

تقرير الاستقرار المالي

للعام ٢٠١٩

© البنك المركزي المصري

٥٤ شارع الجمهورية،

القاهرة،

مصر.

www.cbe.org.eg

هدف التقرير:

يهدف البنك المركزي المصري إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبيّش جميع الاختصاصات لتحقيق أهدافه ومنها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، بالإضافة إلى إدارة الأزمات المصرفية وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. وبما أن النظام المالي المصري - متمثلاً في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية - يركز حول القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي - بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه - وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

هذا ويهدف تقرير الاستقرار المالي إلى دراسة مدى استقرار النظام المالي، والذي يتمثل في استمراره في تيسير التوزيع الكفاء للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية، حتى مع التعرض للخدمات الخارجية أو الداخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي، ويمثل التقرير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقديم دور البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي، وكذلك جهودهم لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في إطار من الشفافية.

ويشتمل التقرير على ثلاثة فصول، حيث يقدم الفصل الأول تحليلاً لأهم التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية والعالمية، بهدف تحليل المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي مثل مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وإخفاق المقترضين من الأفراد والشركات، وتعرض القطاع المصرفي لاضطرابات المالية العامة، بينما يقدم الفصل الثاني التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه، حيث يتضمن تحليلاً لتطور المركز المالي وربحية القطاع المصرفي بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وكذلك تحليل أداء أكبر ستة بنوك على مستوى القطاع المصرفي، كما يتضمن تقييم لأداء القطاع المالي غير المصرفي وتأثيره على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي وغير المصرفي لقياس مدى قدرتهم على استيعاب الخسائر التي قد تنتج من تداعيات جائحة كورونا، هذا ويتطرق التقرير في الفصل الثالث إلى مبادرات الشمول المالي والبنية الأساسية للنظام المالي ونظم المدفوعات والتسوية.

جدول المحتوى:

١	الملخص التنفيذي
٧	القسم الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية:
٨	أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية
١١	ثانياً: بيئة الائتمان المحلي:
١٢	الائتمان الخاص
١٥	الائتمان الحكومي
١٧	ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي
١٩	القسم الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي:
١٩	أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي:
٢٠	تطور أهم بنود المركز المالي
٢٦	تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً
٢٩	ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي:
٢٩	قطاع التأمين
٣٢	مؤسسات التمويل غير المصرفية
٣٥	قطاع سوق المال
٣٨	ثالثاً: اختبارات الضغوط على النظام المالي:
٣٨	اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي
٤١	اختبارات الضغوط على القطاع المالي غير المصرفي
٤٤	القسم الثالث: الشمول المالي والبنية التحتية المالية:
٤٤	أولاً: الشمول المالي
٤٩	ثانياً: البنية المالية التحتية (نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات)

المخلص التنفيذي:

استمرار التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والسياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي مما ساهم في انخفاض احتمالية تكون مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقترضين.

- اتجهت السياسة المالية خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى خفض عجز الموازنة العامة وذلك بخفض فاتورة الدعم وزيادة إيرادات الضرائب، كما اتجهت السياسة النقدية إلى رفع أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن إجراءات السياسة المالية وتحرير سعر الصرف مما أدى إلى رفع تكلفة الاقتراض وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق، ولاحقاً ذلك الانخفاض، اتجهت السياسة الاحترازية الكلية إلى تحديد نسبة خدمة الدين إلى الدخل في يناير ٢٠١٦ عند ٣٥٪ للقروض الاستهلاكية و٤٠٪ للقروض العقارية، وذلك بهدف خفض احتمالية إخفاق المقترضين.

- اتجهت السياسة النقدية إلى خفض سعر الفائدة بشكل تدريجي بدءاً من فبراير ٢٠١٨ وحتى نوفمبر ٢٠١٩ مع انخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، وهو ما ساهم في انخفاض تكلفة الاقتراض، والذي قابلته السياسة الاحترازية في ديسمبر ٢٠١٩ برفع نسبة خدمة الدين إلى الدخل إلى ٥٠٪ للقروض الاستهلاكية متضمنة القروض العقارية عند ٤٠٪.

- ارتفع الائتمان الخاص خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠ مدفوعاً بالائتمان الموجه للقطاع العائلي، كما ارتفع الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال - مدفوعاً بالأعمال الخاص - بالتزامن مع ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي والمنفذة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات العامة.

- ارتفعت الفجوة الموجبة لنسبة الائتمان الموجه لقطاع الأعمال إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مارس ٢٠٢٠ مقابل ديسمبر ٢٠١٩ - وقد ساهم في ذلك تسجيل قطاع الأعمال الخاص لفجوة موجبة - وذلك بالتزامن مع تحسن جودة أصول القطاع حيث انخفضت نسبة قروض المؤسسات غير المنتظمة إلى ٣,٤٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقابل ٣,٨٪ في ديسمبر ٢٠١٩.

- ارتفع الائتمان العائلي خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠، بالتزامن مع انخفاض متوسط معدلات التضخم إلى رقم أحادي، كذلك استمرت الواردات الاستهلاكية المعوّمة في النمو بمعدلات مرتفعة، وبالأخص السيارات.

- ارتفعت الفجوة الموجبة لنسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مارس ٢٠٢٠، بالتزامن مع تحسن جودة أصوله، حيث انخفضت نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى ٣,٣٪ في مارس ٢٠٢٠ مقابل ٣,٥٪ في ديسمبر ٢٠١٩.

استمرار تحسن الأداء المالي الحكومي يحد من احتمالية تعرض القطاع المصرفي لمخاطر اضطرابات المالية العامة، ويساهم في تحسن مؤشرات المساحة المالية والتي مكنت الحكومة من اتخاذ حزمة إجراءات تحفيزية لاحتواء تداعيات فيروس كورونا.

- استمر تحسن الأداء المالي الحكومي نتيجة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث سجل الميزان الأولي فائض بنسبة ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠، واستقرت نسبة العجز الكلي حول ٥,٥٪، وهو ما ساهم في تحسن مؤشرات المساحة المالية.

شهد النظام المالي مستوى مرتفعاً من الاستقرار خلال السنوات الماضية، كما شهد الأداء الاقتصادي تحسناً نتيجة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، وقد ساهم كل من استقرار النظام المالي وتحسن الأداء الاقتصادي في تحسين الاقتصاد المصري ضد الاضطرابات الداخلية والخارجية جراء تداعيات جائحة كورونا، وكذلك الحد من احتمالية تكوّن مخاطر نظامية تؤثر على استقرار النظام المالي.

قدرة الاقتصاد والقطاع المصرفي على استيعاب تبعات جائحة كورونا على موارد العملة الأجنبية، وهو ما ساهم في خفض الضغط على سعر الصرف، وانخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي، وعدم تكون مخاطر نظامية خاصة بتقلبات رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي عزز الاستقرار المالي دون لجوء السياسة الاحترازية الكلية لتفعيل أدواتها.

- شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال عام ٢٠١٩ بسبب تصاعد توترات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بينما شهد زيادة في صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة، وذلك بالتزامن مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض أسعار الفائدة خلال نفس العام.

- أدى تفشي فيروس كورونا في نهاية يناير ٢٠٢٠ إلى تباطؤ العديد من الأنشطة الاقتصادية وخروج استثمارات المحافظ من الأسواق الناشئة نتيجة ارتفاع مستوى عدم اليقين، وبذلك انعكست التوقعات الإيجابية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية إلى توقعات سلبية.

- استطاع الاقتصاد المصري احتواء الانعكاس في تدفقات استثمارات المحافظ بفضل تمتعه بمصادر مستقرة نسبياً للعملة الأجنبية، وتكوين صافي احتياطي كبير من العملة الأجنبية والذي بلغ ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠، ومكّنه من التصدي لتبعات الأزمة من خلال استخدام ٥,٤ مليار دولار في مارس ٢٠٢٠.

- ساعد تكوين صافي أصول من العملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي في احتواء الخروج المفاجئ لاستثمارات المحافظ، حيث سجل صافي الأصول تدفقات للداخل بقيمة ٨,٥ مليار دولار في يناير/ مارس ٢٠٢٠.

- استمر انخفاض صافي الاحتياطات الدولية بالعملة الأجنبية في إبريل ومايو لاستيعاب الاحتياجات من العملة الأجنبية، إلا أن صافي الاحتياطات الدولية قد ارتفع في يونيو ٢٠٢٠ ليسجل ٣٨,٢ مليار دولار وذلك بعد انعكاس التدفقات الموجهة للأسواق الناشئة، وإصدار الحكومة المصرية لسندات دولية في مايو ٢٠٢٠ وحصول مصر على قرض من صندوق النقد الدولي.

- أدى تمتع القطاع المصرفي بنسب مرتفعة من السيولة بالعملة المحلية إلى قدرته على زيادة حصته من أرصدة أذون الخزانة بالتزامن مع خروج المستثمرين الأجانب من السوق المحلية، وهو ما ساهم في خفض تأثير تقلبات رؤوس الأموال الأجنبية على عائدات أذون الخزانة ومصادر تمويل عجز الموازنة.

- من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية تعافياً بدءاً من عام ٢٠٢١، وأن تشهد تدفقات استثمارات المحافظ الموجهة للأسواق الناشئة انتعاشاً بطيئاً وغير متكافئ لصالح المناطق ذات التعافي الأقوى في النشاط الاقتصادي.

الانتمائية الممنوحة لها إلى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، فضلاً عن الإقرار عن كافة عملائها، وكذلك حصول البنوك علي خطاب من الهيئة العامة للرقابة المالية يفيد سلامة أدائها.

اتخذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات الاستباقية لتخفيف تأثير تبعات جائحة كورونا على محفظة الشركات والأفراد، وذلك ضمن خطة الدولة للتعامل مع الجائحة، هذا إلى جانب الاستمرار في إصدار التعليمات التي تهدف إلى التحقق من جودة الأصول والحفاظ على المراكز المالية للبنوك.

• استقبال القطاع المصرفي لجائحة كورونا بملاءة مالية ونسب سيولة مرتفعة، الأمر الذي مكنه من الاستمرار في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية دون لجوء البنك المركزي إلى تحرير أي من الدعامات المالية أو تخفيض الحدود الرقابية المقررة على القطاع المصرفي.

• إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الأساسية والاستراتيجية لتغطية احتياجات السوق، ومد فترة استثناء بعض المنتجات الغذائية من متطلبات الغطاء النقدي لمدة عام، ودراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة، ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

• تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، مع عدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر في السداد، وعدم مطالبه العملاء بقيمة العائد المؤجل مع أول استحقاق بعد فترة التأجيل، وكذلك مراعاة أن يتم سداد الاستحقاقات المؤجلة بما يتناسب مع قدرة العملاء على السداد بحيث لا تمثل ضغطاً على السيولة لدى الشركات بما يمكنهم من استمرار أعمالهم، وكذلك على الأفراد المتأثرة دخولهم سلباً.

• خفض أسعار العائد بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، وذلك لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، ومراجعة سعر العائد المطبق على المبادرات الصادرة من البنك المركزي ليصبح ٨٪ بدلاً من ١٠٪ والذي يحسب على أساس متناقص، وذلك فيما يخص مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، ومبادرة القطاع الخاص الصناعي، ومبادرة دعم قطاع السياحة لتمويل إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتمويل رأس المال العامل والمرتبات.

• السماح للقطاع الزراعي وقطاع المقاولات بالاستفادة من مبادرة القطاع الخاص الصناعي، بالإضافة إلى إدراج الشركات المتوسطة حديثة التأسيس والشركات الصغيرة التابعة لكيانات كبرى لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات، وتخصيص مبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة دعم قطاع السياحة بسعر عائد ٥٪ على أساس متناقص لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.

• تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرة دعم قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات، ومبادرة قطاع السياحة بضمانة وزارة المالية، وتوسيع نطاق نشاط الشركة ليشمل ضمان الشركات الكبرى بالإضافة إلى ضمان الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع قيام البنك المركزي بإصدار تعهدات لصالح الشركة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك، وذلك لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل كافة أنواع التسهيلات الممنوحة في إطار المبادرتين.

• بلغ الرصيد المستخدم من مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات ٦٨,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠، كما ساهمت مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في زيادة محفظة القروض والتسهيلات بمبلغ ٢٠١,٨ مليار جنيه فيما بين نهايتي

• تستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وعجز كلي للموازنة بنسبة ٦,٣٪.

• قامت الحكومة بطرح سندات دولية بقيمة ٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من تراجع الرغبة في الاستثمار في الأسواق الناشئة في الربع الأول من العام.

• نتج عن استمرار تحسن الأداء المالي الحكومي، وقدرة الحكومة على النفاذ للأسواق، بالإضافة إلى تنوع مصادر التمويل، وإطالة متوسط أجل الدين، إلى الحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة وعدم تكون مخاطر نظامية خاصة بتعرض القطاع المصرفي لمخاطر اضطرابات المالية العامة.

• شهد مؤشر الاستقرار المالي تحسناً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٩، إلا أنه تراجع مع بداية عام ٢٠٢٠ إثر تداعيات جائحة كورونا.

• كان لتحسن مؤشر الاقتصاد الكلي المحلي الدور الأكبر في تحسن مؤشر الاستقرار المالي خلال العام ٢٠١٩، بالإضافة إلى تحسن مؤشر أداء القطاع المصرفي ومؤشر المناخ العالمي، بينما شهد مؤشر الأسواق المالية تراجعاً خلال العام.

• يأتي تراجع مؤشر الاستقرار المالي في الربع الأول من العام ٢٠٢٠ كنتيجة لتبعات جائحة كورونا على الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي ومؤشر الأسواق المالية بشكل ملحوظ، هذا ولم تظهر مؤشرات الاقتصاد المحلي تأثراً، كما احتفظ القطاع المصرفي بمؤشرات سلامة مالية جيدة، الأمر الذي يمكنه من مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات واحتواء تداعياتها

• شهد القطاع المصرفي مستوى مرتفع من الاستقرار المالي خلال السنوات الماضية، والذي تمثل في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية للجنة بازل، كما استمر في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالي، ودعم النمو الاقتصادي.

• إطلاق العديد من المبادرات لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي تتضمن مبادرة القطاع الخاص الصناعي بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه، ومبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ ٥٠ مليار جنيه، هذا بخلاف استمرار مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية لجميع القطاعات، كما تم زيادة نسبة التمويل العقاري من ٥٪ إلى ١٠٪ كحد أقصى من إجمالي محفظة القروض للبنك، وتهدف هذه التعليمات إلى تحفيز النمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

• قيام البنك المركزي بدعم قطاع السياحة من خلال إصدار عدة مبادرات منها مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة التي تبلغ حجم مديونياتها ١٠ مليون جنيه فأكثر دون العوائد المهمشة، وكذلك زيادة المبلغ المخصص لمبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي ليصبح ٥٠ مليار جنيه بدلاً من ٥ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى مد فترة سريان مبادرتي دعم قطاع السياحة وقروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠.

• إصدار بعض الضوابط لإحكام الرقابة على التمويل الممنوح من البنوك إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر في أكتوبر ٢٠١٩، حيث تم إلزام البنوك بالإقرار بصفة شهرية عن الحدود

• ارتفع صافي أرباح القطاع بمعدل نمو بلغ نحو ٣٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بمعدل نمو العام السابق والذي بلغ نحو ٢,٤٪، الأمر الذي انعكس على تحسن مؤشرات الربحية، حيث ارتفع كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش العائد لیسجلوا ١,٨٪، و٢٣,٤٪، و١,٤٪، على التوالي.

• انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في يونيو ٢٠٢٠ لتسجل ٣,٩٪، وذلك بعد أن ظلت مستقرة تقريباً في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ والعام المالي السابق له عند نحو ٤,١٪، كما استمرت البنوك في الاحتفاظ بنسبة مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة والتي بلغت ٩٧,٦٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، و٩٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٠.

• ارتفع معدل كفاية رأس المال في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ١٧,٧٪ مقارنةً بنسبة ١٥,٧٪ في العام السابق، كما واصل معدل كفاية رأس المال الارتفاع لیسجل ٢٠,١٪ في يونيو ٢٠٢٠.

• بلغ متوسط نسبتا السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية ٤٤,٤٪ و٦٧,٧٪ على التوالي في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وارتفع إلى ٥٤,٣٪ و٧٠,٣٪ على التوالي في يونيو ٢٠٢٠، كما سجلت نسبة إجمالي القروض للودائع ٤٦,٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وارتفعت إلى ٤٧,١٪ في يونيو ٢٠٢٠، وبلغت نسبة تغطية السيولة ٩٣٢,٥٪ للعملة المحلية ونحو ١٧٠٪ للعملة الأجنبية في يونيو ٢٠٢٠، كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر نحو ٢٥٧,٥٪ للعملة المحلية و١٦٠,٩٪ للعملة الأجنبية.

• ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك إلى ٧٧,٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل سالب ١١٤,٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة لزيادة تدفقات النقد الأجنبي في العام ٢٠١٩، الأمر الذي ساهم في ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٥,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٩ وعدم وجود ضغط على العملة المحلية، إلا أنه نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض صافي الأصول الأجنبية مرة أخرى لیسجل سالب ٦١,٢ في مارس وسالب ٢٧,١ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ وذلك بالتزامن مع انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية لیسجل ٤٠,١ مليار دولار و٣٨,٢ مليار دولار، وذلك لاحتواء تبعات الجائحة وهو ما ساهم في استقرار سعر الصرف، وكذلك في انخفاض احتمالية تكون مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي.

• ارتفعت قدرة البنوك على مواجهة مخاطر التشغيل والتخفيف من حدتها خلال الفترة الأخيرة، وذلك من خلال احتفاظها بخطط استثمارية الأعمال، والتي تضمنت خطط بديلة للتعامل مع العملاء، وتوفير أماكن بديلة لممارسة الأعمال مع إتاحة القنوات الإلكترونية البديلة مثل الإنترنت والموبيل البنكي للعملاء والاعتماد على إنهاء إجراءات الأعمال عن بعد من خلال توفير الحماية والأمن للبيانات والمعلومات.

• بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ٦ بنوك، والتي تمثل نحو ٦٨,٣٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وتقوم تلك البنوك بتكوين متطلبات رأس مال إضافية، فضلاً عن تمتعها بمؤشرات سلامة مالية جيدة.

• صدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والذي يهدف إلى تعزيز الملاءة المالية واستقلالية البنك المركزي وحماية حقوق العملاء وتدعيم الاستقرار المالي.

• تضمن القانون الجديد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ إعادة تنظيم البنك المركزي والجهاز المصرفي، حيث أضاف نظم وخدمات الدفع وشركات ضمان

ديسمبر ٢٠١٥ إلى يونيو ٢٠٢٠، بالإضافة إلى مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية لجميع القطاعات والتي استفاد منها عملاء بأرصدة مديونية تم تسويتها بمبلغ ١٣,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠، كما بلغت أرصدة المديونيات التي تم تسويتها في إطار مبادرة الأشخاص الاعتبارية غير المنتظمين العاملة في قطاع السياحة - والبالغ رصيد مديونياتهم غير المنتظمة ١٠ مليون جنيه فأكثر - نحو ٢,١ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠.

• إصدار مبادرة خاصة للعملاء غير المنتظمين من الأفراد الطبيعيين، والبالغ رصيد مديونياتهم غير المنتظمة لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه بدون البطاقات الائتمانية ودون العوائد المهمشة، وذلك لرفع قدرتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلي، بالإضافة إلى تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي مثل إلغاء القوائم السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الأفراد الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية، مع تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد وإلغاء حظر التعامل معهم.

• إعفاء البنوك لمدة عام من حساب متطلبات زيادة رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكثر ٥٠ عميل، هذا بالإضافة إلى السماح لأعضاء مجالس إدارات البنوك بعدم التقييد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً.

• السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري والمعدل لعام ٢٠١٥، وذلك بعد إلزامها بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة وفقاً للمعيار الدولي IFRS9 بدايةً من العام المالي ٢٠٢٠، مع استبعاد فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لدى حساب فترة التوقف عن السداد، بحيث لا يتم اعتبارها مؤشراً من مؤشرات الارتفاع الجوهرية في مستوى مخاطر الائتمان.

• توجيه البنوك لمراجعة النماذج والمنهجية المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد العناصر التي لم يتم أخذها في الحسبان عند تصميم هذه النماذج، وذلك بهدف حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة صحيحة خلال الأزمات، في إطار تطبيق أكثر دقة للمعيار الدولي IFRS9.

يمثل القطاع المصرفي ٨٩,٦٪ من إجمالي أصول النظام المالي في نهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، والذي شهد تطوراً في أهم بنوده مركزه المالي، مع تمتعه بمؤشرات سلامة مالية جيدة حتى يونيو ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من تداعيات جائحة كورونا.

• بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي نحو ٥,٣ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل نمو ٥,٨٪، والذي استمر في الزيادة لیسجل ٦,٤ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، ويتسم هيكل الأصول بالسيولة المرتفعة حيث تمثل محفظة الاستثمارات المالية وأذون الخزانة والنقدية والأرصدة لدى البنوك ٦٢,٦٪ من إجمالي الأصول.

• تتسم ودائع القطاع المصرفي بالاستقرار، حيث تستحوذ ودائع القطاع العائلي على الحصة الأكبر من حجم الودائع بنسبة ٦٨٪، وقد استمر إجمالي الودائع في النمو بمعدل بلغ ٩,١٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لتمثل نحو ٧٧,٤٪ من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين، كما واصلت ارتفاعها في يونيو ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ ٦,٢٪ مقارنةً بممارس من نفس العام، الأمر الذي يعكس مدى ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي في ظل جائحة كورونا.

بلغ إجمالي أصول مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي ٦١٥,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، بما يمثل ١٠,٤٪ من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

• يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على ٥٨,٨٪ من أصول القطاع المالي غير المصرفي، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة ١٣,٢٪، ثم صناديق الاستثمار بنسبة ١٠,٤٪.

• جاء نمو القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنةً بالعام المالي السابق مدفوعاً بنمو نشاط صناديق الاستثمار، وشركات التأجير التمويلي، وجهات التمويل متناهي الصغر، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في زيادة أصول القطاع ٣٥,٥٪، و٢٦,٦٪، و١٣,٥٪، على التوالي.

يعد قطاع التأمين أحد أهم الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث يساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، وهو ما يجعله مرتبطاً باداء القطاعات الاقتصادية الأخرى.

• بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ١١٨,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، بمعدل نمو ٥,١٪ مقارنةً بالعام المالي السابق، وتمثل التوظيفات الأساسية لقطاع التأمين في الاستثمارات والتي تمثل نحو ٨٦,٣٪ من إجمالي الأصول.

• ارتفعت قيمة إجمالي أقساط شركات التأمين بمعدل نمو بلغ ١٩,٣٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل زيادة حوالي ١٨,٨٪، كما قامت شركات التأمين بتحصيل أقساط بلغت نحو ١٨,٥ مليار جنيه، وسداد تعويضات بقيمة إجمالية ٩,٥ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٠.

• سجل فائض النشاط التأميني للشركات في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ معدل نمو قدره ٢٩,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع صافي أرباح العام بمعدل ١٤,٦٪، كما تحسنت مؤشرات الربحية لقطاع شركات التأمين على الأشخاص والممتلكات، ومؤشر كفاية المخصصات الفنية لشركات التأمين على الأشخاص.

• حقق كل من صناديق التأمين الحكومية والخاصة معدلات نمو إيجابية للأصول خلال عام ٢٠١٩، حيث ارتفع حجم أصول صناديق التأمين الحكومية بمعدل نمو ٦,١٪، ليسجل حوالي ١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩، بينما بلغ نمو أصول صناديق التأمين الخاصة نحو ٣,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، ليسجل ٨٠ مليار جنيه.

شهدت الأنشطة الأخرى للقطاع المالي غير المصرفي تطوراً في أهم بنودها المالية.

• بلغت قيمة المدخرات لدى قطاع البريد نحو ٤٣٧,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وتمثل ودائع صندوق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة ٦٩,٧٪، هذا وقد ارتفعت قيمة أرصدة العملاء بصندوق البريد بمعدل نمو ١,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، في حين ارتفعت قيمة الحسابات الجارية بمعدل ٢١,٢٪. كما بلغت قيمة المعاشات المصروفة ٧٨,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ٥,٨٪ مقارنةً بالعام السابق.

• بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار - متضمنة قيمة صناديق الملكية الخاصة - ٦٣,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ٣٥,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، وتحتل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي عدد الصناديق بنسبة ٨٠,٩٪.

الانتماء إلى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، كما عزز من الاستقلال الفني والمالي والإداري للبنك المركزي وفقاً لأحدث المعايير الدولية، ونص على اختصاصات جديدة للبنك المركزي أهمها حماية حقوق العملاء وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، بجانب التأكيد على اختصاص البنك المركزي بوضع وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي.

• استحدث القانون للجنة الاستقرار المالي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدولة من خلال تنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية وإدارتها في حالة حدوثها، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

• زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك ليصبح ٥ مليار جنيه بالنسبة للبنوك المتخذة شكل شركة مساهمة مصرية و ١٥٠ مليون دولار أمريكي لفروع البنوك الأجنبية بهدف تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنوك، كما ألزم القانون كل بنك بإعداد خطط إعادة هيكلة والزم المركزي بإعداد خطة تسوية لكل بنك، بالإضافة إلى استحداث فصلين جديدين لتنظيم كل من التدخل المبكر وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة.

استمر القطاع المالي غير المصرفي في القيام بدوره في خلق وتعزيز مصادر التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تقديم خدمات الحماية للأفراد والممتلكات، كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاستقرار المالي.

• شهدت مؤشرات الأداء الرئيسية للأنشطة المالية غير المصرفية تحسناً بشكل عام خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ والنصف الأول من عام ٢٠٢٠، الأمر الذي مكنتها من التصدي لتبعات جائحة كورونا على الاستقرار المالي.

• قامت الهيئة بتقديم دعم مالي يقدر بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري من الفوائض المتاحة لديها وذلك دعماً للمجهودات التي تبذلها الدولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية، وبصفة خاصة للفئات الأكثر احتياجاً والمتوقع تأثرها بشكل أكثر حدة من توابع جائحة كورونا.

• ألزمت الهيئة شركات التأمين بمنح عملائها من حملة الوثائق مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين، وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين.

• بادرت الهيئة بتوجيه شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابتها، الي القيام بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات/ أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك.

• اتفقت جهات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين في قيام الجهة - نيابة عن عملاءها - بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم، وذلك لحين تحسن الأوضاع.

• تخفيض/ ترحيل قيمة الأقساط المستحقة من عملاء التمويل متناهي الصغر بما يعادل ٥٠٪ من قيمة كل قسط، وبما يسمح لجهات التمويل متناهي الصغر بتغطية تكاليف وأعباء التمويل التي حصلت عليها من مصادر التمويل المختلفة مثل البنوك.

والمؤسسات بالمخاطر الناشئة عن الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الفيروس.

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠"

تضمن قانون البنك المركزي المصدر حديثاً تعريف للشمول المالي وذلك بإتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة وحماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم.

أصدر البنك المركزي بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ تعليمات بشأن إنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه، وتتولى عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى، كما تم حث البنوك على تطوير استراتيجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في الإتاحة، والاستخدام، والجودة.

جارى صياغة الإطار العام للشمول المالي والذي يركز على أربعة محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام (التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي، التنوع في المنتجات والخدمات المصرفية، الخدمات المالية الرقمية) بالإضافة إلى مجموعة من المميزات تتمثل في تهيئة البيئة التشريعية والتعليمات الرقابية، التكنولوجيا المالية والابتكار، البنية التحتية التكنولوجية والمدفوعات، والتنسيق مع الجهات المعنية.

في ضوء التطور التكنولوجي المستمر والمتلاحق في القطاع المصرفي وما يتبعه من تقديم خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء، تظهر الأهمية الكبيرة لنظم الدفع التي تُعد من أهم أعمدة البنية الأساسية المالية القائم عليها النظام المالي والمصرفي واقتصاد الدولة ككل، والتي تسهم بشكل كبير في تحقيق وضمن الاستقرار المالي ودعم نمو الاقتصاد المصري.

تضمنين باب كامل في القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، وذلك بهدف مواكبة التطور السريع الذي يتم في مجال المدفوعات على مستوى العالم، وزيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي، وكذلك إضافة عدد من المواد الجديدة التي تُشجع تقديم المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية، وإضافة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع إلى الجهات المخاطبة بأحكام القانون.

صدر اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي وهو ما يدعم توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي وتحقيق الشمول المالي، هذا بجانب القواعد التي اعتمدها البنك المركزي لتيسير استخدام وسائل الدفع غير النقدي من خلال مقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني.

إطلاق مبادرة السداد الإلكتروني لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية، والتي تهدف إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد نقاط البيع الإلكترونية ورمز الاستجابة السريع بمختلف محافظات الجمهورية، وذلك في إطار اهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين في شتى أنحاء الجمهورية.

إصدار البنك المركزي منذ بداية مارس وحتى الآن عدة تعليمات رقابية بهدف تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والحد من تداول أوراق النقد وذلك لمواجهة التداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، كما تتضمن إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة ٦ أشهر على عمليات السحب النقدي، وأيضاً زيادة حدود الاستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف

سجل إجمالي أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية، والتي تتضمن أنشطة التمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق ٩٧,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها ٢١,٦ مليار جنيه مقارنةً بالعام السابق، وبمعدل نمو ٢٨,٥٪.

بلغ معدل نمو أصول شركات الصرافة ٣٠,٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق، وقد تراجعت مؤشرات الربحية الخاصة بها نتيجة لانخفاض صافي الربح بمعدل ٣٪.

واصلت البورصة المصرية تحسن أدائها خلال عام ٢٠١٩، إلا أنه تراجع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ انعكاساً لارتفاع عدم اليقين العالمي جراء جائحة كورونا، إلا أن أداء البورصة شهد تحسناً خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالتراجع الذي سجله خلال الربع الأول، وذلك نتيجة لارتفاع ثقة المستثمرين في عدد من الأسواق الناشئة، إلى جانب تطوير البيئة التشريعية والرقابية من جانب البورصة المصرية.

ارتفعت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولى خلال عام ٢٠١٩، بمعدل نمو ٢,٦٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع المؤشر الرئيسي EGX30 مقوم بالجنيه المصري خلال عام ٢٠١٩ بمعدل نمو بلغ ٧,١٪ مقارنةً بالعام السابق، وقد انخفض المؤشر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣١,٣٪، ثم ارتفع بمعدل ١٢,٢٪ في الربع الثاني من العام.

ارتفعت قيمة التداول في السوق الثانوي لتصل إلى ٤٠٩,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٤,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وجاء ارتفاع قيمة التداول مدفوعاً بالأساس بارتفاع قيمة تداول السندات، وقد حقق النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إجمالي قيمة تداول بمعدل نمو ١٨٧,٢٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

ارتفعت المؤشرات القطاعية لقطاع البنوك وقطاع السياحة والترفيه بنسب ٣١,٥٪، و١٣,٢٪ على التوالي في عام ٢٠١٩، بينما انخفضت باقي المؤشرات القطاعية، وكان أقل القطاعات انخفاضاً قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك الذي سجل انخفاضاً بنسبة ١,١٪، في حين كان أكثر القطاعات انخفاضاً قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٣٣,٥٪.

أظهر النظام المالي مدى قدرته على استيعاب الخسائر التي قد تنتج من الموجة الثانية لتفشي فيروس كورونا، وذلك في إطار تطبيق اختبارات الضغوط.

أظهرت نتائج الاختبارات مقدره القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي - متمثلاً في أكبر ١٥ بنك والتي تمثل ٨٤,٢٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي - على استيعاب الخسائر الناتجة عن سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية والذي قد ينتج من الموجة الثانية لتفشي فيروس كورونا، حيث استمر معدل كفاية رأس المال عند مستوى أعلى من الحد الأدنى المقرر وفقاً لتعليمات بازل والبالغ ١٠,٥٪، وكذلك الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي والبالغ ١٢,٥٪، كما استمرت نسب سيولة القطاع المصرفي عند مستوى أعلى من الحدود الرقابية المقررة وذلك لتمتع البنوك بقدر كافي من الأصول السائلة.

أظهرت نتائج اختبارات الضغوط متانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي ومدى قدرتهم على مواجهة المخاطر المحتملة سواء من تداعيات جائحة كورونا الراهنة أو في حالة الأزمات غير المتوقعة، وقد استهدف تطبيق تلك الاختبارات تقدير الخسائر المحتملة في ضوء المخاطر المترتبة على جائحة كورونا، وتقدير مدى تأثير الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية للشركات

المحمول، وإتاحة الاشتراك في الخدمات البنكية الإلكترونية دون الحاجة للذهاب لمقر البنك، مع إلغاء كافة العمولات على التحويلات البنكية الإلكترونية، بالإضافة إلى إصدار البطاقات الائتمانية مجاناً وإلغاء رسوم استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في عمليات الشراء لمدة ٦ أشهر.

- الموافقة على تضمين الجنيه المصري كعملة تسوية عربية إلى جانب العملات العربية والدولية الأخرى المستخدمة بمنصة "بُنى"، وجاري استكمال ما يلزم من إجراءات وإعدادات ليتم البدء في استخدام الجنيه المصري في إجراء المدفوعات على منصة "بُنى" بين البنوك العربية المشاركة بالنظام، وذلك في ضوء حرص البنك المركزي المصري على دعم العلاقات المصرفية المصرية العربية، وفي إطار التعاون المستمر بين البنك المركزي المصري وصندوق النقد العربي في تنفيذ نظام "بُنى" لمقاصّة وتسوية المدفوعات العربية

- قيام البنك المركزي بإعداد استراتيجية البنك في مجال صناعة التكنولوجيا المالية في إطار الحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وإطلاق العنان للابتكار، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وقد حددت الاستراتيجية عدة مبادرات رئيسية للبدء الفوري في تنفيذها، والتي من أهمها تأسيس صندوق دعم الابتكارات، وإنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية، كما تم إنشاء بوابة التكنولوجيا المالية التي تمثل البوابة الإلكترونية لمركز التكنولوجيا المالية.

- جاري العمل على الانتهاء من إنشاء مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي من أجل تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بالاستجابة والرصد الاستباقي والتحليل لحوادث أمن المعلومات، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطوير الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي.

القسم الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية^١:

المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية					المؤشر	القطاع
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦		
عام مالي						
٣.٦	٥.٦	٥.٣	٤.٢	٤.٣	معدل النمو الحقيقي	الحقيقي (%)
٥.٧	١٣.٩	٢٠.٩	٢٣.٥	١٠.٢	التضخم	
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي						
٢	٠.١	١.٨	٣.٥	٣.٥	الميزان الأولي	الحكومي (%)
٨.٢	٩.٨	١٠.٩	١٢.٥	١٢.٥	إجمالي العجز الكلي	
٨٠.٥	٨٣.٣	٩١.١	٩٦.٧	٩٦.٧	الدين العام المحلي	
٣٨.٢	٤٤.٥	٤٤.٣	٣١.٣	١٧.٥	صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	
٢٨.٤	٢٤.٩	٢٧.٨	٣٩.٢	٤٠	الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية (%)	
٧.٨	١٩.٥	٢٣.٧	٢٠.٦	٠.١	نصيب المستثمرين الأجانب من إجمالي أرصدة أدون الخزنة (%)	الخارجي
٣.١	٣.٦	٢.٤	٦.١	٥.٩	عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
٢٢.٥	١٧	١٧.٨	١٢.٣	٩.٨	خدمة الدين الخارجي إلى الحصيلة الجارية (%)	
٢٠.١	١٧.٧	١٥.٧	١٤.٧	١٤	معايير كفاية رأس المال	
٥٤.٣	٤٤.٤	٤٠.٣	٤٧.١	٥٥.٤	متوسط السيولة بالعملة المحلية	
٧٠.٣	٦٧.٧	٦٧.٧	٦٦.٤	٦٠.٢	متوسط السيولة بالعملة الأجنبية	
٣.٩	٤.٢	٤.١	٤.٩	٦	نسبة القروض غير المنتظمة	المصرفي (%)
٩٧.٢	٩٧.٦	٩٨	٩٨.٣	٩٩.١	نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة	
١.٨	١.٨	١.٤	١.٥	٢	العائد على متوسط الأصول	

شهد النظام المالي مستوي مرتفعاً من الاستقرار خلال السنوات الماضية والذي تمثل في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها وذلك دون الإخلال بدوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية، كما شهد الأداء الاقتصادي تحسناً نتيجة لنجاح البنك المركزي والحكومة في تطبيق حزمة من الإجراءات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، وقد ساهم كل من استقرار النظام المالي وتحسن الأداء الاقتصادي في تحصيل الاقتصاد المصري ضد الاضطرابات الداخلية والخارجية من تداعيات جائحة فيروس كورونا وتحجيم الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها، وكذلك الحد من احتمالية تكوّن مخاطر نظامية تؤثر على استقرار النظام المالي.

هذا وقد استمر القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك مع تحسن مؤشرات السلامة المالية لديه، والذي تمثل في ارتفاع الملاءة المالية للبنوك، إلى جانب استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض مع الاحتفاظ بنسبة مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة، هذا بالإضافة إلى تمتعه بمستوى مرتفع من السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وارتفاع مؤشرات الربحية لديه، وقد ساهم تحسن تلك المؤشرات في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات واحتواء تداعياتها.

كما نتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية - في ظل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والسياسة الاحترازية - والذي نتج عنه استمرار الاقتصاد الحقيقي في تحقيق معدل نمو سنوي موجب - حتى مع تداعيات كورونا - خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والذي بلغ ٣.٦٪ مقابل ٤.٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مع استمرار ضبط معدل التضخم السنوي ليصل إلى ٥.٧٪ خلال نفس العام بعد ارتفاعه نتيجة تحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى تحوّل الميزان الحكومي الأولي من عجز إلى فائض، ووضع كل من العجز الكلي والدين العام المحلي على مسار تنازلي.

كما أدي التحسن في الأداء الاقتصادي - في ظل ظروف اقتصادية عالمية مواتية - إلى تحفيز محركات ميزان المدفوعات وتحقيقه لفائض طوال فترة البرنامج، حيث انخفض عجز الميزان الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، كما ارتفع نصيب المستثمرين الأجانب في سوق أدون الخزنة المحلية، كذلك استطاعت الحكومة طرح سندات حكومية دولية خلال فترة البرنامج جذبت من خلالها ٢١ مليار دولار، مما ساهم في ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية ليصل إلى ٣٨.٢ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠ - وذلك بعد احتواء التداعيات الأولية لجائحة كورونا - مقابل ١٧.٥ مليار دولار في يونيو ٢٠١٦.

وقد نتج عن نجاح السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى الرقابة الاحترازية على القطاع المصرفي تهيئة بيئة مواتية لمنح الائتمان وكذلك تعظيم قدرة الاقتصاد والنظام المالي على احتواء الصدمات المختلفة وهو ما حد من احتمالية تكوّن مخاطر نظامية تؤثر على استقرار النظام المالي.

^١ تم التحليل في هذا القسم من التقرير طبقاً لتوافر البيانات، وتم استخدام بيانات السنوات المالية أو الميلادية طبقاً لاحتياج التحليل.

^٢ وفقاً لأسعار السوق.

^٣ متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة وفقاً لأسعار المستهلكين (حضر).

أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية:

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال العام ٢٠١٩، حيث انخفض معدل نمو حركة التجارة العالمية ليسجل ١٪ مقابل ٣,٩٪ في عام ٢٠١٨، وذلك بسبب تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت تبعاتها في خفض معدل نمو الاقتصاد العالمي^٥ ليسجل ٢,٨٪ مقابل ٣,٥٪، ومع التوصل لاتفاق مبدئي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في يناير ٢٠٢٠، كان من المتوقع أن يرتفع معدل نمو حركة التجارة العالمية إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٠ والذي كان من المتوقع أن يساهم في رفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٣٪. إلا أن الأوضاع الاقتصادية العالمية قد انعكست بشكل كبير مع تفشي فيروس كورونا في نهاية يناير ٢٠٢٠، حيث لجأت بعض الدول من أجل السيطرة على تفشي الفيروس إلى الإغلاق الكامل وفرض بعض القيود على انتقال الأفراد، مما أدى إلى تباطؤ أنشطة الاستثمار والتصنيع والاستهلاك وكذلك حركتي التجارة والسياحة العالميتين، وبذلك انقلبت توقعات نمو الاقتصاد العالمي لتشير إلى انكماش بمعدل ٤,٤٪ لعام ٢٠٢٠^٦.

وبالنسبة لتطورات الأسواق المالية العالمية، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٩، مما أدى إلى زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة ليسجل ٧٩ مليار دولار^٧ في عام ٢٠١٩ مقابل ١٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨، كما سادت حالة تقاؤل في الأسواق المالية في مستهل عام ٢٠٢٠ إثر تراجع حدة التوترات التجارية، إلا أنه مع تفشي فيروس كورونا وبدء ارتفاع مستوى عدم اليقين فقد انعكست تدفقات المحافظ الموجهة للأسواق الناشئة بشكل كبير بتسجيل صافي تدفقات خارجة بلغ ٩٧ مليار دولار منذ ٢١ يناير وحتى نهاية مارس ٢٠٢٠ مقابل إجمالي صافي تدفقات للداخل بمقدار ٣٥ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٩، واستمرت التدفقات الخارجة خلال شهري إبريل ومايو بقيمة ٩ مليار دولار، إلا أنها انعكست خلال الفترة من يونيو إلى أغسطس لتسجل ١٥ مليار دولار للداخل.

هذا وقد سلط الانعكاس الكبير في تدفقات استثمارات المحافظ - في أعقاب انتشار فيروس كورونا - الضوء على المخاطر النظامية التي قد تنتج عن التقلبات في رؤوس الأموال الأجنبية والتي قد تهدد الاستقرار المالي، وكذلك المقومات الاقتصادية والمالية التي قد تساعد في احتواء تلك المخاطر، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية التي يمكن اتخاذها لخفض احتمالية تكون هذه المخاطر. حيث أن التقلبات المفرطة في رؤوس الأموال الأجنبية قد تؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف - في حالة عدم وجود مصادر أخرى مستقرة للعملة الأجنبية أو عدم وجود احتياطات كافية للتدخل الفوري - وكذلك إلى تقلبات في عائدات الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية - في حالة عدم

وجود عمق كافي للأسواق المالية المحلية أو قاعدة كبيرة للمستثمرين المحليين في هذه الأسواق - بالإضافة إلى احتمالية عدم الحصول على التمويل الخارجي في حالة عدم وجود مقومات اقتصادية قوية تساعد في جذب الاستثمارات في أدوات الدين الحكومي.

هذا وقد استطاع الاقتصاد المصري احتواء ذلك الانعكاس في تدفقات استثمارات المحافظ، وذلك بفضل تمتعه بمصادر مستقرة نسبياً من العملة الأجنبية - والتي تتمثل في الصادرات غير البترولية، وإيرادات قناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر - بالمقارنة باستثمارات المحافظ التي تشهد درجة عالية من التقلب، إلا أنها مثلت نسبة منخفضة من إجمالي موارد العملة الأجنبية خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكذلك بفضل تكوين احتياطي كبير من العملة الأجنبية والذي بلغ ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠ - مقارنة بالتزامات الاقتصاد قصيرة الأجل من العملة الأجنبية - والذي مكنه من التصدي لتداعيات الجائحة من خلال استخدام ٥,٤ مليار دولار في مارس ٢٠٢٠، والاستمرار في تحمل تبعاتها في الفترة اللاحقة. كما استطاع القطاع المصرفي تكوين صافي أصول من العملة الأجنبية والذي ساعده في احتواء الخروج المفاجئ من استثمارات المحافظ، حيث سجل صافي الأصول تدفقات للداخل بقيمة ٨,٥ مليار دولار خلال الفترة يناير/مارس من عام ٢٠٢٠ مقابل تدفقات للخارج بقيمة ٥,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩، وبالتالي الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

وقد استمر انخفاض صافي الاحتياطات الدولية ليلبلغ ٣٦ مليار دولار في مايو وذلك لاستيعاب المتطلبات من العملة الأجنبية، إلا أنه مع انعكاس التدفقات الموجهة للأسواق الناشئة في شهر يونيو، وفي ظل استقرار التصنيف الائتماني لمصر وانخفاض مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان^٨، اتخذت السلطات - ممثلة في الحكومة والبنك المركزي - لبعض الإجراءات والتي أدت إلى ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية لتسجل ٣٨,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠ وتسجيل صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي تدفقات للخارج بقيمة ١,٢ مليار دولار خلال الفترة إبريل/يونيو ٢٠٢٠. وقد تضمنت تلك الإجراءات قيام الحكومة المصرية بإصدار سندات دولية في مايو ٢٠٢٠ بقيمة ٥ مليار دولار على ثلاث شرائح والتي تجاوز الاكتتاب فيها أربعة أضعاف الطرح، مما يؤكد ثقة الأسواق الدولية في أداء الاقتصاد المصري، كما حصلت مصر على أداة التمويل السريع من صندوق النقد الدولي بمقدار ٢,٨ مليار دولار لتلبية احتياجات التمويل العاجلة لميزان المدفوعات والتي نتجت عن تفشي فيروس كورونا، كذلك وافق صندوق النقد الدولي على منح مصر قرض استثنائي بقيمة ٥,٢ مليار دولار^٩، يتم الحصول عليه على دفعتين بمقدار ٢ و ٣,٢ مليار دولار خلال عام^{١٠}.

^٥ طبقاً لأحدث التوقعات لصندوق النقد الدولي والصادرة في أكتوبر ٢٠٢٠، والجدير بالذكر أن التوقعات لعام ٢٠٢٠ كانت تشير إلى انكماش بمعدل ٣٪ في التقرير الصادر في إبريل ٢٠٢٠، و ٤,٩٪ في يونيو ٢٠٢٠.

^٦ خفضت الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة من ٢,٢٧٪ في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ١,٥٥٪ في نهاية عام ٢٠١٩، وذلك وفقاً للبيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

^٧ تم حسابها من خلال جمع التدفقات اليومية للداخل والخارج خلال الفترة.

^٨ ارتفع مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان في العديد من الاقتصادات الناشئة مع ارتفاع مستويات عدم اليقين جراء تفشي فيروس كورونا، ولكنه سرعان ما انخفض مرة أخرى ولكن بدرجات مختلفة.

^٩ يهدف البرنامج إلى حماية الإنفاق الاجتماعي والصحي الضروري مع تجنب تراكم الدين العام بصورة مفرطة، وإبقاء التضخم منخفضاً وحماية الاستقرار المالي مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية الرامية لتعزيز الشفافية والحوكمة والمنافسة.

^{١٠} حصلت مصر على تسهيل تمويلي مشترك (تقليدي وإسلامي) في يوليو ٢٠٢٠ بقيمة ٢ مليار دولار، وبلغ معدل تغطية الاكتتاب عليه ١,٧٥ مرة من قيمة الطرح.

^٤ بيانات التطورات العالمية مصدرها صندوق النقد الدولي، ومعهد التمويل الدولي، والبيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أما بالنسبة لبيانات القطاع الخارجي فمصدرها البنك المركزي المصري. هذا وقد تم تحليل البيانات بالنسبة للقطاع الخارجي والتطورات العالمية وفقاً للموقف في ديسمبر من كل عام.

^٥ يرجع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٩ بصورة أساسية إلى الهبوط الحاد في الصناعات التحويلية والتجارة العالمية نتيجة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية العالمية، حيث أدى ارتفاع التعريفات الجمركية وطول أمدة فترات عدم اليقين المحيط بالسياسة التجارية إلى الإضرار بالاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية التي يتم تداولها بكثافة، ذلك بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى منها التوترات الجغرافية-السياسية، وعوامل ضغط خاصة باقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية.

^٦ بعد إعلان الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية على السلع الصينية بشكل تدريجي بدءاً من مارس ٢٠١٨ وحتى أغسطس ٢٠١٩، أصبح كل ما تستورده الولايات المتحدة من الصين يخضع لرسوم جمركية، وفي يناير ٢٠٢٠ وقعت الدولتان على اتفاقية تتضمن تخفيف بعض الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية وتلزم الصين بشراء سلع أمريكية إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار على مدى عامين، كما تتعهد الصين بفرض حماية الملكية الفكرية.

^٧ وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يناير ٢٠٢٠.

كما يتمتع القطاع المصرفي بمستوى مرتفع من السيولة بالعملة الأجنبية والذي بلغ متوسط نسبتها ٣,٧٠٪ في يونيو ٢٠٢٠^{١٤}، والذي يمكنه من إتمام كافة طلبات تحويلات الشركات الأجنبية وعمليات التجارة الخارجية، كما استطاع القطاع المصرفي بفضل تمتعه بنسبة مرتفعة من السيولة بالعملة المحلية زيادة حصته من أرصدة أذون الخزانة لتبلغ ٦,٥٥٪ في يونيو مقابل ٨,٣٩٪ في فبراير، وذلك بالتزامن مع خروج المستثمرين الأجانب من سوق أذون الخزانة لتتخفص حصتهم إلى ٨,٧٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ١,٢٠٪ في فبراير. وبذلك يمثل اتساع قاعدة المستثمرين المحليين^{١٥} في أذون الخزانة وعلى رأسهم القطاع المصرفي بمثابة حماية من تأثير تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على عائدات أذون الخزانة ومصادر تمويل عجز الموازنة.

وقد نتج عن تلك المقومات الاقتصادية والمالية والإجراءات الاحترازية استيعاب تبعات جائحة كورونا على موارد العملة الأجنبية، وهو ما أدى إلى استمرار الحفاظ على استقرار سعر الصرف وانخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي وعدم تكون مخاطر نظامية خاصة بتقلبات رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي عزز الاستقرار المالي دون لجوء السياسة الاحترازية الكلية لتفعيل أدواتها، والتي تتمثل في خفض احتياطي القطاع المصرفي من العملة الأجنبية لدي البنك المركزي - والذي استمر عند مستوى ١٠٪- أو خفض نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية - والتي استمرت عند مستوى ١٠٠٪- أو خفض نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية من قاعدة رأس المال - والتي استمرت عند مستوى ١٠٪ للعملة الواحدة و ٢٠٪ لجميع العملات - أو تطبيق إجراءات إدارة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

هذا وتشير التوقعات العالمية إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٠^{١٦}، وهو أقل حدة من الانكماش الذي كان متوقع في يونيو ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى نجاح الإجراءات المالية والنقدية والرقابية غير المسبوقة في الحفاظ على الدخل المتاح للقطاع العائلي، وحماية التدفق النقدي للشركات، والاستمرار في منح الائتمان، كذلك من المتوقع تراجع حركة التجارة العالمية بمعدل ٤,١٪ خلال عام ٢٠٢٠، وهو تراجع بمعدل أقل من المتوقع في يونيو ٢٠٢٠، نتيجة تعافي صادرات الصين مدعومة بإعادة بدء النشاط الاقتصادي لديها في وقت مبكر والانتعاش القوي في الطلب الخارجي على المعدات الطبية والمعدات الخاصة بدعم العمل عن بعد، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية تعافياً بدءاً من عام ٢٠٢١. أما عن أسعار الفائدة فمن المتوقع استمرار انخفاضها لفترة أطول - مع استمرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة - والذي قد يساعد - مع التعافي المتوقع في معدلات النمو - في تخفيف أعباء خدمة الديون في الكثير من الدول.

ومن المتوقع أن تشهد تدفقات استثمارات المحافظ الموجهة للأسواق الناشئة انتعاشاً طيباً بالمقارنة بأعقاب الأزمة المالية العالمية^{١٧}، وذلك انعكاساً لتوقعات التعافي البطيء في النمو وأسعار السلع الأساسية نتيجة تأثير اقتصادي الصين والهند بالجائحة، وعدم وجود تأثير مماثل لبرامج التيسير الكمي المتكررة للبنك الفيدرالي الاحتياطي - بالرغم من ضخامة حجمها في ظل الأزمة الحالية - على التدفقات الموجهة للأسواق الناشئة. بالإضافة إلى ذلك يرجح أن يكون الانتعاش غير متكافئ لصالح منطقة آسيا باستثناء الصين، ومنطقة الشرق الأوسط نتيجة التعافي الأقوى في النشاط الاقتصادي.

^{١٤} وهو المستوى الذي لا يزال في الحدود الآمنة بكونه أعلى من الحد الرقابي المقرر من البنك المركزي عند ٢٥٪. كما تمتع القطاع المصرفي بنسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية والتي بلغت ١٦٩,٤٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بالحد الرقابي المقرر ونسبته ١٠٠٪.

^{١٥} استحوذ المستثمرون المحليون على ٩٢,٢٪ من أرصدة أذون الخزانة المحلية في يونيو ٢٠٢٠ - وعلى رأسهم القطاع المصرفي بنسبة ٥٥,٦٪ منها ٢١,٩٪ لبنوك القطاع الخاص، و ٢٩,٣٪ لبنوك القطاع العام - وذلك مقابل ٧,٨٪ للمستثمرين الأجانب.

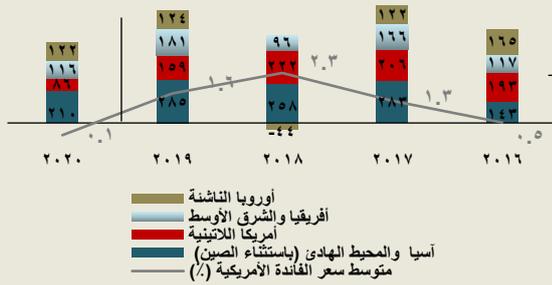
^{١٦} طبقاً لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي في التقرير الصادر في أكتوبر ٢٠٢٠.

^{١٧} طبقاً لتوقعات معهد التمويل الدولي.

تأثير التطورات العالمية على القطاع الخارجي ووفرة النقد الأجنبي لدى القطاع المصرفي

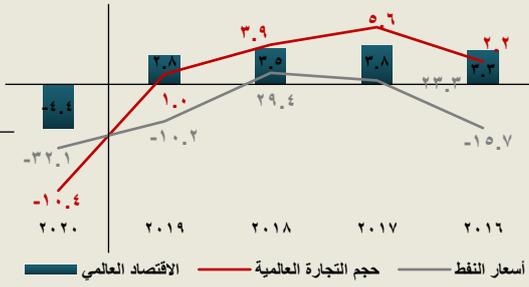
التطورات الاقتصادية والمالية العالمية

تذبذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية^{١٨} (مليار دولار)



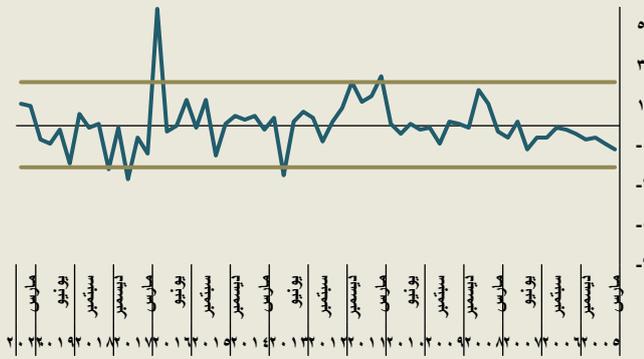
التوقعات لعام ٢٠٢٠ طبقاً لمعهد التمويل الدولي

تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي (%)

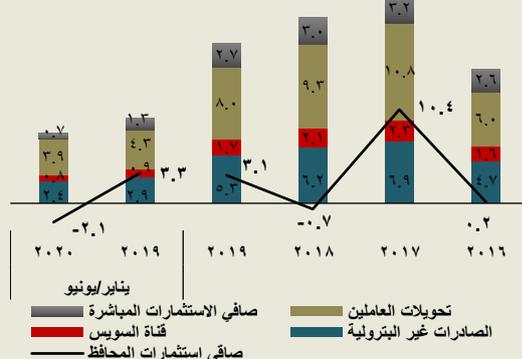


التوقعات لعام ٢٠٢٠ طبقاً لصندوق النقد الدولي

استقرار مؤشر الضغط على سعر صرف العملة المحلية

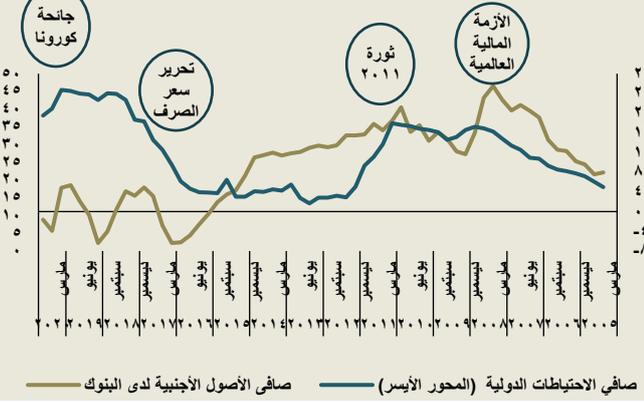


استقرار محركات ميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي^{١٩} (%)

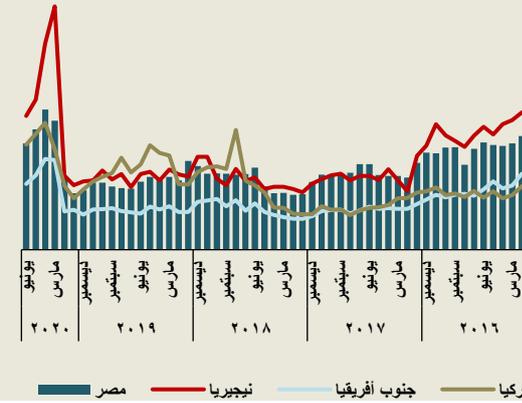


القطاع الخارجي

استيعاب الصدمات المختلفة من خلال صافي الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (بالمليار دولار)

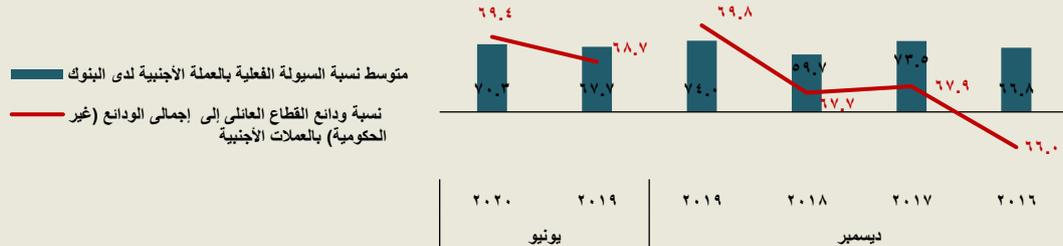


ارتفاع مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان في مارس ٢٠٢٠ تم انخفاضه بدءاً من مايو



القطاع المصرفي

استمرار متوسط نسبة السيولة بالأجنبية ونصيب القطاع العالمي من إجمالي الودائع (غير الحكومية) بالعملة الأجنبية عند مستويات مرتفعة (%)



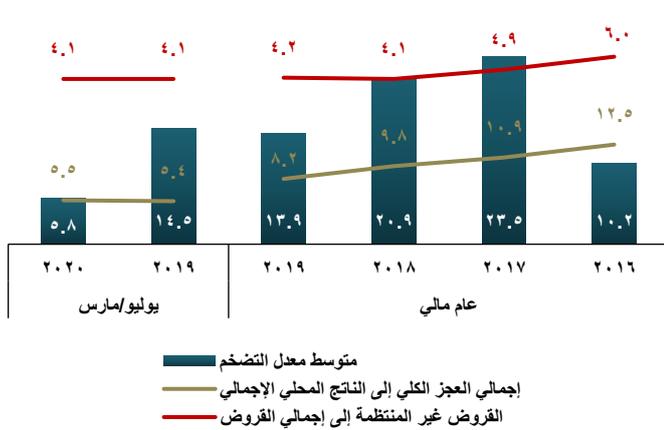
^{١٨} تم حساب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بجمع الأرباع لتدفقات رأس المال غير المقيمين خلال العام الميلادي وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي.

^{١٩} تم حساب النسب خلال الفترة يناير/يونيو بقسمة التدفقات خلال الفترة على مجموع آخر أربع أرباع للناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

ثانياً: بيئة الائتمان المحلي^{٢٠}

أما على جانب القطاع الصناعي، قامت الحكومة في أكتوبر ٢٠١٩ بخفض أسعار الغاز الطبيعي المورد لعدة صناعات^{٢٥}، كذلك قام البنك المركزي في ديسمبر ٢٠١٩ بإصدار مبادرة لتمويل القطاع الخاص الصناعي من خلال البنوك والتي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث حُصص بموجبه مبلغ ١٠٠ مليار جنيه - بسعر عائد سنوي ١٠٪ والذي يحسب على أساس متناقص - لمنح تسهيلات ائتمانية للشركات العاملة بالقطاع الخاص الصناعي والتي يبلغ حجم أعمالها أو إيراداتها السنوي ٥٠ مليون جنيه فأكثر، بهدف تمويل رأس المال العامل وكذلك تمويل الآلات أو المعدات أو خطوط الإنتاج، وقد استفاد منها عدد ٧٢٦ عميل بإجمالي رصيد ٤,٨ مليار جنيه في ٨ إبريل ٢٠٢٠.

مستهدفات السياسات الاقتصادية والسياسة الاحترازية الكلية (%)



ومع بدء تداعيات فيروس كورونا قام البنك المركزي باتخاذ إجراءات بهدف تخفيف آثار الجائحة على قطاع الأعمال والقطاع العقاري، حيث قام بخفض سعر العائد بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠، مع خفض سعر العائد بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لكل من مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل ومبادرة قطاع السياحة^{٢٦}، ومبادرة القطاع الخاص الصناعي، والتي تم توسيع نطاقها لتشمل قطاعات التصنيع الزراعي وقطاع المقاولات، بالإضافة إلى السماح للشركات المتوسطة حديثة التأسيس والشركات الصغيرة التابعة لكيانات كبرى للاستفادة من المبادرة. كذلك قام البنك المركزي بتفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات، كما تم توسيع نطاق نشاط الشركة ليشمل ضمان الشركات الكبرى بالإضافة إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة

تمثل أصول القطاع المصرفي ٨٩,٦٪ من أصول النظام المالي، كما يمثل الائتمان المحلي^{٢١} حوالي ٧١,٨٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٠، ويتكون الائتمان المحلي من ائتمان حكومي ونسبته ٦٥,٨٪، وائتمان خاص - والذي يتمثل في قطاع الأعمال العام والخاص والقطاع العائلي - ونسبته ٣٤,٢٪ في مارس ٢٠٢٠. ولذلك تعد دراسة الظروف الاقتصادية والمالية الكلية التي يتم منح الائتمان فيها، عنصراً أساسياً في تحديد المخاطر الكلية التي يتعرض لها القطاع المصرفي وبالتالي جودة أصوله. وتتضمن هذه الدراسة تحليل مستوى المديونية لأهم المقترضين، وتطورات أنشطتهم، أخذاً في الاعتبار تأثير السياسات التي يتعرضون لها على احتمالية إخفاقهم، وما لذلك من تبعات على استقرار القطاع المصرفي والنظام المالي.

هذا وتتأثر البيئة الاقتصادية والمالية الكلية التي يتم منح الائتمان فيها بإجراءات السياستين النقدية والمالية، وكذلك إجراءات السياسة الاحترازية الكلية، والتي يتم تطبيق أدواتها لخفض احتمالية تكون مخاطر نظامية والتي قد تنتج عن الصدمات أو الاختلالات الاقتصادية والمالية وكذلك عن الإجراءات التصحيحية لتلك الاختلالات، حيث اتجهت السياسة المالية خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى خفض عجز الموازنة العامة وذلك بخفض فاتورة الدعم وزيادة إيرادات الضرائب مما ساهم في رفع معدل التضخم^{٢٢}. إلى جانب ذلك اتجهت السياسة النقدية إلى رفع أسعار العائد لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن إجراءات السياسة المالية وكذلك عن تحرير سعر الصرف، مما أدى إلى رفع تكلفة الاقتراض وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق. ولاحقاً ذلك الانخفاض، اتجهت السياسة الاحترازية الكلية في يناير ٢٠١٦ إلى تحديد نسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية إلى مجموع الدخل الشهري عند مستوى ٣٥٪، و٤٠٪ في حالة القروض العقارية^{٢٣}، وذلك بهدف خفض احتمالية إخفاق المقترضين، وبالتالي خفض احتمالية تكون مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي.

ومع تحسن الظروف الاقتصادية وانخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، اتجهت السياسة النقدية إلى خفض أسعار العائد بشكل تدريجي بدءاً من فبراير ٢٠١٨ وحتى نوفمبر ٢٠١٩ بمقدار ٦٥٠ نقطة أساس، وهو ما ساهم في انخفاض تكلفة الاقتراض وبالتالي احتمالية الإخفاق، والذي قابلته السياسة الاحترازية الكلية في ديسمبر ٢٠١٩ برفع الحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية ليصبح ٥٠٪ من مجموع الدخل الشهري، متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري. كما قام البنك المركزي بإصدار مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل في ديسمبر ٢٠١٩ بتخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد ١٠٪ - والذي يحسب على أساس متناقص - لمدة يصل حدها الأقصى إلى ٢٠ سنة.

^{٢٠} الضرائب والتأمينات الاجتماعية، ويتم زيادة هذه النسبة إلى ٤٠٪ في حالة منح قروض عقارية للإسكان الشخصي وفقاً لقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١.

^{٢٤} خفض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس في ثلاث جلسات في ١٥ فبراير ٢٠١٨، ٢٩ مارس ٢٠١٨، و١٤ فبراير ٢٠١٩، ثم خفض أسعار الفائدة بمقدار ١٥٠ نقطة أساس في ٢٢ أغسطس ٢٠١٩ و٢٠٠ نقطة أساس في جلستي ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ و١٤ نوفمبر ٢٠١٩.

^{٢٥} خفضت الحكومة في أكتوبر ٢٠١٩ أسعار الغاز الطبيعي المورد لصناعة الأسمنت من ٨ إلى ٦ دولار لكل مليون وحدة حرارية. كما خفضت الأسعار لصناعات الحديد والصلب، والألمنيوم، والحاس، والسيراميك والبورسلين من ٧ دولار إلى ٥,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

^{٢٦} تم تخصيص مبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة دعم قطاع السياحة بسعر عائد ٥٪ على أساس متناقص لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية، وذلك بضمانة وزارة المالية.

^{٢١} تم تحديد أثر تحرير سعر الصرف على كل معدلات النمو والنسب فيما يخص الائتمان المحلي من خلال استخدام سعر صرف ثابت، وذلك بهدف تحديد معدلات النمو للائتمان بدون تأثير تغيرات سعر الصرف.

^{٢٢} يمثل مطلوبات القطاع المصرفي من القطاعات المحلية، وتتكون هذه المطلوبات من الاستثمار في الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية (بالعملة المحلية والعملات الأجنبية) الممنوحة لهذه القطاعات من القطاع المصرفي، هذا وتُسْتَعِدّ الدوائج الحكومية لدى القطاع المصرفي من مطلوبات القطاع المصرفي من الحكومة نظراً لاختلاف طبيعة هذه الدوائج عن دوائج باقي القطاعات.

^{٢٣} وبالأخص معدل التضخم للسلع المحدد أسعارها إدارياً.

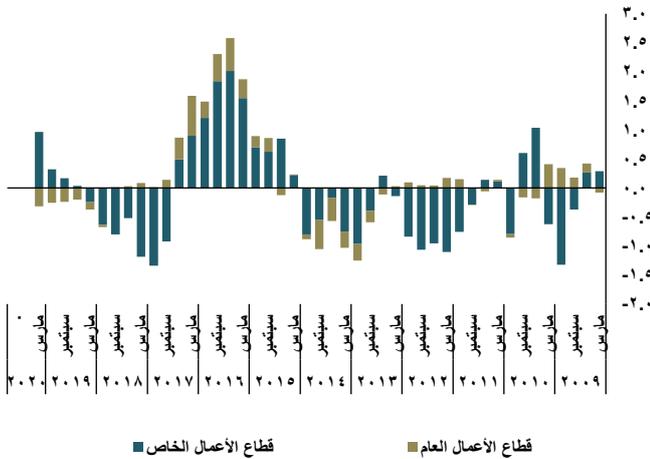
^{٢٤} قرر البنك المركزي في يناير ٢٠١٦ بإلزام البنوك ألا يتجاوز إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية للتعامل - وتشمل البطاقات الائتمانية، والقروض الشخصية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصي، وكذلك القروض العقارية للإسكان الشخصي خارج إطار قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ - نسبة ٣٥٪ من مجموع الدخل الشهري، وذلك بعد استقطاع المستحق من

خلال فترة المقارنة، مدفوعاً في الأساس بقطاعات الأنشطة العقارية والتشييد والبناء والنقل والتخزين، بينما شهدت فترة المقارنة تَصَدُّر قطاعات الكهرباء والأنشطة العقارية والاستخراجات. على الجانب الآخر، انخفضت واردات السلع الوسيطة بمعدل ٩,٥٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠ مقابل ارتفاعها بمعدل ٩,٤٪، كذلك انخفضت واردات السلع الاستثمارية بمعدل ٨,٨٪ مقابل ارتفاعها بمعدل ١٢,٥٪ خلال فترة المقارنة.

كما تزامن مع ارتفاع الائتمان الموجه لقطاع الأعمال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^{٣٥} بمعدل ٤,٨٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠ مقابل ٥,١٪ خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بالقطاع الخاص الذي ساهم بنسبة ٥,٧٪ من النمو، والذي دفع نمو قطاعات الأنشطة العقارية، والتشييد والبناء، والخدمات الصحية، والنقل والتخزين، والبتترول الخام، بينما ساهم القطاع العام في نمو قطاعات المعلومات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية.

هذا وقد ارتفعت فجوة نسبة الائتمان الموجه لقطاع الأعمال إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي^{٣٦} لتسجل ٠,٧٪ في مارس ٢٠٢٠ مقابل ٠,١٪ في ديسمبر ٢٠١٩، ومقابل الفجوة السالبة في سبتمبر ٢٠١٩. ويرجع تحول فجوة ائتمان قطاع الأعمال - من فجوة سالبة إلى فجوة موجبة - إلى تسجيل قطاع الأعمال الخاص لفجوة موجبة بنسبة ١٪ في مارس ٢٠٢٠، بينما سجل قطاع الأعمال العام فجوة سالبة بنسبة ٠,٣٪، وهذا وقد تزامن ارتفاع فجوة قطاع الأعمال مع تحسن جودة أصول القطاع المصرفي الممنوحة التي تم توظيفها في الائتمان الممنوح للمؤسسات، حيث انخفضت نسبة قروض المؤسسات غير المنتظمة إلى ٣,٤٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقابل ٣,٨٪ في ديسمبر ٢٠١٩.

فجوة الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال مقسمة إلى ائتمان أعمال خاص وائتمان أعمال عام (%)



والمتوسطة. كذلك قررت الحكومة في مارس ٢٠٢٠ خفض أسعار الغاز الطبيعي المورد لكافة الأنشطة الصناعية بهدف دعم النشاط الصناعي^{٣٧}.

كذلك سمح البنك المركزي بتأجيل اختياري لكافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ستة أشهر، وذلك بهدف خفض احتمالية تكون مخاطر نظامية والتي قد تنتج عن إخفاق المقترضين، كما أطلق مبادرة الأفراد غير المنتظمين، حيث يتم إعفاء العملاء غير المنتظمين من الأفراد البالغ إجمالي مديونياتهم (بدون العوائد المهمشة) لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه بدون البطاقات الائتمانية، متي قاموا بسداد ٥٠٪ من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة. هذا بالإضافة إلى استمرار المبادرة الصادرة في ديسمبر ٢٠١٩ للعملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية، وذلك لجميع القطاعات الاقتصادية، حيث يتم إعفاء الأشخاص الاعتبارية من مديونياتهم في حالة قيام العميل بسداد نسبة من رصيد المديونية وفقاً لتدفقاته النقدية.

الائتمان الخاص

ارتفع الائتمان الخاص - والذي يمثل ٣٤,٢٪ من الائتمان المحلي - بمعدل ١١,٦٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠ مقابل ١٢,٦٪ خلال فترة المقارنة^{٣٨}، وقد كان القطاع العائلي - والذي يمثل ٣٠,٣٪ من الائتمان الخاص - المحرك الأكبر في نمو الائتمان الخاص، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في معدل النمو إلى ٥٤,٩٪ مقابل ٣٩,١٪، وذلك على حساب قطاع الأعمال.

قطاع الأعمال

ارتفع الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال (العام والخاص) بمعدل ٧,٢٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠ مقابل ١٠,٤٪ خلال فترة المقارنة^{٣٩}، مدفوعاً بالائتمان الموجه لقطاع الأعمال الخاص والذي ارتفع بمعدل ٨,٨٪ مقابل ١١,٢٪، بينما تراجع ائتمان قطاع الأعمال العام بمعدل ١,٢٪ مقابل ارتفاعه خلال فترة المقارنة بمعدل ٦,٣٪. والجدير بالذكر، أن الائتمان الموجه لقطاع الأعمال الخاص بالعملاء الأجنبية - والذي يمثل ١٥,٢٪ من ائتمان الأعمال الخاص - قد ارتفع بمعدل ٢,٥٪ مقابل انخفاضه بمعدل ٩٪ خلال فترة المقارنة، وذلك في ظل استقرار سعر الصرف، مما انعكس على ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع بالعملاء الأجنبية لقطاع الأعمال إلى ١٢٤٪ في مارس ٢٠٢٠ من ١١٥٪ في يونيو ٢٠١٩، في حين انخفضت نسبة القروض إلى الودائع بالعملة المحلية بنسبة طفيفة إلى ١٥٨٪ في مارس ٢٠٢٠ مقابل ١٦٠٪ في يونيو ٢٠١٩^{٤٠}.

وقد تزامن ارتفاع الائتمان الموجه لقطاع الأعمال مع ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمنفذة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات العامة إلى ٨,٧٪ مقابل ٨٪ - مع ارتفاع الاستثمارات^{٤١} بمعدل ١٨,٤٪ مقابل ٣٣,٦٪ - كما سجلت نسبة الاستثمارات الممولة بالائتمان المصرفي^{٤٢} ١٠,٢٪ مقابل ١٣,٥٪، وهذا وقد ساهم القطاع الخاص بنسبة ٩,٦٪ من النمو في إجمالي الاستثمارات المنفذة مقابل ٦٠,٣٪^{٤٣}.

^{٣٧} قررت الحكومة في مارس ٢٠٢٠ تحديد سعر بيع الغاز الطبيعي المورد لكافة الأنشطة الصناعية بسعر ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

^{٣٨} ارتفع الائتمان الخاص بمعدل ٩,٥٪ خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٨,٩٪ خلال فترة المقارنة، وذلك بدون تحييد أثر سعر الصرف.

^{٣٩} تشمل استثمارات القطاع الخاص والشركات العامة.

^{٤٠} ارتفع الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمعدل ٥٪ مقابل ٦٪ خلال فترة المقارنة، وذلك بدون تحييد أثر سعر الصرف.

^{٤١} يمثل بالتغير في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال كنسبة من إجمالي الاستثمارات المنفذة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات العامة.

^{٤٢} تم تعديل بيانات الاستثمارات المنفذة خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠ بتكلفة عوامل الإنتاج.

^{٤٣} تحسب النسبة بقسمة الائتمان الممنوح للقطاع إلى مجموع آخر أربع أرباع من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

^{٤٤} اتخذت نسبة القروض إلى الودائع بالعملاء الأجنبية لقطاع الأعمال اتجاهًا نزوليًا منذ تحرير سعر الصرف من ١٨١٪ في يونيو ٢٠١٥ إلى ١١٥٪ في يونيو ٢٠١٩، في حين اتخذت نسبة القروض

تحليل أداء أكبر مائة عميل مقترض وأهم قطاعاتهم الاقتصادية

بلغت أرصدة التسهيلات الممنوحة لأكبر مائة عميل مقترض من القطاع المصرفي نحو ٤١٠ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٠ لتسجل معدل نمو سنوي ٢,٧٪، والتي تتركز في ١٥ قطاع ونشاط اقتصادي، يتصدرها قطاع البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، ويليه قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الحديد والصلب، لتمثل أرصدة تسهيلات القطاعات الثلاث نحو ٥٠٪ من إجمالي أرصدة أكبر مائة عميل، كما تمثل أرصدة التسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص ٩١,٤٪ من إجمالي الأرصدة. وتتمتع محفظة أكبر مائة عميل بمستوى عالي من الجودة وانتظام تعاملات هؤلاء العملاء، حيث بلغت نسبة التسهيلات غير المنتظمة ٢,٧٥٪ من إجمالي التسهيلات في مارس ٢٠٢٠ مسجلة تراجعاً من ٤,٨٤٪ في نهاية مارس ٢٠١٩.

وقد شهدت التسهيلات الممنوحة للشركات العاملة في قطاع البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات انخفاضاً في مارس ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي ٧,٦٪، وتوزع تلك التسهيلات الممنوحة للشركات العاملة في القطاع على مجالات مختلفة منها استخرجات وتكرير وتصنيع منتجات بترولية وتصنيع بتروكيماويات وكذلك خدمات بترولية. وتتسم المحفظة بجودة عالية وانتظام تعاملات الشركات، حيث انخفضت نسبة التسهيلات غير المنتظمة لتسجل ٠,٩٥٪ من إجمالي التسهيلات مقابل ١,٥٣٪ في نهاية مارس ٢٠١٩.

وقد شهدت الشركات العاملة بقطاع البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات انخفاضاً في مؤشرات الربحية وتراجع هامش الربح بالرغم من تصاعد حجم أعمالها، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي العالمية والتي أثرت بدورها على الأسعار العالمية للمنتجات البترولية والبتروكيماوية، بالإضافة إلى المنافسة التسويقية الحادة التي يتعرض لها القطاع من دول الجوار ودول الخليج العربي. ومع تراجع الطلب عالمياً جراء تداعيات أزمة كورونا، انخفضت أسعار المواد والمنتجات البترولية بشكل كبير وهو ما أدى إلى اتجاه الدول المنتجة لخفض الإنتاج منذ مايو ٢٠٢٠. وكان لذلك أثراً سلبياً واضحاً على شركات التكرير التي توجه إنتاجها للتصدير.

أما على جانب التسهيلات الممنوحة للشركات العاملة في قطاع التشييد والبناء، فقد ارتفعت بمعدل نمو سنوي ٣٠٪ في مارس ٢٠٢٠، بالتزامن مع تحسن جودة محفظة القطاع حيث انخفضت نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى ٢,٣٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقابل ٢,٦٧٪ في نهاية مارس ٢٠١٩. إلا أن انتشار فيروس كورونا وما سببه من اضطرابات سلاسل توريد مواد البناء والآلات، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية المحلية فيما يخص تخفيض عدد العمالة وعدد ساعات العمل وفرض الحظر الجزئي، قد أدى إلى تباطؤ نشاط القطاع بشكل عام. وفي إطار تخفيف تداعيات أزمة كورونا على القطاع، أصدر البنك المركزي قراراً في مايو ٢٠٢٠ بالسماح للشركات العاملة في قطاع المقاولات والتي يبلغ حجم أعمالها أو إيراداتها السنوي ٥٠ مليون جنيه فأكبر بالاستفادة من مبادرة القطاع الصناعي الخاص.

شهد قطاع الحديد والصلب العديد من التحديات العالمية والمحلية على مدار الفترة الماضية، مما انعكس على الأداء المالي للشركات، حيث تراجعت مؤشرات الربحية تآثراً بارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج^{٣٧} وارتفاع أسعار الطاقة، وقد شهد السوق المصري ارتفاعاً في جانب العرض مع ارتفاع أسعار المنتج المحلي وانخفاضاً في معدلات الطلب.

وفي إطار حماية الحكومة للصناعة المحلية، صدر قرار وزارة الصناعة في أكتوبر ٢٠١٩ بفرض رسوم وقائية بنسب متدرجة على مدار ثلاث أعوام، وذلك على واردات حديد التسليح تام الصنع، وكذلك على واردات البيليت وهي السلعة الوسيطة التي يتم استخدامها في صناعة الحديد تام الصنع^{٣٨}. كذلك أصدرت الحكومة قراراً بتخفيض سعر الغاز الطبيعي لعدة صناعات منها الحديد والصلب في أكتوبر ٢٠١٩ من ٧ إلى ٥,٥ دولار للمليون وحدة حرارية. وقد بدأ القطاع في التعافي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، تزامناً مع ارتفاع التسهيلات الممنوحة للشركات العاملة فيه بمعدل نمو سنوي ١٠٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠، وانخفاض نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى ٤,٩٥٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقابل ٥,٩٣٪ في مارس ٢٠١٩.

إلا أن تداعيات فيروس كورونا قد أثرت بالسلب على القطاع، مما أدى إلى اتخاذ الحكومة المصرية لعدد من الإجراءات بهدف تخفيف حدة آثار الأزمة، حيث صدر قرار وزارة الصناعة والتجارة بتعميد العمل بالرسوم المفروضة على واردات الحديد تام الصنع والبيليت - ونسبها الحالية ٢٥٪ و ١٦٪ بالترتيب - حتى أكتوبر ٢٠٢٠ والتي كان من المقرر خفضها في إبريل، كذلك صدر قرار بتخفيض سعر الغاز للصناعات كثيفة الطاقة ومنها صناعة الحديد والصلب ليصبح ٤,٥ دولار للمليون وحدة حرارية في إبريل ٢٠٢٠.

وقد امتد أثر جائحة كورونا إلى عدد من القطاعات الأخرى التي تتركز بها محفظة تسهيلات أكبر مائة عميل، ومنها قطاع الأسمدة وقطاع التنمية العقارية، حيث شهدت الشركات العاملة في قطاع الأسمدة تراجعاً في الإيرادات والأرباح نتيجة تراجع حركة التجارة العالمية مع تفشي الفيروس، وبالأخص حركة التصدير إلى أوروبا. أما عن الشركات العاملة في قطاع التنمية العقارية فقد شهدت انخفاض السيولة وضعف التدفقات النقدية وبالتالي تراجع في معدلات تنفيذ

المشروعات. وقد كان لذلك أثر محدود على معدلات ربحية الشركات حيث بدأ السوق في التعافي مع تراجع معدلات انتشار الفيروس وتخفيف الإجراءات الاحترازية.

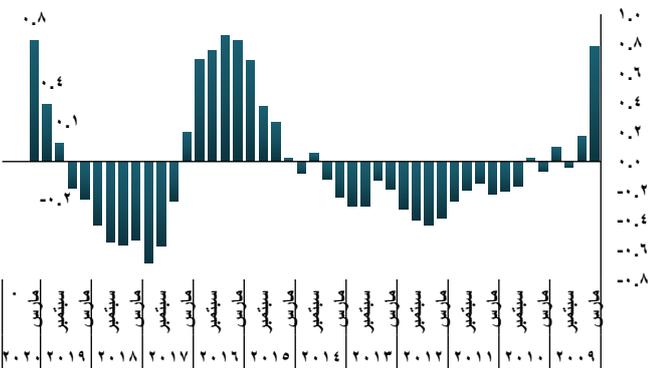
وعلى الرغم من تعرض العديد من القطاعات الاقتصادية التي تتركز بها محفظة تسهيلات أكبر مائة عميل إلى التداعيات السلبية لجائحة كورونا، إلا أن الأزمة تحمل عدد من الفرص بالنسبة لقطاعات أخرى مما قد يساهم في تخفيف حدة الخسائر، وتأتي من مقدمة هذه القطاعات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي شهد خلال فترة الجائحة طفرة في الطلب على خدمات الإنترنت وما يرتبط بها من خدمات الاتصالات ومشروعات البنية التحتية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تحمل هذه الأزمة الصحية فرصة نمو للشركات العاملة في قطاع الصحة والأدوية والذي ألقى على عاتقه مسؤولية مواجهة تفشي الفيروس، حيث اتجهت العديد من الشركات إلى زيادة إنتاجية الأدوية الأساسية المعلنة في بروتوكولات علاج الفيروس وكذلك أدوية المناعة والمطهرات.

القطاع العائلي

ساهم تحسن الظروف الاقتصادية والمالية الكلية مع نهاية برنامج الإصلاح الاقتصادي في زيادة قدرة القطاع العائلي على الاقتراض - نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض، واستقرار سعر الصرف، واستقرار دخل القطاع العائلي الحقيقي المتاح للإنفاق^{٣٩}، ورفع نسبة خدمة الدين إلى الدخل - وهو ما أدى إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بمعدل ٢٣,٢٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠ مقابل ١٩,١٪ خلال فترة المقارنة^{٤٠} - بالتزامن مع انخفاض متوسط معدلات التضخم إلى ٥,٨٪ مقابل ١٤,٥٪^{٤١} - كذلك شهدت الواردات الاستهلاكية المعمرة طفرة في معدلات النمو، وبالأخص السيارات والتي سجلت معدل نمو ٦٥,٨٪ خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل انخفاض بمعدل ١٠,٩٪ خلال العام السابق، واستمر النمو خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث سجل ٤٨٪ مقابل ٨٤,٥٪ في الفترة المقابلة.

هذا وقد تحولت فجوة نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى فجوة موجبة في سبتمبر ٢٠١٩ مقابل فجوة سالبة بمقدار ٠,٢٪ في يونيو ٢٠١٩، واستمرت في الارتفاع لتسجل ٠,٨٪ في مارس ٢٠٢٠، وقد تزامنت الزيادة في الفجوة مع تحسن جودة أصول القطاع المصرفي الممنوحة للقطاع العائلي لتتخفف نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى ٣,٣٪ في مارس ٢٠٢٠ مقابل ٣,٥٪ في ديسمبر ٢٠١٩، وذلك مع استمرار نسبة الائتمان العائلي إلى ودائعه عند مستوى منخفض ١,٤٪، مما يشير إلى انخفاض احتمالية تكون مخاطر نظامية ناتجة عن احتمالية إخفاق القطاع العائلي.

فجوة الائتمان الموجه إلى القطاع العائلي (%)



أخذت اتجاهاً نزولياً منذ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، كما انخفضت الضرائب على السلع والخدمات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بعد أن أخذت اتجاهاً صعودياً منذ عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

^{٤٠} ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بمعدل ٢٢,٨٪ مقابل ١٨,٩٪، وذلك بدون تحييد أثر سعر الصرف.

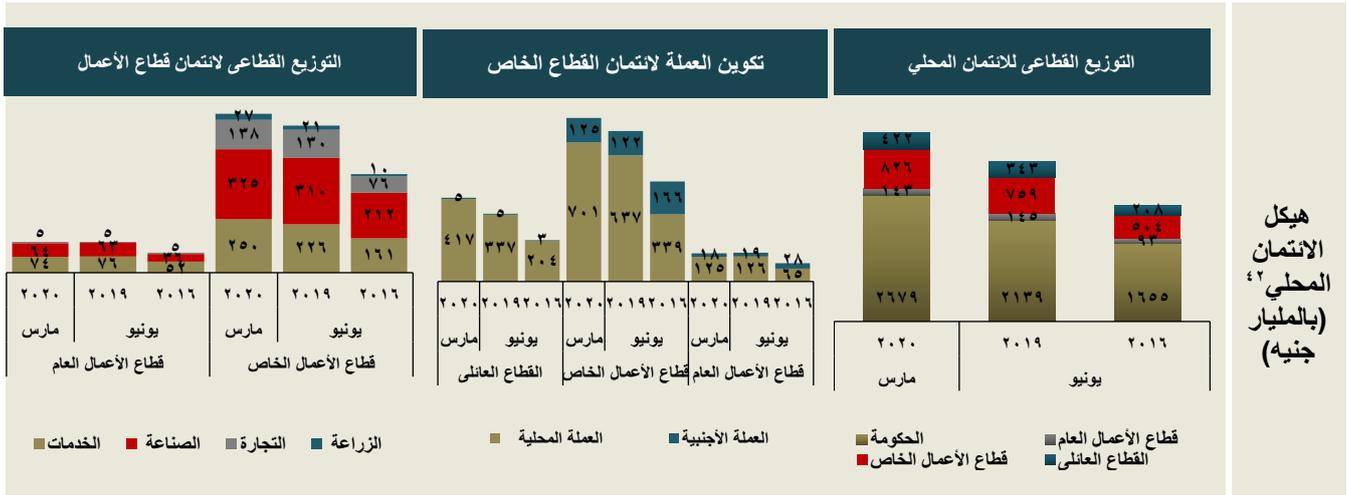
^{٤١} يمثل متوسط معدلات التضخم في المؤشر العام وفقاً لأسعار المستهلكين (حضر).

^{٣٧} تشمل مدخلات الإنتاج خام الحديد وأسعار الخردة وخام البيليت.

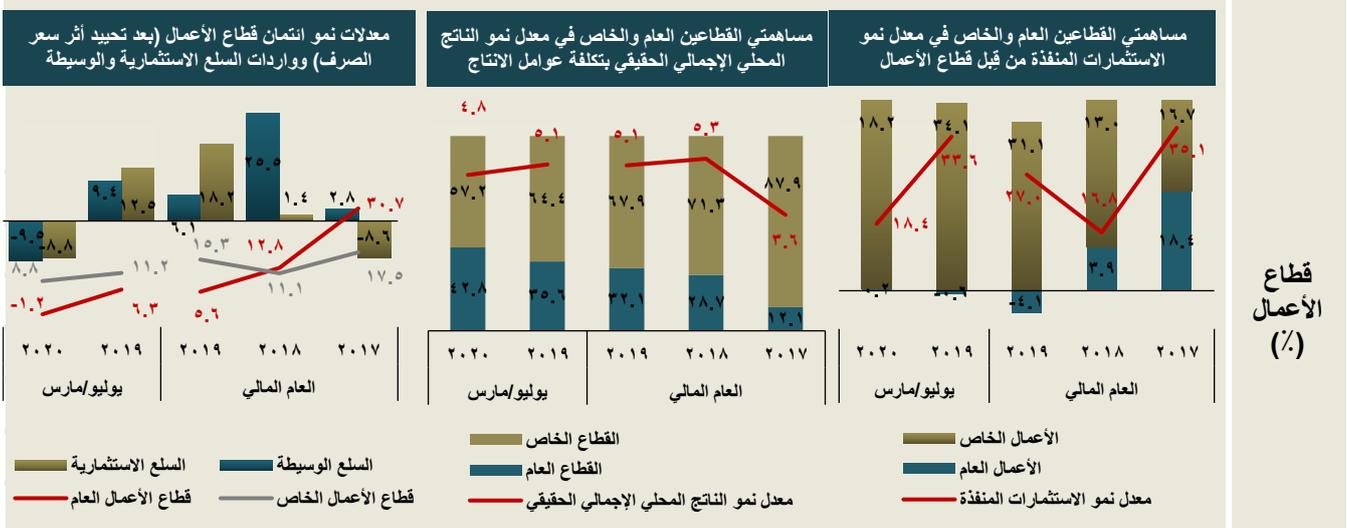
^{٣٨} تم فرض رسوم على واردات حديد التسليح بنسب متدرجة على ثلاث أعوام، تبدأ من ٢٥٪ وتمتد لمدة عام، وتصل إلى ١٧٪ في الفترة من أبريل ٢٠٢١ إلى أبريل ٢٠٢٢. كذلك تم فرض رسوم على واردات البيليت بنسب متدرجة على ثلاث أعوام، وتبدأ من ١٦٪ خلال العام الأول، وتصل إلى ١٪ في الفترة من أبريل ٢٠٢١ إلى أبريل ٢٠٢٢.

^{٣٩} استقرت الأجور وتعويضات العاملين الحكومية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل الفترة المناظرة في العام المالي السابق، وذلك بعد أن

بيئة الائتمان المحلي



هيكل الائتمان المحلي^{٤٢} (بالمليار جنيه)



قطاع الأعمال (%)



القطاع العائلي (%)

^{٤٢} بعد تحييد أثر سعر الصرف.

الائتمان الحكومي

يمثل الائتمان الحكومي ٦٥,٨٪ من إجمالي الائتمان المحلي في مارس ٢٠٢٠، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي على ٣٦,٨٪ من أصوله في مارس ٢٠٢٠ مقابل ٢٩,٥٪ في مارس ٢٠١٩، وهو ما قد يعرض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي، إلا أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي - والذي تضمن مجموعة من الإجراءات الحاسمة - قد ساهم في تحسن الأداء المالي الحكومي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

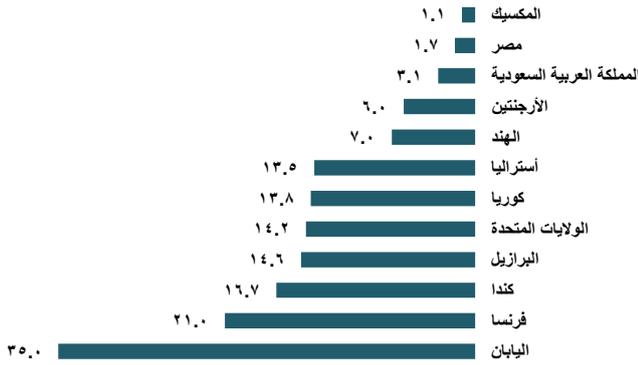
واستمر التحسن خلال الفترة يوليو/مارس من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث سجل الميزان الأولي فائض بنسبة ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وكذلك في مثيلتها من العام المالي السابق، واستقرت نسبة العجز الكلي حول ٥,٥٪، وهو ما ساهم في تحسن مؤشرات المساحة المالية - والتي تنتج للحكومة اتخاذ سياسات مالية وتوجيهها لأغراض معينة دون تهديد مركزها المالي واستدامة الدين - والتي مكنت الحكومة من اتخاذ حزمة إجراءات تحفيزية^{٤٢} بما يعادل ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي^{٤٤}، وذلك لاحتواء التداعيات الاقتصادية جراء جائحة كورونا، وذلك فضلاً عن تنوع قطاعات الاقتصاد المصري والذي ساعد عدم تأثر النمو في بعضها على احتواء تأثير الجائحة على القطاعات الأخرى.

هذا وقد عدلت وزارة المالية مستهدفاتها للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث أعلنت في ١ يونيو ٢٠٢٠ عن استهدافها لفائض أولي بنسبة ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل ٢٪ قبل بدء تداعيات الجائحة، وكذلك لعجز موازنة بنسبة ٧,٩٪ مقابل ٧,٢٪، هذا ويواجه الأداء المالي الحكومي بعض التحديات نتيجة لاحتمالية موجة ثانية لتفشي الفيروس وما لها من تبعات على النمو الاقتصادي، وانخفاض الفائض الأولي نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة الإنفاق العام على الصحة وبرامج الحماية الاجتماعية، وتستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وعجز كلي للموازنة بنسبة ٦,٣٪، وذلك من خلال استمرار تنفيذ إجراءات الإصلاح الخاصة برفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتحسين العائد من أصول الدولة وتوسيع القاعدة الضريبية.

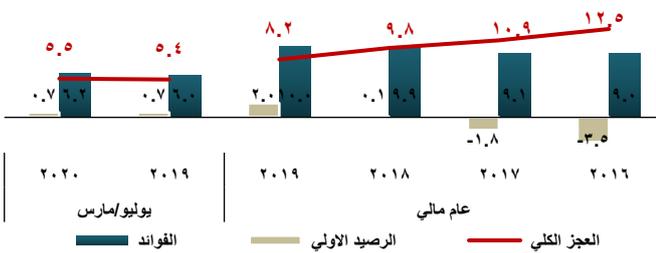
على الجانب الأخر، قامت الحكومة بطرح سندات دولية بقيمة ٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠، والذي سجل نسبة تغطية تتعدى أربع مرات قيمة الطرح، وذلك على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية وتراجع الرغبة في الاستثمار عن الأسواق الناشئة في الربع الأول من العام، مما أدى إلى تعطيل جميع الإصدارات الجديدة للدين، إلا أن الربع الثاني قد شهد نشاطاً كبيراً في الإصدارات لصالح الجهات السيادية التي تتمتع باحتياطات قوية من خلال طرح أسعار مخفضة وأجال استحقاق أطول. وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر مُصدر خلال الربع الثاني نتيجة إصدار مصر لتلك الطرح^{٤٥}.

وقد نتج عن استمرار تحسن الأداء المالي الحكومي، وقدرة الحكومة على النفاذ للأسواق من أجل إصدار ديون جديدة والوفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى تنوع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، وإطالة أجل محفظة السندات المصرية ومتوسط أجل الدين، إلى الحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة وعدم تكون مخاطر نظامية خاصة بتعرض القطاع المصرفي لمخاطر اضطرابات المالية العامة.

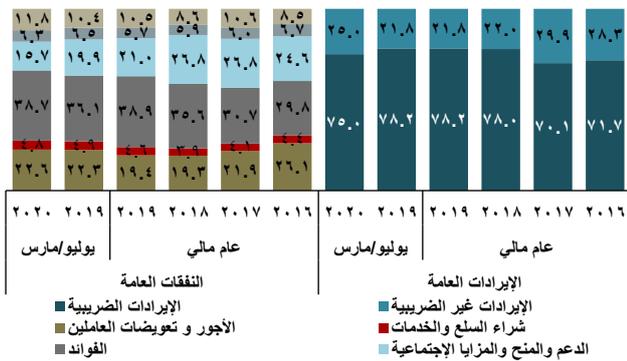
نسبة التحفيز المالي (شاملة قروض و ضمانات) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبعض دول العالم في أكتوبر ٢٠٢٠ (%)



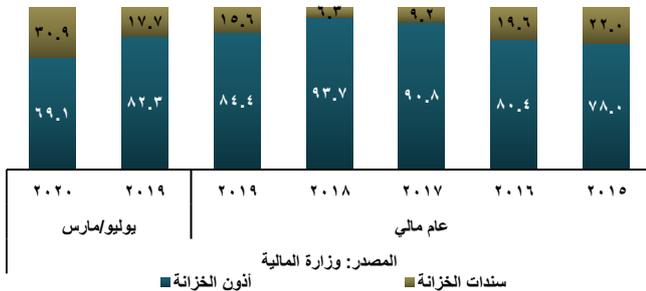
أهم مؤشرات المالية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



هيكل الموازنة العامة (%)



هيكل إصدارات الأوراق المالية الحكومية (%)



^{٤٤} تتخطى تلك النسبة نسبة التحفيز المالي لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفضة والذي بلغ ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

^{٤٥} وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي.

^{٤٢} تتمثل بعضها في صرف «العلاوات الخمسة» لأصحاب المعاشات وزيادة المعاشات بنسبة ١,٤٪، توسيع برامج الحماية الاجتماعية ودعم العمال غير المنتظمين، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الطاقة للقطاع الصناعي، دعم بعض القطاعات الاقتصادية من خلال تيسيرات ضريبية أو تمويلات إضافية دون سداد أية غرامات تأخير أو فوائد.

تطور مؤشرات المساحة المالية

يشمل مفهوم المساحة المالية (Fiscal Space) استخدام أربعة أبعاد رئيسية:

- **البعد الأول:** استدامة الدين العام الحكومي والذي يمثل قدرة الحكومة على تمويل التزاماتها على المدى الطويل، ويشمل هذا البعد ١٢ متغير، والذي تحسن البعض منها: انخفاض الدين الحكومي (المحلي والخارجي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٨٣,٨٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٩٦,٩٪ في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، وتحقيق فائض أولي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل عجز بنسبة ٣,٥٪، مما ساهم في انخفاض نسبة العجز الكلي إلى ٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل ١٢,٥٪ خلال نفس الفترة**.
- **البعد الثاني:** والتمثل في تكوين الموازنة العامة والتي قد تزيد من التعرض لمخاطر التغيير المفاجئ في ظروف الأسواق المالية كمخاطر التقلبات الحادة في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، أو وقف تدفقات رأس المال وما له من تأثير على السيولة أو الملاءة المالية. ويحتوي هذا البعد على ٦ متغيرات*** والتي تركز على هيكل الموازنة من حيث مصادر التمويل، وتكوين العملة، وأجال الاستحقاق. هذا وتقوم الحكومة باتتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل بهدف زيادة أجل الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة، مما يؤدي إلى خلق مساحة مالية إضافية للموازنة العامة.
- **البعد الثالث:** ديون القطاع الخارجي والخاص ويشمل ٦ متغيرات تعكس حجم وتكوين إجمالي الدين الخارجي للدولة وعلاقته باحتياطيات النقد الأجنبي والتزامات القطاع الخاص، وما لها من تأثير على أداء المالية العامة حال تعثر المقترض إذا كانت القروض والتسهيلات مضمونة من الخزانة العامة. هذا وقد تفاوت أداء متغيرات هذا البعد، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٣٦٪ مقابل ١٦,٦٪، إلا أن نسبة الدين قصير الأجل إلى الدين الخارجي قد انخفضت لتصل إلى ١٠,٢٪ مقابل ١٢,٦٪، إلى جانب انخفاض نسبة الدين قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية لتصل إلى ٢٤,٩٪ مقابل ٤٠٪. كذلك انخفض الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ليصل إلى ٢٥,٩٪ مقابل ٢٩,٧٪ خلال فترة التحليل****.
- **البعد الرابع:** تصور السوق للمخاطر السيادية والذي يعكس قدرة الدولة على إعادة تمويل ديونها، وقدرتها على إصدار ديون جديدة وتكلفة اقتراضها، مما يعكس قدرة الدولة على النفاذ للأسواق والوفاء بالتزاماتها. ويتكون هذا البعد من متغيرين، مؤشر تصنيفات الديون السيادية طويلة الأجل للعملة الأجنبية والذي تحسن ليصل إلى ٧,٢ في ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٦,٣ في ٢٠١٦/٢٠١٥ ***** ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان السنوي.

* مصدر البيانات فيما يخص نسب الدين الحكومي هو نشرات وزارة المالية العامة.

** بالإضافة إلى تلك المتغيرات، يشمل البعد الأول نسبة الميزان المعدل دورياً إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، نسبة الدين الحكومي والعجز الكلي إلى متوسط الإيرادات طويلة الأجل، وفجوة استدامة الميزان الكلي، وفجوة استدامة الميزان الأولي، وفجوة استدامة الميزان الأولي بعد إجراء بعض اختبارات الضغط.

*** يتم التعبير عن هذا البعد باستخدام ٦ متغيرات متمثلة في نسبة الدين الحكومي العام بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الدين الحكومي العام، سندات الدين التي يحتفظ بها غير المقيمين إلى إجمالي سندات الدين، الدين الحكومي العام المملوك لغير المقيمين إلى إجمالي الدين الحكومي العام، أرصدة الديون الخارجية الميسرة إلى إجمالي الدين الحكومي العام، متوسط أجل استحقاق الديون السيادية، وديون الحكومة المركزية التي تستحق خلال ١٢ شهراً أو أقل إلى إجمالي الناتج المحلي.

**** بالإضافة إلى تلك المتغيرات يشتمل البعد على الدين الخارجي بالعملة الأجنبية إلى إجمالي، أرصدة الديون الخارجية الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي أرصدة الديون الخارجية إلى الاحتياطيات، إجمالي أرصدة الديون الخارجية إلى الاحتياطيات باستثناء الذهب.

***** يكون الحد الأعلى لقيمة المؤشر عند ٢١ والحد الأدنى عند ١.

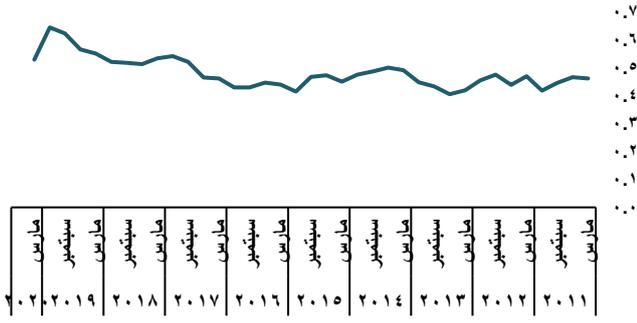
ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي^{٤٦}:

شهد مؤشر الاستقرار المالي تحسناً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٩، ليسجل ٠,٦ في المتوسط مقابل ٠,٥٢ في عام ٢٠١٨، ويرجع هذا التحسن بشكل أساسي إلى تحسن المؤشر الفرعي لأداء الاقتصاد المحلي، والذي كان لانخفاض معدل التضخم الدور الأكبر في تحسنه، بالإضافة إلى الانخفاض في نسبة كل من الدين العام المحلي وعجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك في إطار استراتيجية الضبط المالي التي انتهجتها الحكومة في الفترة الأخيرة. كما شهد المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي تحسناً نتيجة ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال ومعدلات السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، هذا بالإضافة إلى تحسن المؤشر الفرعي لمناخ الاقتصاد العالمي نتيجة لانخفاض معدلات التضخم لمعظم الشركاء التجاريين لمصر، بينما انخفض مؤشر تطور الأسواق المالية خلال عام ٢٠١٩، نتيجة لتراجع سوق المال المحلي متمثلاً في انخفاض نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وارتفاع نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار مبادلة مخاطر الائتمان نتيجة تحسن التصنيف الائتماني لمصر مع انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي.

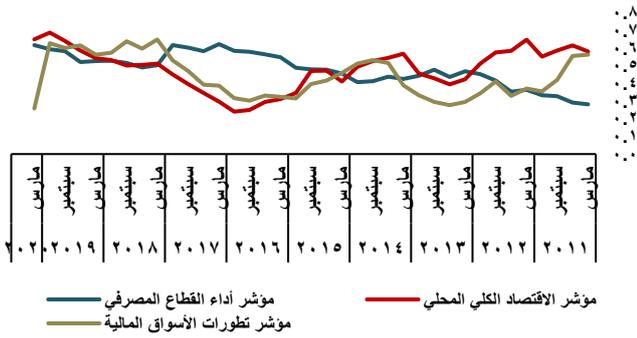
وعلى الرغم من التحسن الملحوظ لمؤشر الاستقرار المالي خلال عام ٢٠١٩، إلا أنه شهد تراجعاً في مارس ٢٠٢٠ ليسجل ٠,٥٣ وذلك نتيجة لتبعات جائحة كورونا على الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على مؤشر المناخ العالمي، حيث سجل معظم الشركاء التجاريين لمصر معدلات نمو سلبية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما شهد مؤشر الأسواق المالية انخفاضاً بشكل ملحوظ نتيجة للاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الناشئة ومن بينها مصر وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدى إلى ارتفاع كل من أسعار مبادلة مخاطر الائتمان ومؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية، بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

هذا ولم يظهر تأثير جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد المحلي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف ليسجل ٥٪ خلال الفترة يناير/مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠، وكذلك انخفض مؤشر نسبة صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل. كما استمر القطاع المصرفي في التمتع بمؤشرات سلامة مالية جيدة، حيث شهد كل من نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين ونسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة بالعملة المحلية ومعدل كفاية رأس المال تحسناً في مارس ٢٠٢٠، بينما شهدت نسبة السيولة بالعملة الأجنبية انخفاضاً طفيفاً، الأمر الذي يمكن القطاع المصرفي من مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات واحتواء تداعياتها.

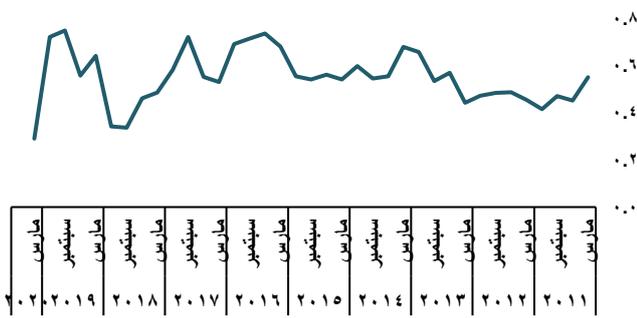
مؤشر الاستقرار المالي



المؤشرات الفرعية المحلية لمؤشر الاستقرار المالي



مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي

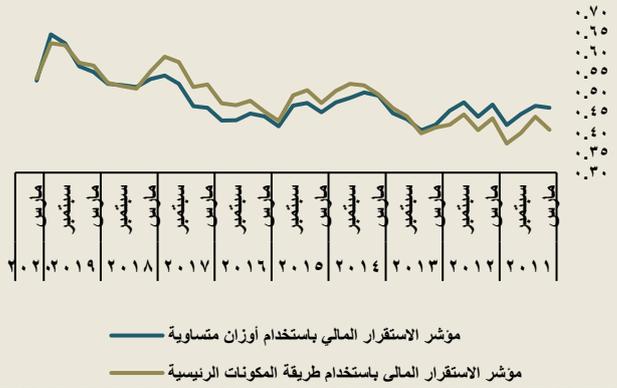


المحلي وميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل، ويتضمن المؤشر الفرعي لتطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان. ويتضمن المؤشر الفرعي لمناخ الاقتصاد العالمي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الإمارات العربية المتحدة، الصين، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، السعودية، ألمانيا، سويسرا، فرنسا، إيطاليا، وروسيا).

^{٤٦} تم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات (٢١ متغير) والتي تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية تعكس أداء القطاع المصرفي، وظروف الاقتصاد الكلي، وتطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي. ويتضمن المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي معدل كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة التغطية للقروض غير المنتظمة، ونسب السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، ونسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين، ونسبة التركيز في جانب الأصول الأكبر ٥ بنوك، ويتضمن المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي معدل نمو الاقتصاد المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم العام، ونسبة كل من الائتمان الخاص، وعجز الموازنة، والدين العام

تحليل المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis)

تمت إعادة صياغة مؤشر الاستقرار المالي وفقاً لطريقة تحليل المركبات الرئيسية، وهي إحدى طرق التحليل العاملي Factor Analysis، ويستند ذلك إلى تحويل عدد كبير من المتغيرات المترابطة إلى مجموعة أصغر من المكونات الرئيسية التي لا تزال تحتوي على معظم المعلومات الموجودة في المجموعة الأصلية من البيانات، بنسب معينة تزيد أو تنقص بحسب دور وتأثير كل مكون رئيسي في شرح البيانات. من ناحية التطبيق، يحتفظ المكونان الرئيسيان الأول والثاني بأقصى قدر ممكن من التباين بين المتغيرات، ويمثلان نحو ٦٥٪ من التباينات في مؤشر الاستقرار المالي. وقد أظهرت نتائج التحليل تأثير المكون الأول بشكل كبير بإجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، ونسبة السيولة بالعملة الأجنبية، بينما يرتبط المكون الثاني بشكل أكبر بكل من نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومعدل كفاية رأس المال، ونسبة كل من الدين العام المحلي، وميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبمقارنة مؤشر الاستقرار المالي المطبق بأوزان متساوية وكذلك بطريقة المكونات الرئيسية، يظهر تقارب كبير في التقلبات خلال فترة التحليل، إلا أن حدثتها تختلف بشكل طفيف.

مؤشر الاستقرار المالي باستخدام أوزان متساوية وباستخدام طريقة المكونات الرئيسية

القسم الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي:

أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي:

هذا وقد اتخذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات الاستباقية لتخفيف تأثير تبعات جائحة كورونا على محفظة الشركات والأفراد، وذلك ضمن خطة الدولة للتعامل مع الجائحة، ومنها تطبيق سياسة نقدية توسعية بتخفيض سعر العائد بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء (الأفراد والشركات) لمدة ستة أشهر وعدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر في السداد وذلك للحد من مخاطر التعثر، وكذلك مراجعة سعر العائد المطبق على المبادرات الصادرة من البنك المركزي ليصبح ٨٪ بدلاً من ١٠٪ والذي يحسب على أساس متناقص، وذلك فيما يخص مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، ومبادرة القطاع الخاص الصناعي، ومبادرة دعم قطاع السياحة لتمويل إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتمويل رأس المال العامل والمرتببات، إلى جانب إضافة الشركات العاملة في الإنتاج والتصنيع الزراعي وقطاع المقاولات للاستفادة من مبادرة القطاع الخاص الصناعي.

كما تم تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرة دعم قطاع السياحة ومبادرة دعم قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات، حيث قام البنك المركزي بإصدار تعهدات لصالح الشركة، وذلك لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل كافة أنواع التسهيلات المندرجة في إطار المبادرتين، كما اصدر البنك المركزي مبادرة جديدة بشأن العملاء غير المنتظمين الأفراد، بما يسهم في رفع قدرتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلي، هذا بالإضافة إلى مساندة القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها كقطاع السياحة، فضلاً عن اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

ويظهر استقرار القطاع المصرفي في تحسن مؤشرات السلامة المالية - حتى مع تداعيات جائحة كورونا - والذي انعكس في ارتفاع الملاءة المالية للبنوك، حيث سجل معدل كفاية رأس المال ٢٠.١٪ في يونيو مقابل ١٨.٦٪ في مارس ٢٠٢٠، مقرونة بتحسين نسبة القروض غير المنتظمة والتي سجلت ٣.٩٪ في يونيو مقابل ٤.١٪ في مارس ٢٠٢٠، مع الاحتفاظ بنسبة تغطية مرتفعة بلغت ٩٧.٢٪ في يونيو ٢٠٢٠، هذا بالإضافة إلى مستوى السيولة المرتفع سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والذي سجل ٥٤.٣٪ و ٧٠.٣٪ على التوالي، ونسبة عالية لتغطية السيولة وصلت إلى ٩٣٢.٥٪ بالعملة المحلية ونحو ١٧٠٪ بالعملة الأجنبية في يونيو ٢٠٢٠، وهو ما يعكس كفاءة البنوك في إدارة كافة المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. هذا ويعتمد القطاع المصرفي على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتمويل وخاصةً ودائع القطاع العائلي والتي تتسم باستقرارها، وقد ارتفعت الودائع في يونيو ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ ٦.٢٪ مقارنةً بمارس من نفس العام، الأمر الذي يعكس مدى ثقة العملاء في القطاع المصرفي، كما يتمتع القطاع المصرفي بمستوى مرتفع من السيولة نتيجة لارتفاع نصيب كل من أذون الخزانة والاستثمارات المالية، والنقدية والأرصدة لدى البنوك من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

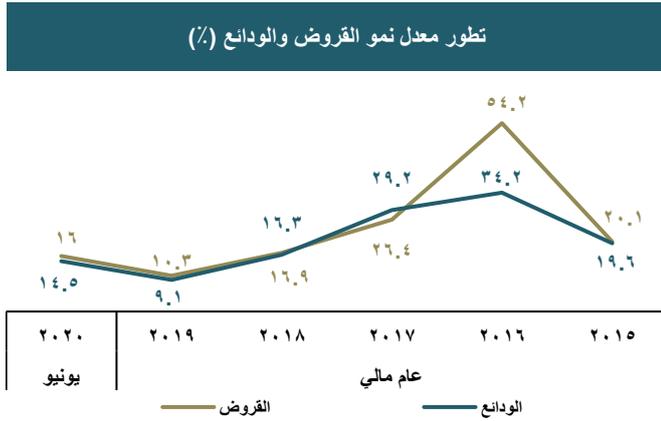
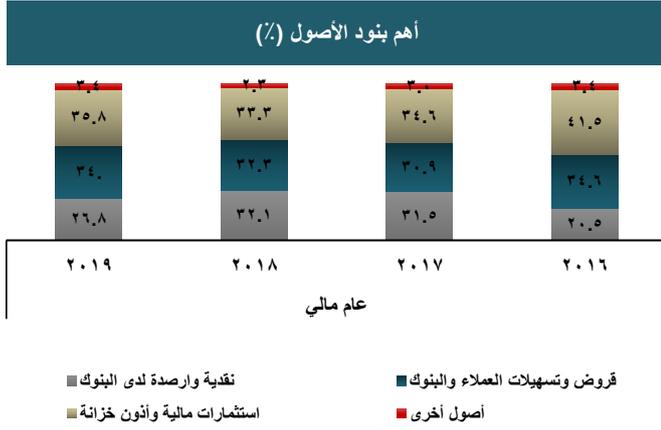
شهد القطاع المصرفي مستوى مرتفع من الاستقرار المالي خلال السنوات الماضية، والتي تمثلت في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية التي تم إصدارها من قبل لجنة بازل، وهو ما أدى إلى احتفاظه بدعامات مالية ومتطلبات رأس مال مرتفعة تفوق الحد الأدنى المقرر، وكذلك نسب سيولة عالية، الأمر الذي مكن القطاع المصرفي من تجنب المخاطر الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا دون اللجوء إلى تحرير تلك الدعامات أو خفض المتطلبات الرقابية المقررة^{٤٧}، وذلك مع استمراره في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالي بهدف دعم النمو الاقتصادي.

وقد اصدر البنك المركزي العديد من المبادرات لتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة وللعملاء الأفراد وإعادة تمثيل القطاع المصرفي وهو ما يساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد تمثلت هذه المبادرات في مبادرة تمويل القطاع الخاص الصناعي بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه، ومبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ ٥٠ مليار جنيه، ومبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بدعم قطاع السياحة من خلال إصدار عدة مبادرات منها مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة التي تبلغ حجم مديونياتهم ١٠ مليون جنيه فأكثر دون العوائد المهمشة، وكذلك زيادة المبلغ المخصص لمبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي ليصبح ٥٠ مليار جنيه بدلاً من ٥ مليار جنيه، هذا بخلاف مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

ويتجه البنك المركزي إلى تعزيز دور القطاع المصرفي ومواكبة المعايير الدولية وذلك من خلال إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد والذي عزز من استقلالية البنك المركزي وفقاً لأحدث المعايير الدولية، ونص على اختصاصات جديدة للبنك المركزي أهمها حماية حقوق العملاء وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، بجانب التأكيد على اختصاصات البنك المركزي بوضع وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، كما تضمن باباً كامل يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، وذلك بهدف مواكبة التطور السريع الذي يتم في مجال المدفوعات على مستوى العالم، وزيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي، وكذلك إضافة عدد من المواد الجديدة التي تشجع تقديم المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية، وإضافة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع إلى الجهات المخاطبة بأحكام القانون.

^{٤٧} تم إعفاء البنوك لمدة عام من نسب تركيز المحافظ الائتمانية لدى أكبر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به، في خطوة للتخفيف عن البنوك وتمكينها من استخدام بعض الدعامات المالية التي سبق توكيها لمقابلة تركيز المحافظ الائتمانية، والجدير بالذكر أن هذا المتطلب الرقابي يعد أكثر تحفظاً من متطلبات لجنة بازل.

تطور أهم بنود المركز المالي



أما على جانب الالتزامات، فقد استمرت الودائع في الزيادة بمعدل نمو بلغ ٩.١٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ١٦.٣٪ في العام السابق - ليرتفع نصيبها من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين إلى ٧٧.٤٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٧٥.١٪ العام السابق - ويرجع انخفاض معدل نمو الودائع إلى انتهاز سياسة نقدية توسعية بعد احتواء الضغوط التضخمية، لتتخفف أسعار العائد بواقع ٢٠٠ نقطة أساس مجمعة خلال العام ٢٠١٨ و ٤٥٠ نقطة أساس مجمعة خلال العام ٢٠١٩ وذلك لدعم النشاط الاقتصادي، هذا وقد ارتفعت الودائع في يونيو ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ ٦.٢٪ مقارنةً بمارس من نفس العام، الأمر الذي يعكس مدى ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي حتى مع تداعيات جائحة كورونا، هذا ويعتمد القطاع المصرفي على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتمويل، وتمثل ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية والأجنبية نحو ٦٨٪ من إجمالي الودائع، وهو ما يجعل ودائع القطاع المصرفي مستقرة إلى حد كبير، وقد بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية ١٩٪ من إجمالي الودائع مغطاه بنحو ٥٪ من صافي الأصول الأجنبية في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، ومكونه بنسبة كبيرة من المقيمين.

هذا وقد ارتفع صافي أرباح القطاع المصرفي محققاً معدل نمو بلغ نحو ٣٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل معدل نمو ٢.٤٪ العام السابق، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة عائد استثمار القطاع المصرفي في السندات الحكومية والتي تمثل نحو ٥٠٪ من الزيادات في إيرادات القطاع المصرفي - وهو ما يحقق للقطاع المصرفي ربحية مستقرة نسبياً حتى مع إجراءات احتواء

بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي نحو ٥.٣ ترليون جنيه في العام المالي^{٤٨} ٢٠١٨/٢٠١٩، بزيادة قدرها ٢٩٢ مليار جنيه مقارنةً بالعام المالي السابق وبمعدل نمو بلغ ٥.٨٪ مقابل ١٢.٧٪، ويرجع انخفاض معدل نمو الأصول إلى انخفاض النقدية والأرصدة لدى البنوك - هذا وقد استمر إجمالي الأصول في الزيادة في مارس ويونيو ٢٠٢٠ ليسجل ٦.٢ و ٦.٤ ترليون جنيه على التوالي، وتمثل نسبة أصول القطاع المصرفي ٨٩.٦٪ من إجمالي أصول النظام المالي و ٩٩.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتوزع أصول القطاع المصرفي بشكل أساسي بين الاستثمارات المالية، والقروض، والأرصدة لدى البنوك.

ويرجع مستوى السيولة المرتفع لدى القطاع المصرفي إلى ارتفاع نصيب كل من أذون الخزائنة والاستثمارات المالية، والنقدية والأرصدة لدى البنوك من إجمالي أصول القطاع المصرفي، حيث تمثل أذون الخزائنة والاستثمارات المالية ٣٥.٨٪، والنقدية والأرصدة لدى البنوك ٢٦.٨٪ وذلك من إجمالي أصول القطاع المصرفي في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٣٢.٥٪ و ٣٢.٢٪ علي التوالي في العام السابق، هذا وقد ارتفع نصيب أذون الخزائنة والسندات الحكومية من إجمالي أصول القطاع المصرفي إلى ٣٩٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٣٦.٨٪ في مارس ٢٠٢٠، و ٣٣٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك نتيجة احتواء القطاع المصرفي لتداعيات جائحة كورونا والتي انعكست في الخروج المفاجئ للمستثمرين الأجانب من السوق المحلي، حيث قابل ارتفاع نسبة الأوراق المالية الحكومية انخفاض نسبة النقدية والأرصدة لدى البنوك إلى إجمالي الأصول لتسجل نحو ١٩٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٢٠.١٪ في مارس ٢٠٢٠ و ٢٦.٨٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

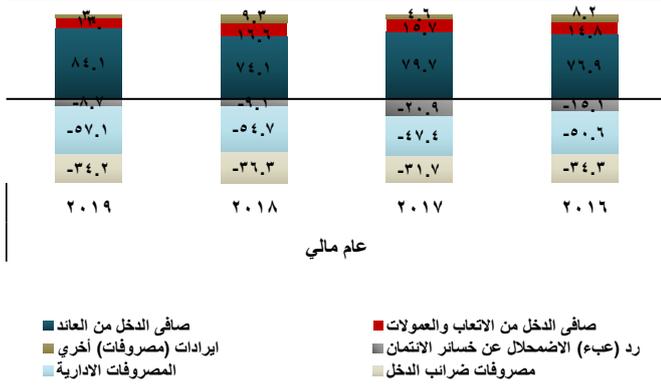
أما بالنسبة لصافي القروض والتسهيلات الائتمانية فقد بلغت ٣.٤٪ من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٣٢.٤٪ العام السابق، ويتمتع القطاع المصرفي بمعدل منخفض للقروض غير المنتظمة من إجمالي القروض والذي بلغ ٤.٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وقد استمر في الانخفاض حتى مع تداعيات جائحة كورونا ليسجل ٣.٩٪ في يونيو ٢٠٢٠ مع الاحتفاظ بنسبة تغطية مرتفعة استقرت حول ٩٧.٥٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وحتى يونيو ٢٠٢٠، إلا أن تداعيات الجائحة قد تؤثر على قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم وبالتالي تأثر جودة الأصول لدى البنوك، خاصة الأكثر تعرضاً للقطاعات المتضررة مثل قطاع السياحة، ولذلك قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات مثل تأجيل الاستحقاقات الائتمانية، كما أصدر العديد من المبادرات ومنها مبادرة العملاء غير المنتظمين، ومبادرات قطاع السياحة والتي من شأنها أن تحد من تأثير الأزمة على جودة أصول القطاع المصرفي، بالإضافة إلى ذلك، يتمتع القطاع المصرفي بمعدلات مرتفعة من كفاية رأس المال، حيث سجل معدل كفاية رأس المال ١٧.٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وقد استمر في الارتفاع ليسجل ١٨.٦٪ في مارس و ٢٠.١٪ في يونيو ٢٠٢٠.

^{٥٠} وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS9.

^{٤٨} العام المالي ينتهي في ٣٠ يونيو للبنوك المملوكة للدولة و ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.

^{٤٩} وفقاً للقوائم المالية المدققة في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ فيما عدا ٦ بنوك، حيث يضم القطاع المصرفي ٣٨ بنك.

مصادر الإيرادات والمصروفات (%)



تداعيات جائحة كورونا - كما بلغ نصيب الزيادة في عائد التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء ٢٩٪ من إجمالي الزيادة في الإيرادات.

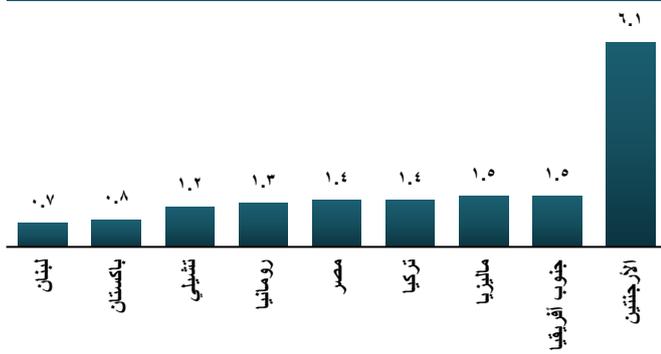
وقد أدى ارتفاع صافي الأرباح إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول ليسجل ١.٨٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ١.٤٪ في العام السابق، وكذلك ارتفاع معدل العائد على حقوق المساهمين ليسجل ٢٣.٤٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ١٩.٢٪ في العام السابق، كما ارتفع صافي هامش العائد ليسجل ٤.١٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٣٪ العام السابق نتيجة للارتفاع الملحوظ في صافي الدخل من العائد.

ومما سبق يتضح تنوع محافظ توظيفات واستثمارات البنوك في المنتجات والأنشطة المختلفة لإجراء التوازن بين الربح والمخاطرة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار الاحتفاظ بجزء من الأصول السائلة لتلبية طلبات السحب من المودعين أو طلبات تمويل جديدة من المقترضين لدعم النمو الاقتصادي.

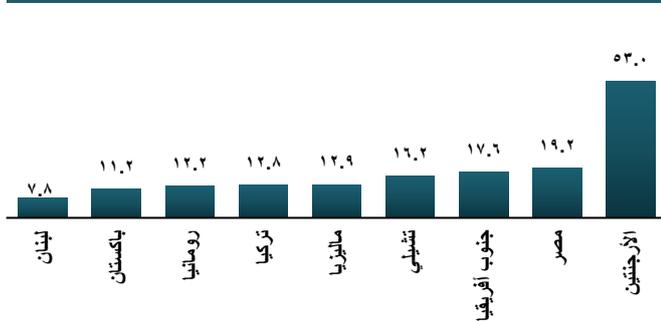
هذا ويواجه القطاع المصرفي المصري شأنه شأن باقي القطاعات المصرفية في دول العالم تداعيات انتشار فيروس كورونا، والذي سبب تأثيراً كبيراً على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء من ناحية الطاقة الإنتاجية، والمبيعات أو من ناحية السيولة، ودورة الأعمال، وأجبر العديد من الشركات على التوقف عن العمل أو العمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية لأسباب عدة منها توقف سلاسل الإمداد واتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية العمالة والعملاء.

ونظراً لتأثير تداعيات جائحة كورونا على إيرادات عملاء القطاع المصرفي وتأثر مستويات السيولة لديهم، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على قدرتهم على خدمة ديونهم للبنوك بالطريقة المعتادة، ولإدراك البنك المركزي لكل تبعات هذا الحدث والآثار السلبية التي يخلقها، فقد بادر باتخاذ حزمة من الإجراءات الفورية، من خلال استقرائه للأوضاع ومراقبته المستمرة للمخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي والصدمات التي قد تؤثر على الاقتصاد والأسواق المحلية والدولية، بهدف دعم الاقتصاد المحلي ودعم عملاء البنوك لتخفيف حدة تأثير تداعيات الجائحة على القطاعات الاقتصادية وقطاع الشركات والقطاع العائلي، وذلك بالاعتماد على الملاءة المالية والسيولة المتوافرة حالياً في البنوك، وكذلك الحفاظ على استمرارية العمليات المصرفية وسير العمل في البنوك وضمان استمرارية عمل نظم الدفع بالكفاءة والفاعلية والأمان لتدفق الأموال وإجراء التسويات بين البنوك داخلياً وخارجياً.

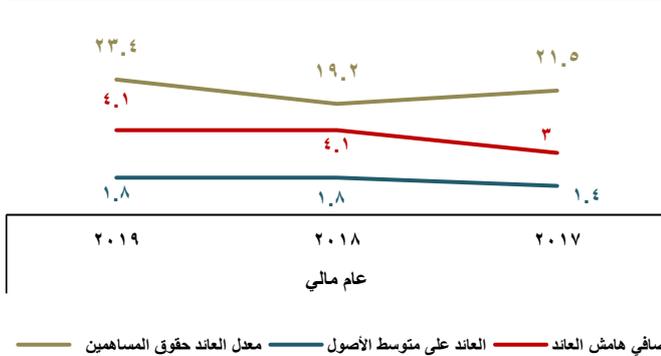
العائد على الأصول للقطاع المصرفي في بعض الدول في ديسمبر ٢٠١٩ (%)



العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي ببعض الدول في ديسمبر ٢٠١٩ (%)



تطور مؤشرات الربحية (%)



إجراءات البنك المركزي المصري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا

أولاً: إتاحة التمويل اللازم لتمويل استيراد السلع الاستراتيجية لتغطية احتياجات السوق، ومد فترة استثناء بعض المنتجات الغذائية من متطلبات الغطاء النقدي لمدة عام، ودراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

ثانياً: تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وكذا الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ٦ أشهر، مع عدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر في السداد وعدم مطالبة العملاء بقيمة العائد المؤجل مع أول استحقاق بعد فترة التأجيل، مع مراعاة أن يتم سداد الاستحقاقات المؤجلة بما يتناسب مع قدرة العملاء على السداد بحيث لا تمثل ضغطاً على السيولة لدى الشركات بما يمكنهم من استمرار أعمالهم، وكذلك على الأفراد المتأثرة دخولهم سلباً.

ثالثاً: خفض أسعار العائد بنسبة ٢٪ (بواقع ٣٠٠ نقطة أساس)، وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته .

رابعاً: تعديل سعر العائد المطبق على المبادرات التالية - في ضوء القرارات الصادرة عن لجنة السياسة النقدية بتخفيض أسعار العائد بنسبة ٣٪ - ليصبح ٨٪ (يحسب على أساس متناقص) بدلاً من ١٠٪، وذلك لمبادرة التمويل العقاري لتمويل الدخل، ومبادرة القطاع الخاص الصناعي، ومبادرة دعم قطاع السياحة لتمويل إطلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي وتمويل رأس المال العامل والمرتببات.

خامساً: السماح للقطاع الزراعي وقطاع المقاولات بالاستفادة من مبادرة القطاع الخاص الصناعي، بالإضافة إلى إدراج الشركات المتوسطة حديثة التأسيس والشركات الصغيرة التابعة لكيانات كبرى لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات، ويمكن أن يستفيد منها العملاء غير المنتظمين حال قيامهم بالتسوية، وتخصيص مبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة دعم قطاع السياحة بسعر عائد ٥٪ على أساس متناقص لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.

سادساً: استمرار سريان مبادرة البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة ذات حجم أعمال/إيرادات سنوي من مليون جنيه حتى أقل من ٥٠ مليون جنيه بسعر عائد ٥٪.

سابعاً: تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرة دعم قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات، ومبادرة قطاع السياحة بضمانة وزارة المالية، وتوسيع نطاق نشاط الشركة ليشمل ضمان الشركات الكبرى بالإضافة إلى ضمان الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع قيام البنك المركزي بإصدار تعهدات لصالح الشركة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك، بقيمة ٧ مليار جنيه في إطار مبادرة دعم قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات، و ٣ مليار جنيه في إطار مبادرة دعم قطاع السياحة بضمانة وزارة المالية، وذلك لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل كافة أنواع التسهيلات الممنوحة في إطار المبادرات.

ثامناً: إصدار مبادرة للعملاء الأفراد غير المنتظمين، بحيث تسري على العملاء غير المنتظمين حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والبالغ إجمالي مديونياتهم غير المنتظمة (دون العوائد المهمشة) لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه بدون البطاقات الائتمانية، وعند قيام العميل بسداد نسبة ٥٠٪ من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة خلال الفترة حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، يتم إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهون الخاصة بتلك المديونيات.

تاسعاً: إلغاء القوائم السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الأفراد الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية مع تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد وإلغاء حظر التعامل معهم.

عاشراً: إصدار مبادرة للعملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة، تسري على الشركات العاملة بالقطاع والتي تبلغ حجم مديونياتها ١٠ مليون جنيه فأكثر دون العوائد المهمشة سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم إجراءات قضائية.

الحادي عشر: إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكثر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به.

الثاني عشر: المشاركة في اجتماعات مجالس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف مع السماح ببعض الاستثناءات والتي تضمنت عدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً، وذلك بهدف تمكين

البنوك من القيام بمهامها على أفضل وجه في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم حالياً.

الثالث عشر: السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري والمعدل لعام ٢٠١٥، وذلك بعد إلزامها بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة وفقاً للمعيار الدولي IFRS9 بداية من العام المالي ٢٠٢٠، مع استبعاد فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لدى حساب فترة التوقف عن السداد، بحيث لا يتم اعتبارها مؤشراً من مؤشرات الارتفاع الجوهري في مستوى مخاطر الائتمان.

الرابع عشر: إصدار إجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل أدوات الدفع الإلكتروني، ومنها إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة ٦ أشهر، وإعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ٣ أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، وتعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً، وتطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء بطريقة إلكترونية لعملاء البنك الجدد، وإصدار المحافظ الإلكترونية وكذلك البطاقات المدفوعة مقدماً مجاناً لمدة ٦ أشهر، ووضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والإيداع للأفراد، لتشمل حد أقصى بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع بفروع البنوك ومبلغ ٢٠ ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع من ماكينات الصراف الآلي وذلك لفترة مؤقتة.

الخامس عشر: إطلاق مبادرة للسداد الإلكتروني لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية، ويستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم نقاط بيع الكترونية أو رمز الاستجابة السريع.

السادس عشر: إطلاق مبادرة لنشر ماكينات الصراف الآلي تستهدف زيادة أعداد الماكينات بنحو ٦٥٠٠ ماكينة كمرحلة أولى ليصل بذلك عدد ماكينات الصراف الآلي ما يقرب من ٢٠ ألف ماكينة. تدعيماً للشمول المالي.

وفي إطار تقييم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري للتعامل مع الجائحة فقد أشادت المؤسسات الدولية ومنها مؤسسة موديز بمجموعة القرارات والتدابير التي اتخذها البنك المركزي المصري خلال الأزمة موضحة بأنها ساعدت في تعزيز مقومات الاقتصاد المصري والتخفيف من آثار تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد وان توافر السيولة لدى القطاع خفف من فرص تعرض الاقتصاد المصري للمخاطر مشيرة الى تمتع البنوك بسيولة عالية وتزايد ربحيتها وتمتعها بقاعدة تمويلية عميقة ومستقرة، كما أكدت المؤسسات الدولية بأن وضع السيولة الخارجية لمصر جيداً بفضل جهود البنك المركزي المصري في إعادة بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي التي تمكنها من امتصاص أي صدمات تتعلق بالخروج المفاجئ لرؤوس الأموال بسبب الجائحة.

استمرار التحسن في جودة الأصول ومخاطر تركيز منخفضة

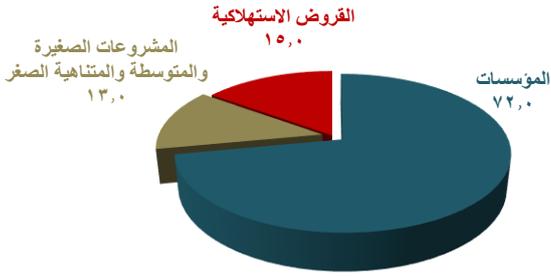
استمرت محفظة ائتمان القطاع المصرفي في النمو وفي توفير التمويل لكافة القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت محفظة القروض نحو ١,٩ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنةً بنحو ١,٧ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٧٦ مليار جنيه وبمعدل نمو ١٠,٣٪، وقد بلغ إجمالي محفظة القروض نحو ٢,٢ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، ويتجه النصيب الأكبر من تلك المحفظة نحو تمويل المؤسسات بنحو ٧٢,٠٪، في حين بلغ نصيب كل من محفظة القروض الاستهلاكية، ومحفظة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو ١٥٪ و ١٣٪ على التوالي، حيث انخفض نصيب المؤسسات لصالح كل من التجزئة المصرفية ومحفظة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد اتجهت البنوك لمنح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التزاماً بنسبة ٢٠٪ من إجمالي محفظة القروض التي أقرها البنك المركزي.

وقد أظهرت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض استقراراً خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى مارس ٢٠٢٠ حيث سجلت النسبة ٤,٢٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل ٤,١٪ في العام المالي السابق وهي نفس النسبة المحققة في مارس ٢٠٢٠، هذا وقد انخفضت النسبة لتسجل ٣,٩٪ في يونيو ٢٠٢٠ - وتعد نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض أفضل من متوسط النسبة المحققة في الدول المقارنة (٥,٦٪) - والتي تعتبر نسبة منخفضة تعكس جودة محافظ الائتمان، كما استقرت نسبة التغطية الممتلئة في إجمالي مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة حول ٩٧,٥٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى يونيو، لتسجل ٩٧,٦٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ - مقابل ٩٨٪ في العام السابق - و ٩٧,٢٪ في مارس ويونيو ٢٠٢٠.

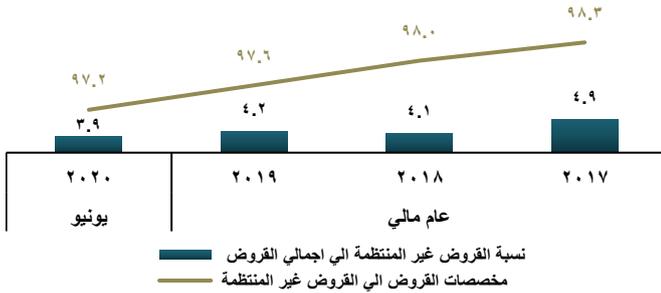
هذا وقد شهدت المحفظة الائتمانية للمؤسسات انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة بها لتسجل نحو ٣,١٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنةً بنسبة ٣,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، أما بالنسبة لمحفظة القروض الاستهلاكية فقد سجلت ٣,٨٪ مقابل ٣,٥٪ في ذات فترة المقارنة، وبالنسبة لمحفظة القروض الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر منذ بداية مبادرة البنك المركزي، فقد بلغت نسبة التعثر بها نحو ٠,٨٪ فقط، ويتم إيلاء عناية خاصة لإدارة مخاطر ائتمان هذا القطاع.

وتتركز القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية في القروض الشخصية بنسبة ٧٨,٨٪، والعقارية بنسبة ٩,٤٪، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة بمحفظة القروض الشخصية ٣,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنةً بنسبة ٣,١٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، فضلاً عن أن جانب كبير من هذه القروض ممنوح بضمان التنازل عن الراتب أو بضمان ودائع وشهادات ادخار، وهو ما يساهم في الحد من مخاطر تلك التسهيلات، بالإضافة إلى ذلك، تعد نسب تعثر التمويل لفئة متوسطي الدخل في إطار مبادرة التمويل العقاري ضئيلة وذلك لانخفاض أسعار العائد المطبقة عليها.

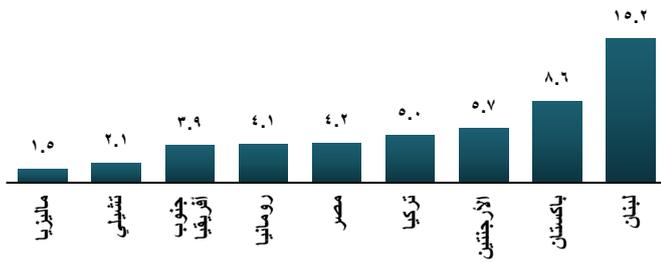
توزيع محفظة القروض في يونيو ٢٠٢٠ (%)



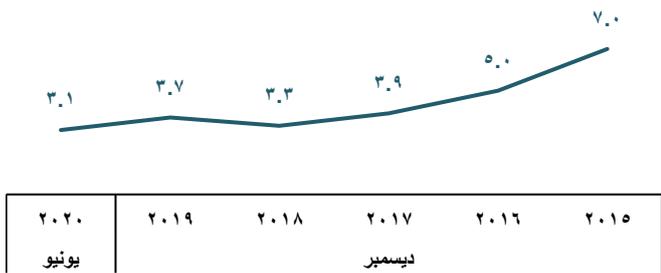
جودة الأصول (%)



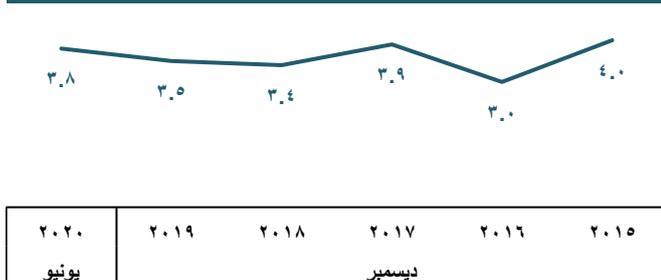
القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض للقطاع المصرفي في بعض الدول في ديسمبر ٢٠١٩ (%)



قروض المؤسسات غير المنتظمة إلى إجمالي قروض المؤسسات (%)



القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض الاستهلاكية (%)



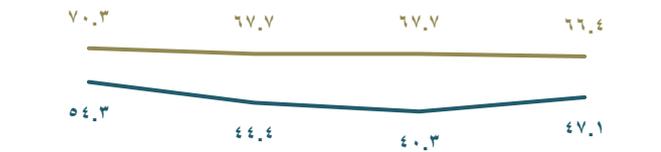
٧٤,٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٦٧,٥٪ في العام السابق، وقد وصلت النسبة في مارس ويونيو ٢٠٢٠ إلى ٦٩,٦٪ و٦٨,٩٪ على التوالي، وهو الأمر الذي يظهر إمكانية توسع البنوك في منح الائتمان لكافة القطاعات الاقتصادية.

ومما سبق يتضح أن القطاع المصرفي لديه السيولة الكافية التي تمكنه من مواجهة الصدمات واستيعاب الخسائر التي قد تنتج عنها والاستمرار في تمويل ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة - حتى مع تداعيات جائحة كورونا - بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي.

القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء (%)

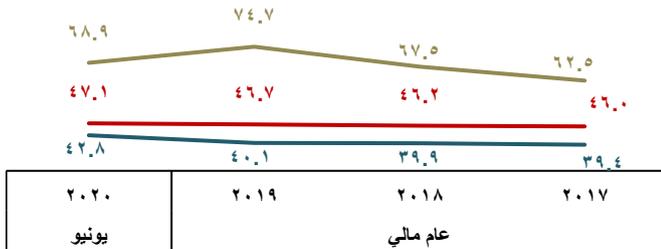


تطور نسبة السيولة (%)



عام مالي	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عام مالي	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠

تطور نسبة القروض للودائع (%)



اجمالي القروض بالعملة المحلية / اجمالي الودائع بالعملة المحلية
اجمالي القروض بالعملة الأجنبية / اجمالي الودائع بالعملة الأجنبية
اجمالي القروض / اجمالي الودائع

محدودية مخاطر السوق

تمثل الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة أقل من ١٪ من إجمالي الاستثمارات بالبنوك خلال الفترات من يونيو إلى ديسمبر ٢٠١٩ وحتى يونيو ٢٠٢٠، بما يشير إلى محدودية حجم مخاطر السوق، حيث لا تتجاوز ١,٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في ديسمبر ٢٠١٩. هذا وتتعرض محافظ المتاجرة لدي البنوك إلى مخاطر السوق نتيجة لتحركات أسعار الصرف وأسعار العائد وأسعار الأصول المالية.

على جانب أسعار العائد والتي شهدت اتجاهاً للانخفاض خلال الفترة الماضية في إطار السياسة النقدية التوسعية بعد السيطرة على الضغوط التضخمية،

وفي إطار تحسين المؤشرات الاقتصادية بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي، قام البنك المركزي برفع الحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض الممنوحة للأفراد لأغراض استهلاكية في ديسمبر ٢٠١٩ من ٣٥٪ من إجمالي الدخل الشهري الي نسبة ٥٠٪ متضمنة أقساط القروض العقارية للإسكان الشخصي عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري، وذلك لانخفاض احتمالية تكون مخاطر نظامية نتيجة تعثر العملاء بمحفظه القروض الشخصية، هذا وقد اصدر البنك المركزي مبادرة التمويل العقاري وبلغت القروض الممنوحة في إطارها ٢٠.٤ مليار جنيه لعدد ٢١٣ الف عميل، كما استمرت المبادرة الخاصة بالتمويل العقاري لمحدودي الدخل فقط - وذلك بالتنسيق بين كلا من صندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري ووزارة المالية - وبلغت القروض الممنوحة في إطارها ٩.٦ مليار جنيه لعدد ٨٩١٨٧ عميل في نهاية يونيو ٢٠٢٠.

وبلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء ٦٢,١٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٦١,٦٪ في العام السابق، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى ٦١,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وقد اصدر البنك المركزي مبادرة تمويل القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه - واستفاد منها عدد ٤٢٩١ عميل بإجمالي رصيد ٦٨.٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ - ومبادرة للعملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية - واستفاد منها عدد ٩٠٣ عميل بإجمالي رصيد مديونية تم تسويتها بمبلغ ١٣.٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ - إيماناً بدور البنوك في مشاركة القطاع الخاص في تحقيق معدلات النمو الاقتصادية المستهدفة وتشجيع العملاء على إعادة تشغيل المصانع بمستويات أعلى وزيادة خطوط الإنتاج.

مؤشرات مرتفعة للسيولة مع مصادر تمويل مستقرة

يتمتع القطاع المصرفي بنسب سيولة مرتفعة حيث بلغ متوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية ٤٤,٤٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٤٠,٣٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وقد ارتفعت النسبة في مارس ويونيو ٢٠٢٠ إلى ٤٩,٧٪ و٥٤,٣٪، على التوالي، بينما استقر متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية خلال العامين الماليين ٢٠١٨ و٢٠١٩ عند ٦٧,٧٪، واستمرت في الارتفاع لتصل في مارس ويونيو ٢٠٢٠ إلى ٧١,٢٪ و٧٠,٣٪، على التوالي.

كما أظهرت نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ارتفاعاً عن الحدود المقررة، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة ٩٣٢,٥٪ للعملة المحلية، ونحو ١٧٠٪ للعملة الأجنبية في يونيو ٢٠٢٠، كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر ٢٥٧,٥٪ للعملة المحلية و١٦٠,٩٪ للعملة الأجنبية في يونيو ٢٠٢٠، وذلك في مقابل حد أدنى مقرر ١٠٠٪، وفيما يخص البنود خارج الميزانية، تمثل نسبة الالتزامات العرضية والارتباطات نسبة ١٥٪ من إجمالي أصول القطاع في يونيو ٢٠٢٠، بما يشير إلى تأثيرها المحدود على أوضاع السيولة حال تحولها إلى التزامات فعلية، كما بلغت نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نحو ٦٠,٧٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٦٠,٤٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وبلغت نسبة الأصول السائلة الي ودائع العملاء نحو ٧٩,٦٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٧٨٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٨.

هذا وبلغت نسبة إجمالي القروض للودائع ٤٦,٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٤٦,٢٪ في العام السابق وقد سجلت النسبة ٤٥,٩٪ و٤٧,١٪ في مارس ويونيو ٢٠٢٠ على التوالي، وعلى صعيد تحليل النسبة من حيث نوع العملة فقد بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بالعملة المحلية ٤٠,١٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٣٩,٩٪ في العام السابق، وارتفعت إلى ٤١,٢٪ و٤٢,٨٪ في مارس ويونيو ٢٠٢٠ على التوالي، بينما بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية

لطوارئ الحاسب الألى بدوره لتأمين المعاملات المصرفية، للحد من التأثيرات الضارة للهجمات الإلكترونية على القطاع المصرفي، ولا يألو البنك المركزي جهداً في توجيه البنوك الى ضرورة تقوية نظم الرقابة الداخلية بها وتدعيم تطبيق نظم حوكمة جيدة داخلها للتخفيف من مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي.

هذا وقد تم تشكيل العديد من اللجان والمنبثقة من لجنة إدارة الطوارئ وبرنامج استمرارية العمل - على أن يكون المنسق العام الإدارة المركزية للمخاطر وأمن المعلومات داخل البنك المركزي - وهي لجنة التدابير الوقائية، ولجنة ضمان استمرارية العمل، ولجنة الإجراءات اللازمة لدى وقوع أو الاشتباه في وجود إصابات، ولجنة نقل النقدية وإصدار التعليمات الرقابية للبنوك، ولجنة الاتصال المؤسسي، ولجنة تبادل الخبرات مع الجهات النظيرة وإجراء البحوث اللازمة.

تطورات تطبيق مقررات بازل على القطاع المصرفي

يسعى البنك المركزي بصفة مستمرة لمتابعة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وذلك من خلال متابعة أهم إصدارات لجنة بازل بشكل منظم، كما يعمل على تحديث التعليمات الرقابية الخاصة بالإطار التطبيقي لمقررات بازل ٢ و ٣ تماثياً مع المستندات التي تطرأ في هذا الشأن، ودراسة مدى إمكانية تطبيقها بما يلائم البنوك المصرية وذلك لتعزيز فعالية إدارة جميع أنواع المخاطر لديها، مما يساعد على ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي المصري وهو ما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد ككل.

هذا وتتضمن الورقة الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في ديسمبر ٢٠١٧ مجموعة من الإصلاحات النهائية لتطبيقات مقررات بازل ٣ استكمالاً للإطار السابق إصداره في ٢٠١٠ والذي تناول كل من:

- تحسين جودة وحجم رأس المال.
- تعزيز سيولة البنوك.
- استخدام الرافعة المالية كمقياس مكمل لنسبة معيار كفاية رأس المال.

وقد جاءت تلك الإصلاحات بهدف معالجة أوجه القصور في الإطار الرقابي السابق - والذي أظهرته الأزمات المالية المتكررة في النظام المصرفي العالمي - بالإضافة الى تعزيز ملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر، وقد اقترحت اللجنة بالورقة المشار إليها فترات انتقالية لتطبيق المعايير الجديدة وذلك من خلال تواريخ تطبيق محددة لتلك الإصلاحات.

وقد تناولت الإصلاحات النهائية لمقررات بازل ٣ الصادرة بتلك الورقة ما يلي:

- معالجة نقاط الضعف في كيفية حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان من خلال وضع إطار جديد لكل من الأسلوب المعياري STANDARDIZED APPROACH بهدف الوصول الى أساليب قياس أكثر حساسية لمخاطر وأساليب التقييم الداخلي INTERNAL RATING APPROACH.
- إصدار أسلوب جديد لقياس رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل تحت مسمى الأسلوب المعياري ليحل محل الأساليب الأربعة الواردة ضمن الإطار السابق.
- استحداث دعامة إضافية للرافعة المالية تضاف الى نسبة الرافعة المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً - GLOBAL SYSTEMICALLY-IMPORTANT BANKS G-SIBS.
- استبعاد أسلوب القياس الداخلي لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر تعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة CREDIT VALUATION ADJUSTMENT CVA واستبداله بأسلوبين آخرين وهما الأسلوب الأساسي BASIC APPROACH والأسلوب المعياري.
- وضع حد أدنى OUTPUT FLOOR على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنوك التي تستخدم أسلوب التقييم.
- وتماشياً مع تلك الإصلاحات تم البدء في تحديث التعليمات السابق إصدارها في هذا الشأن من البنك المركزي، وذلك من خلال إعداد برنامج "تطبيق تحديثات مقررات بازل ٣" والمناسبة للتطبيق على البنوك المصرية والذي يتضمن إعداد وإصدار أوراق مناقشة ونماذج دراسة الأثر الكمي (QIS) فيما يتعلق بكافة التعليمات التي لم يتم أخذها في الاعتبار، وذلك بهدف التطبيق الأمثل لتلك التعليمات بما يضمن قوة وسلامة القطاع المصرفي على الدوام والالتزام بالجدول الزمني المحدد من لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك وفقاً لما يلي:

- تم إصدار ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها.
- جاري إصدار التعليمات النهائية بشأن إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها.
- جارى العمل على الانتهاء من أوراق المناقشة الخاصة بكل من مخاطر السوق والرافعة المالية ومخاطر الائتمان والركيزة الثالثة لمطالبات الإفصاح.
- يسعى البنك المركزي للالتزام بالجدول الزمني المحدد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد والعالم أجمع بسبب تداعيات (كوفيد-١٩) والذي تم مده الى عام ٢٠٢٣ حيث يستمر التعاون مع الخبراء الدوليين والجهات الدولية الأخرى لتنظيم دورات تدريبية من خلال الإنترنت ووسائل الاتصال عن بعد.

استمرت البنوك في تطبيق الأسلوب المعياري لإدارة وقياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بحيث لا تتعدى نسبة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية إلى الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية للبنك ١٥٪، وهو الأمر الذي أتاح للبنوك آلية وأداة تقوم من خلالها بمراقبة ومتابعة حجم مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ومكثها من إجراء الموازنة بين الأجل والأحجام للأصول والالتزامات ذات الحساسية لأسعار العائد وكذلك مراقبة وتدعيم القواعد الرأسمالية اللازمة لاستيعاب أية خسائر قد تنتج عن التقلبات في أسعار العائد.

أما على جانب أسعار الصرف، فقد شهد عام ٢٠١٩ زيادة تدفقات النقد الأجنبي نتيجة لارتفاع الصادرات البترولية، وإيرادات السياحة وقناة السويس، وتحويلات العاملين، بالإضافة إلى اتجاه السياسة النقدية الأمريكية إلى خفض سعر الفائدة، وهو ما نتج عنه زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الناشئة ومنها مصر ليرتفع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك إلى ٧٧.٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل -١١٤.٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨، وذلك تزامناً مع ارتفاع استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية، كما تحول صافي الأرصدة لدى البنوك في الخارج من عجز بقيمة ٢٨.٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨ إلى فائض بقيمة ١٦٣.٨ مليار جنيه وهو ما أدى إلى خفض الضغط على سعر الصرف، إلا أنه مع تداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض صافي الأصول الأجنبية مرة أخرى ليسجل -٦١.٢ في مارس و-٢٧.١ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، بينما سجل صافي الأرصدة لدى البنوك في الخارج فائضاً في مارس ويونيو ٢٠٢٠ بقيمة ٦١.٥ و١٠٤.٧ مليار جنيه، على التوالي، وذلك مع استمرار استقرار سعر الصرف.

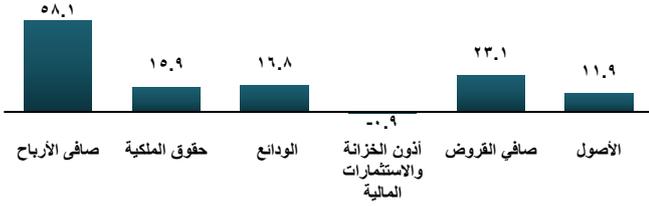
فاعلية وكفاءة التعامل مع مخاطر التشغيل والمخاطر التكنولوجية وأمن المعلومات

يعد وجود خطط استمرارية الأعمال بالبنوك أحد أهم أدوات التخفيف من مخاطر التشغيل والتعامل مع ما قد يؤدي الى اضطراب أو توقف الأعمال، ويمثل انتشار فيروس كورونا المستجد أحد أشكال اضطراب وعدم انتظام الأعمال بالصورة المعتادة وبالتالي تعرض البنوك والقطاع المصرفي ككل لمخاطر تشغيل عالية، وقد أثبتت البنوك قدرتها على مواجهة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها من خلال احتفاظها بخطة استمرارية الأعمال، والتي تضمنت توافر المواقع البديلة والتأكيد على وجود نسخ للبيانات والمعلومات وعمليات التشغيل والتأثير على حسابات العملاء واختيارها وصيانتها وتحديثها بصورة مستمرة تحت رقابة وإشراف البنك المركزي وكذا توافر خطط بديلة للتعامل مع العملاء وتوجيههم بين الفروع، وتوفير أماكن بديلة لممارسة الأعمال مع إتاحة القنوات الإلكترونية البديلة مثل الإنترنت البنكي والموبيل البنكي للعملاء، والاعتماد على إنهاء إجراءات الأعمال عن بعد باستخدام وتوفير الحماية والأمن للبيانات والمعلومات وعدم توقف الأعمال، مع استمرار عمل مراكز الاتصال الخاصة بالبنوك على مدار الساعة للتواصل مع العملاء وتوجيههم وتنفيذ طلباتهم والتغذية الفورية لماكينات الصراف الألى.

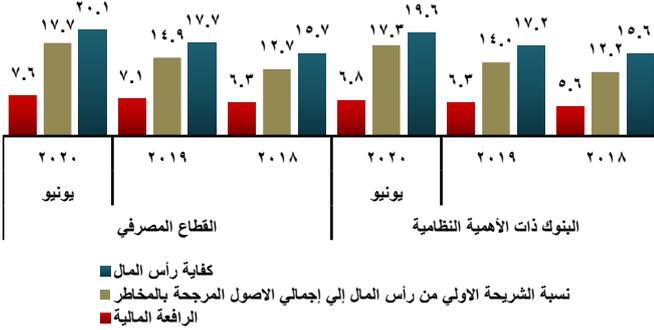
هذا وقد قامت البنوك بالتوعية بمخاطر انتشار الفيروس بين الموظفين والعملاء، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وتوفير ما يلزم من متطلبات، والتركيز على نشر ثقافة المخاطر داخل القطاع للحفاظ على الموظفين والعملاء وبما يضمن استمرارية أداء الخدمات بالصورة المعتادة، وكذا التركيز على تسجيل الأحداث المتعلقة بمخاطر التشغيل وتحليلها وتحديد مسبباتها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية، والاحتفاظ بقاعدة بيانات تقوم بجمع البيانات المتعلقة بالأحداث التشغيلية، كما تعمل البنوك بصورة دائمة على تحسين كفاءة إدارة تلك المخاطر وتطبيق الأدوات المختلفة لها خاصة مع الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، مع التأكيد بصورة مستمرة على قيام مركز الاستجابة

الصغر ومحفظته القروض الاستهلاكية، والتنوع في محفظة الاستثمارات المالية ما بين أدوات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

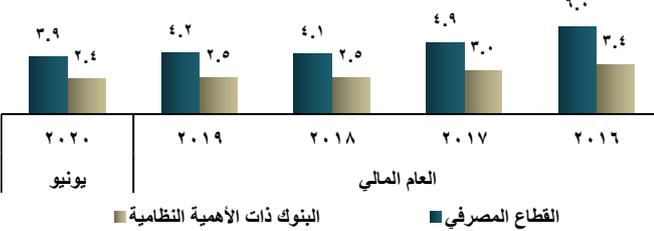
معدلات النمو لأهم البنود المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (%)



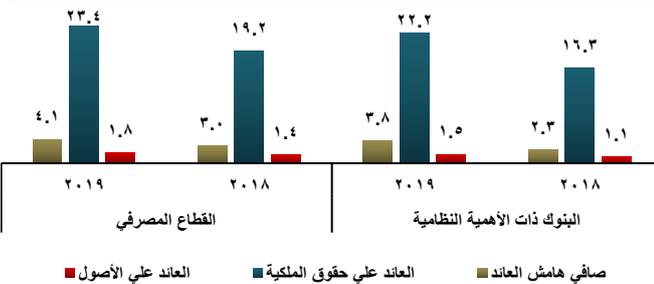
مؤشرات كفاية رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية والقطاع المصرفي (%)



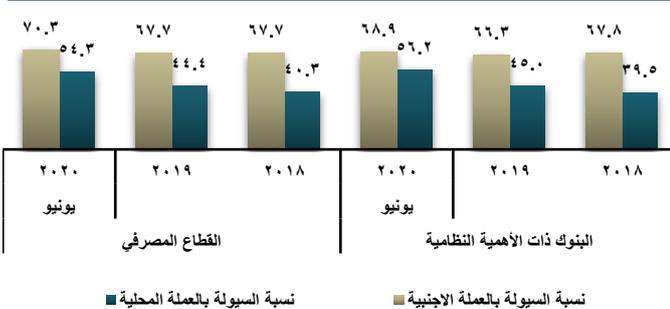
تطور نسبة القروض غير المنتظمة في البنوك ذات الأهمية النظامية والقطاع المصرفي (%)



تطور مؤشرات الربحية للبنوك ذات الأهمية النظامية مقارنة بالقطاع المصرفي (%)



تطور نسبة السيولة للبنوك ذات الأهمية النظامية مقارنة بالقطاع المصرفي (%)



^{٥٢} تقوم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتكوين متطلبات رأس مال إضافية تتراوح بين ٠,٢٥٪ لعدد أربع بنوك، و ٠,٧٥٪ لبنك واحد، و ١٪ لأكثر بنوك على مستوى القطاع.

تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

يقوم البنك المركزي بمتابعة أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بصفة دورية، وذلك للحد من المخاطر النظامية التي قد تنشأ عنها وتعزيز سلامة القطاع المصرفي، هذا وقد تم إضافة بنك سادس في العام المالي وفقاً لمنهجية البنك لمركزي^{٥١} في تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً^{٥٢}.

تستحوذ تلك البنوك على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع المصرفي، حيث تمثل ٦٨,٣٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وصولاً إلى ٧١,٢٪ في يونيو ٢٠٢٠، وقد بلغت حصتها السوقية ٦٧,٦٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ على مستوى صافي قروض العملاء وصولاً إلى ٦٨,٧٪ في يونيو ٢٠٢٠، كما تمثل ٧٣,٧٪ من إجمالي أنون الخزائنة والاستثمارات المالية، أما على مستوى الودائع وإجمالي حقوق الملكية للقطاع المصرفي، فتمثل تلك البنوك ٦٦,٦٪ و ٦٣,٥٪ على التوالي، والذي ارتفع في يونيو ٢٠٢٠ إلى ٧٠,٣٪ و ٦٣,٧٪، هذا وتساهم تلك البنوك بنحو ٦٠,٤٪ في صافي ربحية القطاع في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد بلغ معدل نمو أصول البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ١١,٩٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وتمثل قيمة الزيادة في أصول تلك البنوك نحو ١٣٠,٩٪ من الزيادة في قيمة أصول القطاع المصرفي، كما ارتفع صافي القروض وتسهيلات العملاء وحقوق الملكية بمعدل نمو ٢٣,١٪ و ١٥,٩٪ على التوالي، وساهم نمو كل من صافي القروض ومحفظته أنون الخزائنة والاستثمارات المالية لتلك البنوك في زيادة قيمة المحفظتين على مستوى القطاع المصرفي بنحو ١٣٦,٢٪ و ٤,٩٪ على التوالي، هذا وقد بلغ معدل نمو صافي ربحية تلك البنوك ٥٨,١٪، ويمثل صافي الدخل من العائد ٦٤,٤٪ وصافي الدخل من الأتعاب والعمولات ٦١,٤٪ من إجمالي المحقق على مستوى القطاع المصرفي.

هذا وقد بلغت نسبة مساهمة تلك البنوك ٧١,٨٪ في إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات في يونيو ٢٠٢٠، ونسب ٥٨,٨٪ و ٧٣,٦٪ على التوالي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، وبلغت نسبة مساهمتها في محفظة القروض الاستهلاكية ٦٢٪، وتتمتع تلك البنوك بمؤشرات سلامة مالية مقارنة بالقطاع المصرفي وأعلى من الحدود الرقابية المقررة وذلك لمؤشرات كفاية رأس المال في يونيو ٢٠٢٠، كما انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتلك البنوك بنسبة ٠,١٪ مقارنة بالعام المالي السابق لتبلغ ٢,٤٪.

كما ارتفعت معدلات الربحية لتلك البنوك مقارنة بالعام المالي السابق متمثلة في العائد على إجمالي الأصول، والعائد على حقوق الملكية وكذلك نسبة صافي هامش العائد. وتتسم البنوك ذات الأهمية النظامية بمعدلات مرتفعة من السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، وكذلك تتوافر لديها نسب تغطية مرتفعة من السيولة بلغت ١٤٤٩,٧٪ في يونيو ٢٠٢٠ للعملة المحلية و ١٥٤,٦٪ للعملة الأجنبية، كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر لديها ٢٤٢٪، وسجلت نسبة القروض إلى الودائع ٤٦٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وبلغت نسبة القروض للودائع بالعملة المحلية نحو ٣٩,٨٪، وبالعملة الأجنبية ٨٣,١٪ خلال نفس الفترة.

هذا ويظهر التحليل استقرار الأداء المالي للبنوك ذات الأهمية النظامية وذلك من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية لتلك البنوك، إلى جانب تنوع محافظ التمويل ما بين تمويل المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

^{٥١} يتم استخدام أربع مؤشرات رئيسية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وهي حجم البنك، ودرجة الارتباط بالبنوك المحلية، ومدى توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك ودرجة تطور وتعقد الأنشطة.

إصدار قانون جديد يعزز التدخل المبكر ويدعم الاستقرار المالي

يعد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (ويشار إليه فيما يلي بـ "القانون الجديد") استكمالاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الدولة منذ عام ٢٠١٦، حيث يعد القانون الجديد بمثابة إعادة تنظيم تشريعي متكامل للبنك المركزي والجهاز المصرفي، وهو القانون الذي يماثل - عند مقارنته بما هو متعارف عليه في التجارب الدولية - أربعة قوانين نوعية مجتمعة تتمثل في (قانون للبنك المركزي - قانون للبنوك - قانون للمدفوعات والتكنولوجيا المالية - قانون لتسوية أو ضام البنوك المتعثرة)، حيث قام البنك المركزي بالاستعانة بأفضل القوانين المقارنة والممارسات الدولية للبنوك المركزية وسلطات الرقابة المالية حول العالم وتوصيات الخبراء الدوليين والمحليين المتخصصين في قوانين البنوك عند إعداد القانون الجديد. ويرمي القانون الجديد إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- مساندة أفضل الممارسات والأعراف الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة على مستوى العالم؛ بما يكفل المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي وتفاذي حدوث الأزمات المالية.
 - رفع مستوى أداء الجهاز المصرفي وتحديثه وتطويره ودعم قدراته التنافسية؛ بما يؤوله للمنافسة العالمية؛ وتحقيق تطلعات الدولة نحو التنمية والتقدم الاقتصادي.
 - تعزيز حوكمة واستقلالية البنك المركزي بما يكفل تفعيل دوره وتحقيق أهدافه؛ في ضوء الضوابط الدستورية الخاصة بالهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية.
 - تنظيم أوجه التنسيق والتعاون بين البنك المركزي والحكومة والجهات الرقابية على القطاع المالي.
 - تكريس مبادئ الحوكمة والشفافية والإفصاح والمساواة وعدم تضارب المصالح وإرساء قواعد للمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وحماية حقوق العملاء في الجهاز المصرفي.
 - إضافة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع وشركات ضمانات الائتمان إلى الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون؛ بحيث تكون خاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به وتأثيره على النظام النقدي والمصرفي.
 - توحيد النظم القانونية التي يخضع لها جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية؛ وذلك بالنص صراحةً بالقانون الجديد على إلغاء أي حكم يخالف أحكامه بما في ذلك الأحكام الواردة في القوانين الخاصة بإنشاء بعض البنوك فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال، واختصاصات البنك المركزي الرقابية والإشرافية والتدخل المبكر وتسوية أو ضام البنوك المتعثرة، وسرية الحسابات وقواعد التعامل في النقد الأجنبي؛ وذلك دون الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية بإنشاء بعض البنوك.
- ويمكن استعراض القانون الجديد من خلال المحاور الآتية:

أولاً: البنك المركزي:

- التأكيد على الطبيعة القانونية للبنك المركزي كجهاز رقابي مستقل طبقاً لما تضي به المادة (٢١٥) من الدستور.
- زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنك المركزي إلى عشرين مليار جنيه؛ بما يعزز من قدرته على مباشرة اختصاصاته في المحافظة على سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار؛ ونظمت آلية زيادته مستقبلاً؛ بموجب قرار من مجلس إدارة البنك المركزي من خلال تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية أو من الاحتياطيات، أما إذا كانت الزيادة بتمويل من الخزنة العامة فيشترط في هذه الحالة الحصول على موافقة وزير المالية، وكذا استحداث آلية لتغطية حقوق الملكية متى ظهرت بالسالب خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوم من تاريخ إخطار الوزير المالية بذلك.
- إضافة بعض الاختصاصات والوسائل المستحدثة التي تمكن البنك المركزي من تحقيق أهدافه؛ مثل حماية حقوق العملاء وتعزيز المنافسة للجهات الخاضعة لرقابته وإشرافه، والقيام بأنشطة الإيداع والقيود والحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية، وكذا وضع وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، وإدارة الأزمات المصرفية، وتسوية أو ضام البنوك المتعثرة.
- تحديد شروط وضوابط قيام البنك المركزي بتقديم التمويل في عمليات السيولة الطارئة.
- إعادة تنظيم تشكيل واختصاصات وآلية عمل مجلس إدارة البنك المركزي باعتباره السلطة العليا في البنك المركزي؛ حيث تم زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي غير التنفيذيين من ذوي الخبرة لدعمه بالخبرات المتنوعة ذات الصلة بالعمل المصرفي؛ وتم إضافة شروط جديدة في أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي تكفل استقلاليتهم وحيديتهم وتجنب تعارض المصالح؛ وتم النص على الاختصاصات الأساسية لمجلس الإدارة التي يلزم مباشرتها بنفسه ولا يجوز له تفويضها إلى اللجان المنبثقة منه أو إلى المحافظ.
- استحدث القانون الجديد لجنة للاستقرار المالي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من المحافظ وزير المالية ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدولة من خلال تنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية وإدارتها في

حالة حدوثها، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

- استحدثت فصل لتنظيم آليات تعاون البنك المركزي مع الجهات الأجنبية المناظرة له بهدف التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات الرقابية.

ثانياً: الجهاز المصرفي:

- إعادة تنظيم شروط وإجراءات ترخيص البنوك وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل؛ حيث تم زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى خمسة مليارات جنيه والفروع إلى مائة وخمسين مليون دولار أمريكي؛ بما يكفل سلامة الوضع المالي للبنوك ويشجع على إيجاد كيانات مصرفية قوية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدولة.
- كما أعاد القانون الجديد تنظيم قواعد التملك في رؤوس أموال البنوك؛ والبيانات التي تلتزم البنوك والبورصة وشركة الإيداع والقيود المركزي بموافقة البنك المركزي بها؛ بهدف التأكد من الجدارة المالية والفنية للمساهمين الرئيسيين.
- الزم القانون كل بنك بإعداد خطط إعادة هيكلة (Recovery Plan) وناط بالبنك المركزي إعداد خطة تسوية لكل بنك (Resolution Plan).
- استحدثت نظام جديد لحوكمة البنوك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن؛ بما يكفل تقوية دور مجالس إدارات البنوك، وضمان جدارة المسؤولين الرئيسيين بها والعمل على منع تعارض المصالح؛ وتنظيم آلية مراجعة حساباتها، والتقارير وقواعد الإفصاح التي تلتزم بها تجاه البنك المركزي.
- تحديث القواعد الحاكمة لبنوك القطاع العام بهدف تحقيق المساواة بينها وبين باقي البنوك بقدر الإمكان؛ حيث تم تعديل مسماها ليصبح "البنوك المملوكة أسهماً بالكامل للدولة" والنص صراحةً على عدم خضوعها للقوانين والقرارات التي تسري على شركات القطاع العام.
- النص على عدد من الإجراءات التصحيحية والجزاءات التي يمكن لمجلس إدارة البنك المركزي اتخاذها في حالة ثبوت مخالفة البنوك أو مسؤوليها الرئيسيين لأحكام القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، بالإضافة إلى تدابير التدخل المبكر التي يمكن للبنك المركزي اتخاذها في حالة اضطراب أعمال أي بنك.
- استحدثت فصل خاص لتنظيم تسوية أو ضام البنوك المتعثرة؛ بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وحماية مصالح وأموال المودعين، وذلك من خلال وضع ضوابط ومعايير واضحة لاعتبار البنك متعثراً والإجراءات التي يمكن للبنك المركزي اتخاذها بحاله؛ وترتيب أولوية استئداء الديون؛ وذلك دون التقيد بأحكام قانون الإفلاس التي لا تتناسب مع طبيعة البنوك؛ مع استحداث صندوق لتمويل إجراءات التسوية من مساهمات البنوك.

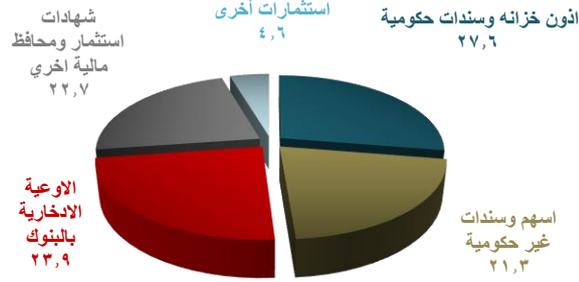
ثالثاً: نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية:

- حظر القانون الجديد على أي شخص طبيعي أو اعتباري غير مُرخص له طبقاً لأحكام القانون بمزاولة أي نشاط يتضمن تشغيل نظم الدفع أو تقديم خدمات الدفع سواء كان ذلك من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها للمقيمين فيها وشمل هذا الحظر الجهات المنشأة بموجب قوانين خاصة.
- تناول القانون الجديد شروط وإجراءات الترخيص لمشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع، وقواعد تشغيل كل منها، والالتزاما بتوفير الحماية للأظمة الإلكترونية المستخدمة، ونهائية التسويات التي تقوم بها، وإشراف ورقابة البنك المركزي عليها، والإجراءات والجزاءات التي يمكن للبنك المركزي اتخاذها في حالة ثبوت ارتكابها أية مخالفات للقانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له.
- استحدثت القانون الجديد أمر الخصم المباشر كوسيلة مستحدثة لدفع المستحقات المالية بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة.
- تضمن القانون الجديد الأساس التشريعي لتهمية تنمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات تقديم الخدمات المالية أو المصرفية، وتنظيم إشراف ورقابة البنك المركزي عليها، لا سيما معايير ومتطلبات التطبيقات الإلكترونية التي تسمح بالولوج إلى حسابات العملاء بالبنوك، بالإضافة إلى منح الحجية القانونية للمحركات الإلكترونية التي تحتفظ بها البنوك وفقاً للقواعد والمعايير الفنية التي يحددها البنك المركزي بما يضمن عدم التلاعب فيها؛ بالإضافة إلى وضع قواعد تقديم الخدمات المصرفية بصورة إلكترونية، والمصادقة الإلكترونية على المعاملات البنكية وأوامر الدفع والتحويل، وحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الإيجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي، أو تقديم التمويل الرقمي المقترن بتقديم خدمات دفع وتحصيل إلكتروني بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي، وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها.
- نظم القانون الجديد حقوق عملاء الجهات المرخص لها من البنك المركزي، ودور البنك المركزي في حمايتها، بالإضافة إلى حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية أو الضارة بالمنافسة، وكذلك إنشاء مركز مستقل للتحكيم والتسوية في المنازعات التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا القانون أو القوانين ذات الصلة بأنشطة الجهات المرخص لها من البنك المركزي.

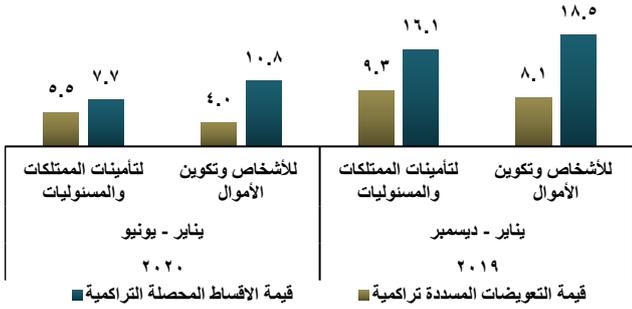
الاتجاهات المستقبلية

١. تقوية المراكز المالية للبنوك وقواعدها الرأسمالية تطبيقاً لقانون البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي الجديد الذي أقره مجلس النواب.
 ٢. الاستمرار في تطبيق مفهوم الشمول المالي والاعتماد على نظم المدفوعات الإلكترونية لاستقطاب عدد أكبر من المتعاملين وحثهم على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها البنوك.
 ٣. تدعيم البنية الأساسية التكنولوجية للبنوك والمزيد من ميكنة إجراءات تيسير واتخاذ القرارات داخل البنوك، والاتجاه الى مزيد من الخدمات المالية الرقمية مع تقوية نظم أمن وحماية المعلومات.
 ٤. تحسين وتقوية نظم حوكمة المخاطر داخل البنوك Risk Governance من خلال رفع كفاءة وظيفة إدارة المخاطر بالبنوك ووظيفة التدقيق الداخلي كونهما يمثلان خطوط دفاع هامة لتجنب البنوك الخسائر المالية والمادية وتحسين عملية اتخاذ القرارات وجعلها مبنية على مفهوم المخاطر Risk Based Decision making.
 ٥. توجيه البنوك الى دراسة وتقييم تداعيات انتشار الفيروسات كأحد أنواع المخاطر ذات احتمالية الحدوث المنخفضة والخسائر المالية والبشرية الكبيرة والتي تؤثر بصورة كبيرة على استمرارية الأعمال وأثارها على القطاع المصرفي للتحوط مستقبلاً لمثل هذه الأحداث.
 ٦. المزيد من الاهتمام بوحدة وخطط استمرارية الأعمال وتطوير المقرات البديلة Disaster Recovery Sites and Working places وتقوية نظم تأمين البيانات والمعلومات والزمن المطلوب لاسترجاعها لضمان كفاءة وفاعلية خدمة العملاء.
- لقد واجه القطاع المصرفي العديد من الأزمات بداية من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ثم الأحداث المحلية في عام ٢٠١١، وأخيراً التداعيات المرتبطة بانتشار فيروس كورونا، إلا أن القطاع استطاع باقتدار التعامل معها جميعاً وامتصاص تداعياتها بفضل التهيئة المستمرة للقطاع من خلال بناء القواعد الرأسمالية وتدعيمها بصورة مستمرة، والحفاظ على مستويات السيولة بفضل الإدارة الرشيدة للبنك المركزي والرقابة اللصيقة على البنوك والتوجيه المستمر لها والتعامل مع كافة المستجدات والأحداث التي من شأنها التأثير على القطاع، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي أوقات مبكرة من شأنها التخفيف من التداعيات، والحفاظ على قوة ومثانة وسيولة القطاع للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تسببها الأزمات والحد من انعكاسها على الأنشطة الاقتصادية ومعدلات النمو المستهدفة، ويتوقع أن يظل القطاع المصرفي بنفس القوة والمثانة والقدرة على مواجهة الأزمات واستمرار دعمه ومساندته لمختلف القطاعات الاقتصادية.

توزيع استثمارات شركات التأمين في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (%)



تطور قيمة الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة التراكمية خلال الفترة (يناير - ديسمبر ٢٠١٩) و (يناير-يونيو ٢٠٢٠) وفقاً لنوع النشاط (مليار جنيه)



هذا وقد قامت هيئة الرقابة المالية باتخاذ العديد من الإجراءات لتطوير شركات التأمين، وذلك في إطار اهتمامها بالتطبيقات الرقمية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، ومنها إضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونياً^{٥٧}، بالإضافة إلى تنظيم الإصدار والتوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين النمطية بالتنسيق مع البنك المركزي، وذلك لإتاحة تعامل شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر مع عملائها من خلال الهاتف المحمول لتحويل القروض أو سداد أقساطها، بالإضافة إلى بحث صيغة العمل على المنظومة التأمينية الإجبارية المقترحة من قبل الهيئة لتوفير تغطية تأمينية لعملاء جهات التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي.

تطور مؤشرات السلامة المالية لشركات التأمين

أظهر تحليل مؤشرات شركات التأمين بفرعها في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بالعام المالي السابق ما يلي:

أولاً: شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال

تراجع مؤشر كفاية رأس المال^{٥٨} بنحو ٦,١% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بالعام المالي السابق ليسجل ٢٥,٧%، وعلى نحو مماثل، تراجع مؤشر جودة الأصول^{٥٩} بنحو ٣,٧% ليسجل ١٩,٤%، وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض حقوق المساهمين بمعدل ٨,٥%.

أما على جانب مؤشر كفاية المخصصات الفنية، فقد انخفضت نسبة الاحتفاظ بنحو ٥% بين عامي المقارنة لتسجل ٦٤,٧% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وبما يشير إلى انخفاض نسبة المخاطرة التي تحتفظ بها شركات التأمين على الأشخاص وذلك من خلال استخدام عمليات إعادة التأمين.

وبالنسبة لمؤشرات الربحية، انخفض معدل الإنفاق بصورة طفيفة بنسبة ٠,٢%، ليسجل ١٣,١%، نظراً لارتفاع المصروفات العمومية والإدارية

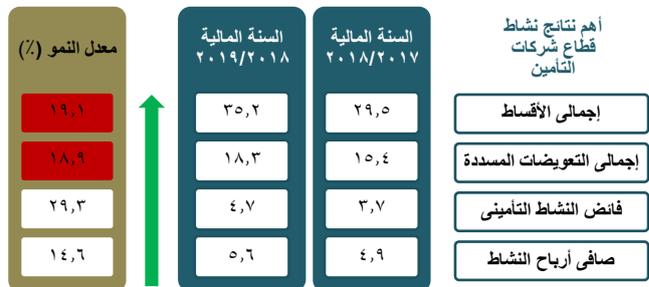
هذا وقد شهد القطاع تحسناً في معظم البنود المالية، حيث بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ١١٨,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، بمعدل نمو ٥,١% مقارنةً بالعام المالي السابق، وتمثل صافي أصول شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال نحو ٥٥,١% من صافي أصول قطاع شركات التأمين بمعدل نمو بلغ ٠,٧% مقارنةً بمعدل نمو صافي أصول لصافي أصول شركات التأمين على الممتلكات والمسئوليات. وتمثل استثمارات شركات التأمين ٨٦,٣% من إجمالي الأصول، وتتوزع تلك الاستثمارات على أذون الخزانة والسندات الحكومية، والأوعية الادخارية لدى البنوك، والأسهم والسندات غير الحكومية، ووثائق صناديق الاستثمار والمحافظ المالية الأخرى، وتستحوذ شركات التأمين على الأشخاص على نسبة ٥٦,٩% من صافي استثمارات القطاع.

وفي المقابل، بلغ إجمالي الالتزامات ٨٣,٢ مليار جنيه، وتشكل إجمالي حقوق حملة الوثائق النصيب الأكبر من إجمالي الالتزامات بنحو ٨٢,٩%، وقد ارتفع إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين بمعدل نمو ١٢,٩%. كما سجل إجمالي حقوق المساهمين ٣٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، بمعدل انخفاض ٧,٨% مقارنةً بالعام المالي السابق، وتمثل جملة الاحتياطيات^{٥٦} الجانب الأكبر منها بنحو ٤٨,٦%، يليها رأس المال المدفوع بنسبة ٢٩,٢%، هذا ويرجع الانخفاض في إجمالي حقوق المساهمين إلى تراجع جملة الاحتياطيات بنحو ٢٢,٤%.

وعلى جانب نتائج النشاط، ارتفعت قيمة إجمالي أقساط التأمين بمعدل نمو بلغ ١٩,٣% حتى نهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بالعام السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل زيادة حوالي ١٨,٨%. وعلى مستوى إجمالي الأقساط المحصلة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، يستحوذ فرع السيارات التكميلية على نسبة ١٩,١% منها، وفرع العلاج الطبي على ١٨,٧%، والحريق على ١٦,٨%، وذلك خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. أما على مستوى إجمالي التعويضات المسددة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، فجاء النصيب الأكبر منها لفرع الحريق بنسبة ٢٦,٩%، ثم فرع العلاج الطبي بنسبة ٢٢,٢%، والسيارات التكميلية بنسبة ٢٠,٣% وذلك خلال نفس الفترة.

وتشير البيانات خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٠ إلى قيام شركات التأمين بتحصيل أقساط بلغت نحو ١٨,٥ مليار جنيه، وسداد تعويضات بقيمة إجمالية ٩,٥ مليار جنيه، كما تزايد فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل قدره ٢٩,٣% مقارنةً بالعام السابق، وارتفع صافي أرباح العام بمعدل ١٤,٦%.

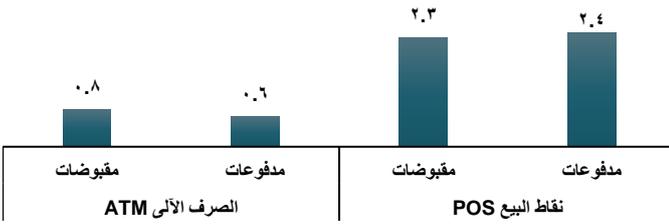
تطور أهم البنود المالية لشركات التأمين في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بالعام السابق (مليار جنيه)



^{٥٦} تتمثل جملة الاحتياطيات في الاحتياطيات القانونية، والاحتياطي العام، والاحتياطيات الأخرى.

^{٥٧} وقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على موافقات الإصدار الإلكتروني في عام ٢٠١٩ نحو ١٦ شركة، وبلغ إجمالي عددها نحو ٣٥ شركة.

قيمة المدفوعات والمقبوضات من خلال ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع بقطاع البريد في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (مليار جنيه)



٣. صناديق الاستثمار وشركات الوساطة في الأوراق المالية

بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار - متضمنة صناديق الملكية الخاصة - ٦٣,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ٣٥,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، منها صناديق استثمار بالعملة الأجنبية بنسبة ضئيلة بلغت ٠,٦٪. وتمثل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي عدد الصناديق بنسبة ٨٠,٩٪، هذا بخلاف عدد ١٨ صندوق استثمار مؤسس في شكل شركة مساهمة، منها عدد ١١ صندوق مفتوح، و٧ صناديق مغلقة تتضمن صناديق ملكية خاصة بقيمة إجمالية لصافي الأصول بلغت ٦٠٠ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٩، مقارنةً بعدد ٦ صناديق ملكية خاصة ذات صافي أصول بنحو ٣,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٨، وبمعدل انخفاض لصافي الأصول بلغ ٨١,٨٪.

هذا وقد تحملت صناديق الاستثمار - باستثناء الصناديق التي تستثمر في أدوات الدين^{٦٣} - خسائر كبيرة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، نتيجة تراجع البورصة المصرية تأثراً بتداعيات جائحة كورونا، وحقت صناديق الأسهم أكبر الخسائر من بين الأنواع المختلفة بمتوسط خسارة ١٦٪ من قيمة وثائقها، يليها الصناديق الإسلامية بمتوسط تراجع ١٣,٣٪، ثم فئة الصناديق المتوازنة بنسبة ٩٪، وفي المقابل اتجهت وثائق الصناديق التي تستثمر في أدوات الدين للارتفاع خلال تلك الفترة، ولكن بوتيرة أقل من المعدل الطبيعي لها مقارنةً بالأعوام السابقة، هذا وقد بلغ إجمالي قيمة أصول شركات الوساطة في الأوراق المالية ١٠,١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩.

٤. مؤسسات التمويل غير المصرفية

بلغ إجمالي أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية نحو ٩٧,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها ٢١,٦ مليار جنيه مقارنةً بالعام السابق، وبمعدل نمو ٢٨,٥٪. ومن أجل تخفيف تداعيات جائحة فيروس كورونا على أنشطة التمويل، وجهت هيئة الرقابة المالية بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء (شركات/ أفراد) لمدة ستة أشهر منذ مارس، وإعفاءهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك، حيث يسرى ذلك على أنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.

٤,١ نشاط التمويل العقاري

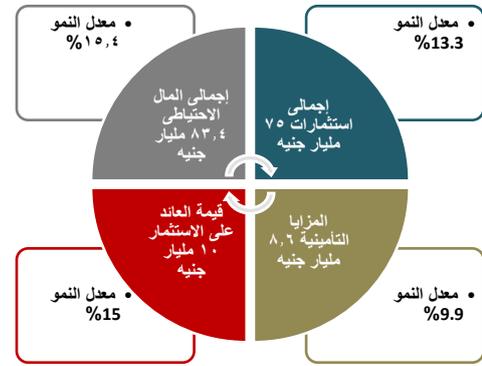
يعد قطاع التمويل العقاري أحد القطاعات المؤثرة في التنمية الاقتصادية، ويرتبط بالعديد من القطاعات الأخرى، وبلغ معدل نمو أصول شركات التمويل العقاري ٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق. هذا وقد ارتفع حجم التمويل العقاري الممنوح خلال عام ٢٠١٩ ليسجل ٢,٦ مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ ١٨,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، في حين شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٠ تراجع حجم التمويل العقاري الممنوح حيث سجل نحو ١,١ مليار جنيه، بمعدل انخفاض ١١,٩٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

١,٢ صناديق التأمين

تعد صناديق التأمين الحكومية والخاصة أحد أشكال أدوات الادخار المرتبطة بقطاع التأمين التي توفر أنظمة تأمينية، وقد حقق كل منهما معدلات نمو إيجابية للأصول خلال عام ٢٠١٩، حيث ارتفع حجم أصول صناديق التأمين الحكومية بمعدل نمو ٦,١٪، لتسجل حوالي ١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩، بينما بلغ نمو أصول صناديق التأمين الخاصة نحو ٣,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، لتسجل ٨٠ مليار جنيه.

وتمثل الاستثمارات النصيب الأكبر من أصول صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٩٤,٨٪، وبلغ معدل نمو الاستثمارات ١٣,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وتتركز تلك الاستثمارات في الأوراق المضمونة من الحكومة بنسبة ٨٠,٢٪، منها شهادات استثمار بنسبة ٧٠,٣٪. هذا وقد بلغ حجم الاستثمارات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ نحو ٤,٩ مليار جنيه بمعدل انخفاض ٢٠٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وذلك بسبب الانخفاض في العائد على أدون الخزنة.

تطور بعض بنود صناديق التأمين الخاصة في عام ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق



٢. قطاع البريد

ارتفع عدد مكاتب البريد لتصل إلى ٤٠٣٥ مكتب في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل ٤٠١٣ مكتب في العام السابق. ويقدم مكتب البريد خدمات الأوعية الادخارية متمثلة في صندوق التوفير والحسابات الجارية، وقد بلغت قيمة المدخرات لدى قطاع البريد ٤٣٧,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وتمثل ودائع صندوق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة ٦٩,٧٪، هذا وقد ارتفعت قيمة أرصدة العملاء بصندوق البريد بمعدل نمو ١,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، في حين ارتفعت الحسابات الجارية بمعدل ٢١,٢٪.

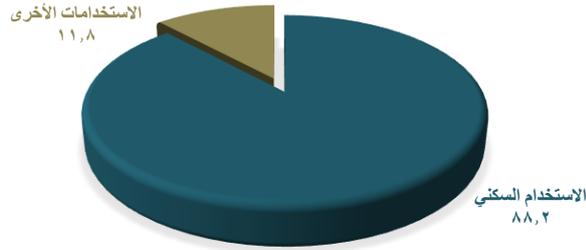
وعلى جانب المعاشات المصروفة، فقد بلغت قيمتها ٧٨,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ٥,٨٪ مقارنةً بالعام السابق، تخدم عدد ٦٨,٢ مليون مستفيد، كما بلغ إجمالي عدد الطرود الداخلية نحو ١,٩ مليون طرد، وتوفر مكاتب البريد خدمات المدفوعات والمقبوضات من خلال ماكينات الصراف الآلي (ATMs) ونقاط البيع (POS).

وقد اتخذت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عدة إجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا، ومنها زيادة عدد مكاتب البريد التي تعمل لفترة مسائية لمنع النزاح، إلى جانب تشجيع سداد الفواتير من خلال مكاتب البريد، بالإضافة إلى تيسير صرف معونة العمالة غير المنتظمة من خلال مكاتب البريد.

^{٦٣} والتي تمثل في الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.

^{٦٤} تعد وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجهة الرقابية لقطاع البريد.

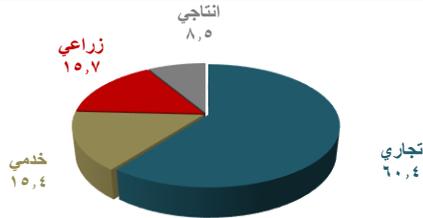
رصيد التمويل العقاري الممنوح في ٣١/١٢/٢٠١٩ حسب الغرض (%)



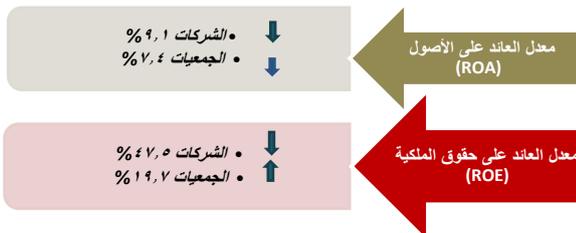
بلغ حجم المتحصلات الإلكترونية من أقساط التمويل نحو ٩٩ مليون جنيه بعدد ٤٣ ألف عميل، وبلغت حجم المدفوعات الإلكترونية لصرف التمويل ٤٠٥ مليون جنيه بعدد ٣٠ ألف عميل وذلك في نهاية فبراير ٢٠٢٠.

أما عن التحديات التي تواجه الهيئة في مجال التمويل متناهي الصغر، فأبرزها إتمام منظومة التحول الرقمي الشامل بشأن استخدام نظم الدفع الإلكتروني ونظم الدفع بالهاتف المحمول، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة أداء النشاط أمام تداعيات جائحة كورونا خلال عام ٢٠٢٠. وتتمثل النظرة المستقبلية لهذا النشاط في استكمال مظلة الشمول المالي للفئات المحرومة من الخدمات المالية الرسمية، وزيادة معدل التغطية الجغرافية، والوصول إلى فئات جديدة في إطار المبادرات الحكومية المستمرة نحو دعم القرى الأكثر احتياجاً.

التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط الممول في عام ٢٠١٩ (%)



مؤشرات الربحية لنشاط التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠١٩ واتجاه نموها مقارنة بالعام السابق

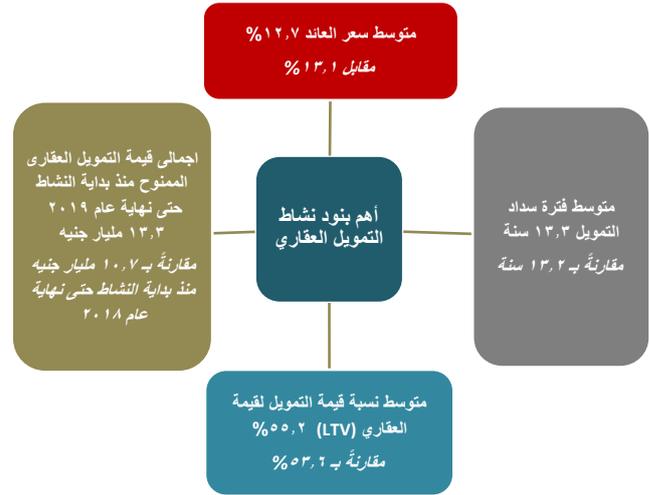


٤,٣ نشاط التأجير التمويلي

ارتفع حجم أصول هذا النشاط بمعدل نمو ٣٠,٥% في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق، وقد بلغ قيمة العقود لنشاط التأجير التمويلي نحو ٥٥,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، بمعدل نمو ٣٤,١% مقارنةً بالعام السابق، وبمعدل ١,٨٨٨% مقارنةً بعام ٢٠١٥، وهو ما يعكس تطور النشاط كأحد آليات تمويل الشركات، وينتج الجانب الأكبر من عقود التأجير لتمويل اقتناء العقارات والأراضي بنسبة ٧٥,١%، يليها تأجير السيارات بنسبة ٩,٤%، والآلات والمعدات الثقيلة بنسبة ٧,٥%، ثم خطوط الإنتاج بنسبة ٥,١%. وقد ارتفعت قيمة العقود في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ لتسجل ٢٥,٧ مليار جنيه بمعدل نمو ١٢,٧% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

إلى جانب ذلك، انخفض عدد عقود التمويل العقاري ليسجل ١,٤ ألف عقد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنةً بحوالي ٥,٢ ألف عقد خلال نفس الفترة من العام السابق، وبمعدل انخفاض ٧٣,٤%، وجاء ذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي في أعقاب جائحة كورونا. وعلى جانب الأرصدة القائمة، ارتفع رصيد التمويل العقاري القائم إلى ٦,١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٩، بمعدل نمو ٣٢,٩% مقارنةً بديسمبر ٢٠١٨، وواصل ارتفاعه ليسجل ٦,٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٦,٣% مقارنةً بديسمبر ٢٠١٩.

تطور بعض البنود الخاصة بنشاط التمويل العقاري في ديسمبر ٢٠١٩ مقارنةً بديسمبر ٢٠١٨



٤,٢ نشاط التمويل متناهي الصغر

ارتفع إجمالي أصول نشاط التمويل متناهي الصغر بمعدل نمو ٤٨,٢% في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق، هذا وقد ارتفعت أرصدة التمويل متناهي الصغر لتسجل ١٦,٥ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٤٣,٥%، كما واصلت الارتفاع لتسجل ١٧,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتتركز تلك الأرصدة في التمويل الفردي بنسبة ٧٩,٤%. ومن ناحية أخرى، ارتفع عدد المستفيدين من التمويل متناهي إلى ٣,١ مليون مستفيد بزيادة ٠,٣ مليون مستفيد، واستحوذت فئة الإناث على ٦٥% من إجمالي عدد المستفيدين، بما يشير إلى مساهمة النشاط في تعزيز الشمول المالي. وقامت جهات التمويل بزيادة انتشارها الجغرافي عن طريق زيادة عدد منافذ التمويل لتغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، واحتلت محافظات الصعيد ٥٣,٥% من إجمالي تلك المنافذ.

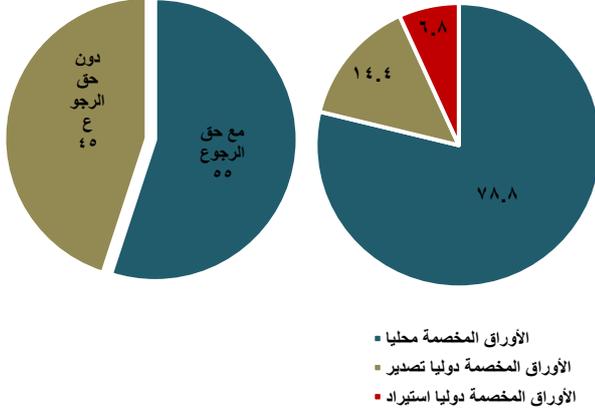
وقد تحسنت جودة محفظة التمويل متناهي الصغر، حيث انخفضت نسبة القروض الخطرة لأكثر من ٣٠ يوم من ٢,٥% في عام ٢٠١٨ إلى ١,١% في عام ٢٠١٩، وبلغ معدل شطب الديون ٠,٤%. أما عن مؤشرات الربحية، فقد انخفض معدل العائد على الأصول للشركات بنحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق، وللجمعيات بنحو ٣١,٦%، إلى جانب ذلك انخفض العائد على حقوق الملكية للشركات بنسبة ٢١,٥%، في حين ارتفع هذا المعدل للجمعيات بنسبة ٥,٧%.

هذا وفي إطار زيادة الشمول المالي، تم بدء تفعيل منتج التمويل الأصغر (Nano Finance) الذي يعتمد على التقنيات الرقمية بهدف دعم الفئات الأكثر احتياجاً والتي تندرج تحت طبقة الفقراء^{٦٤}، وبلغ حجم المحفظة نحو ٦٥٠ ألف جنيه لخدمة أكثر من ٢,٧ ألف عميل، هذا إلى جانب ارتفاع معدل التعامل مع وسائل الدفع غير النقدي في نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث

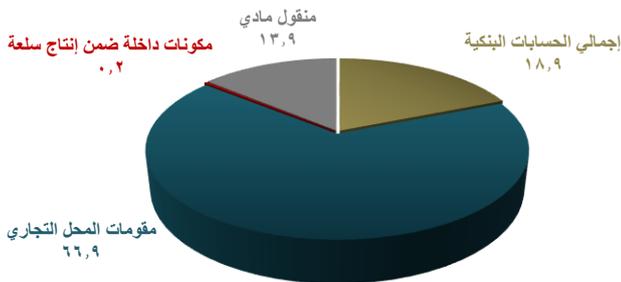
^{٦٤} من شرائح الباعة الجائلين وصغار المزارعين والفئات المهمشة وكل من يعمل لحساب نفسه في أعمال منزلية والمرأة المعيلة والشباب حديثي التخرج.

متناهي الصغر والتأجير والتخصيم، وشركات بيع التجزئة، وجهات تمويل دولية، وتتركز الضمانات المنقولة^{٦٦} في مقومات المحل التجاري المادية والمعنوية.

توزيع الأوراق المخصصة في عام ٢٠١٩ (%)



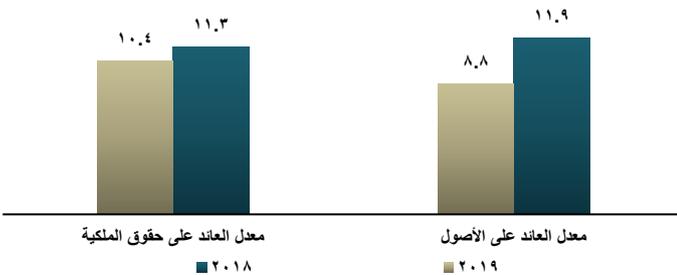
أنواع الضمانات المنقولة بالسجل الإلكتروني في عام ٢٠١٩ (%)



٥. قطاع شركات الصرافة

بلغ عدد شركات الصرافة التي تزاوّل النشاط ٧٢ شركة في عام ٢٠١٩، وقد بلغ معدل نمو أصول الشركات ٣,٣٪ لتستقر عند ١,١ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، وتستحوذ الأصول الثابتة على ٨٣٪ من إجمالي الأصول، كما ارتفع إجمالي حقوق الملكية بمعدل ٩,١٪ ليسجل نحو ١ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، وقد ترتب على انخفاض صافي ربحية القطاع بمعدل ٣٪ بين عامي المقارنة إلى انخفاض مؤشرات الربحية الخاصة بمعدل العائد على الأصول بمقدار ٣,١٪، ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٠,٩٪.

مؤشرات الربحية لقطاع شركات الصرافة في عام 2019 مقارنة بالعام السابق (%)



^{٦٦} والتي تشمل المقنول المادي العقاري بالتخصيم، والآلات والمعدات، والسيارات، والمحاصيل الزراعية.

٤,٤ نشاط التخصيم

يعمل نشاط التخصيم على توفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وذلك من خلال تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل، وقد انخفض معدل نمو أصول هذا النشاط بنسبة ٢٢,١٪ في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق، إلا أن قيمة الأوراق المخصصة ارتفعت بمعدل كبير بلغ ١٣٥,٦٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٥، كما استقرت عند ١٠,٦ مليار جنيه في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وتتركز الأوراق المخصصة في الأوراق المخصصة مع حق الرجوع على البائع، والأوراق المخصصة محلياً، وفيما يخص التخصيم الدولي، فيتركز بدوره في تخصيص التصدير بنسبة ٦٨,١٪.

وتجدر الإشارة إلى انخفاض إجمالي حجم الأوراق المخصصة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ لتسجل ٤,٣ مليار جنيه بمعدل انخفاض ١٣,٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، هذا وقد بلغ حجم الأرصدة المدينة الناتجة عن التخصيم نحو ٥,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٩ بمعدل انخفاض ٠,٨٪ مقارنة بالعام السابق، وقد ارتفع حجم الأرصدة المدينة إلى ٥,٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ بمعدل نمو ١١,٩٪ مقارنة بيونيو ٢٠١٩.

٤,٥ نشاط التوريد

بلغ معدل نمو أصول شركات التوريد ٣٢,٤٪ في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق، وقد ارتفعت قيمة سندات التوريد المصدرة من شركات التوريد بمعدل كبير بلغ ٣١٧٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت نحو ٢٢,١ مليار جنيه، وهو مؤشر يدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كإحدى مصادر التمويل. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، بلغت قيمة السندات المصدرة ٣,٢ مليار جنيه مقارنة بقيمة إصدارات ٤,١ مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق.

٤,٦ التمويل الاستهلاكي

يهدف هذا النشاط إلى تقديم التمويل للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية بهدف شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك، بحيث يتم سداد قيمتها على فترة زمنية ممتدة، ويشتمل هذا النشاط على السيارات والأجهزة المنزلية والأدوات والمعدات، مما يسهم في زيادة الطلب المحلي وتحسين التنافسية، وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، إلى جانب مساهمته في تحقيق العدالة الاجتماعية بما أنه يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل استخدام الخدمات المالية بدلاً من قصرها على الشركات الكبرى والأفراد ذوي الملاءة المالية.

وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع تشريعات لتنظيم هذا النشاط، وتتضمن تطبيق معايير الملاءة المالية على شركات التمويل الاستهلاكي ومقدمي هذه الخدمة، بهدف الحفاظ على قدرتها على مزاوله النشاط بكفاءة، وشملت المعايير تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال لقياس قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، بالإضافة إلى هامش لتغطية مخاطر التشغيل، على جانب معيار للسيولة اللازم توافرها لمقابلة التزامات الشركة مستحقة الأداء.

سجل الضمانات المنقولة

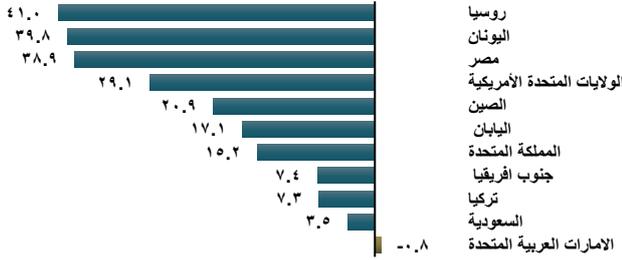
تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة - الذي تم التعاقد عليه مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) - في مارس ٢٠١٨، وذلك لتسهيل توفير التمويل اللازم للأنشطة المختلفة وتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، وقد بلغت قيمة الإشارات على الأصول المنقولة ٦٣٥,٤ مليار جنيه خلال الفترة من مارس ٢٠١٨ حتى ديسمبر ٢٠١٩، وبلغ عددها حوالي ٣٨,٦ ألف إشهاراً من خلال ٧٠ جهة تتمثل في البنوك، وشركات التمويل

^{٦٥} يخضع نشاط التمويل الاستهلاكي لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتباره الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠.

قطاع سوق المال^{٦٧}

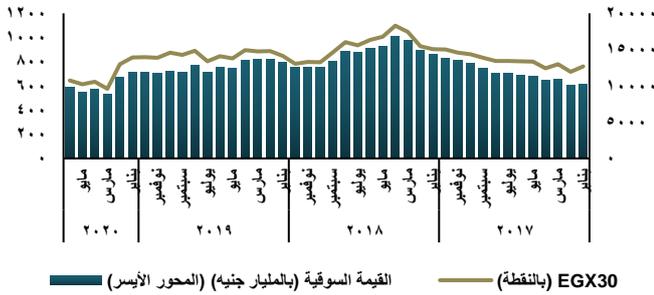
عام ٢٠١٩، وذلك نتيجة شطب ١٢ شركة بقيمة رأس مال سوقي قدره ٥٩,١ مليار جنيه.

معدل التغير لمؤشر مورجن ستانلي مقوم بالدولار الأمريكي لبعض الأسواق الناشئة والمتقدمة خلال عام ٢٠١٩ (%)



وقد انخفض مؤشر EGX30 خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣١,٣٪ ليصل إلى ٩٥٩٣,٩ نقطة، كما انخفض رأس المال السوقي أيضاً في نفس الفترة بنحو ١٧٥,٤ مليار جنيه ليصل إلى ٥٣٢,٩ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٠. وقد ساهم إصدار حزمة من القرارات المالية والنقدية التحفيزية للاقتصاد المصري في تحسين مؤشرات البورصة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وتتمثل تلك القرارات في خفض أسعار الفائدة، وخفض الضرائب على التعامل في البورصة، وتأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لمدة عام، وإعفاء غير المقيمين من الضريبة نهائياً، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ٢٠ مليار جنيه من جانب البنك المركزي لدعم سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر EGX30 في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢,٢٪ ليصل إلى ١٠٧٦٤,٦ نقطة، وارتفاع رأس المال السوقي بقيمة ٥٧,١ مليار جنيه، ليصل إلى ٥٩٠ مليار جنيه.

التطور الشهري لمؤشر EGX30 ورأس المال السوقي



وعلى مستوى اتجاه مؤشر التقلبات التاريخية^{٦٩}، فقد انخفض من ٢١,٤ نقطة في ديسمبر ٢٠١٨ ليصل إلى ١١,٦ نقطة في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، وسجل متوسط ١٧,٢ نقطة خلال عام ٢٠١٩، واتجهت قيمة المؤشر للتصاعد بشكل ملحوظ في نهاية مارس ٢٠٢٠ لتسجل ٤٢,٤ نقطة، وبلغ أقصاه ٤٦,٨ نقطة في مايو ٢٠٢٠، إلا أنه اتجه للانخفاض مرة أخرى في نهاية يونيو ٢٠٢٠ ليصل إلى ٢٦,١ نقطة، وتعكس اتجاهات المؤشر على هذا النحو التطورات في مؤشرات أداء البورصة المصرية سواء خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الذي شهد تراجعاً في كل من مؤشر EGX30 ورأس المال السوقي بمعدل كبير في إطار تداعيات جائحة كورونا، أو خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والذي اقترن بتحسين تلك المؤشرات في ظل انحسار المخاوف الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا.

واصلت البورصة المصرية أداؤها التصاعدي في نهاية عام ٢٠١٩، حيث جاء أداء البورصة أفضل بالمقارنة مع العديد من البورصات العالمية لتحتل المركز الثالث - بعد روسيا واليونان - بمؤشر مورجان ستانلي (MSCI) بنسبة زيادة ٣٨,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، وفيما يتعلق برأس مال المخاطر، جاءت مصر في الترتيب الأول على مستوى كل من الدول العربية، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠١٩، حيث بلغ حجم النشاط نحو ٢٥٪ من إجمالي عدد الصفقات والمشروعات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إلا أنه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، تراجع أداء سوق المال بشكل كبير، كغيرها من الأسواق المالية الأخرى على مستوى العالم، ويرجع ذلك إلى المخاوف الاقتصادية المرتبطة بتداعيات انتشار فيروس كورونا، إلى جانب التراجع الحاد في مستويات أسعار النفط العالمية، مما انعكس على تراجع المؤشرات السعوية ومؤشرات الأداء لسوق المال، فضلاً عن خروج عدد كبير من المستثمرين الأجانب من سوق المال، لتسجل تعاملاتهم صافي تدفق.

بينما شهد الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بعض التحسن في أداء سوق المال، مقارنةً بالترجع الذي سجله خلال الربع الأول، وذلك نتيجة للانحسار النسبي للمخاوف الاقتصادية المرتبطة بتداعيات فيروس كورونا، والاستمرار في الرفع التدريجي للقيود على مزاولة العديد من الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للأسعار العالمية للنفط، وتحسن مستويات ثقة المستثمرين في عدد من الأسواق الناشئة، إلى جانب تطوير البيئة التشريعية والرقابية والتنظيمية من جانب البورصة المصرية لدعم وتطوير آليات التداول، وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية، وحماية المستثمرين.

السوق الأولى

شهد سوق رأس المال في مصر تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفعت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولى^{٦٨} إلى ٢٢٠,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، بمعدل نمو ٢,٦٪ مقارنةً بالعام السابق، وعلى جانب إصدارات الأسهم، فقد انخفضت لتسجل حوالي ١٣٩,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ بمعدل انخفاض ١٠,٨٪ مقارنةً بالعام السابق، وقد تم تنفيذ أربعة طروحات (IPOs) بقيمة ٥,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٥,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨، وتتركز الطروحات في الطرح الخاص بنسبة ٩١,٨٪، هذا وقد استحوذ الأجانب على نسبة ٦٧,٤٪ من الطروحات الأولية خلال عام ٢٠١٩ في مقابل نسبة ٦٠٪ في العام السابق. وفي المقابل، حققت سندات التوريق المصدرة طفرة في معدل النمو والذي بلغ نحو ٣١٧٪، ليصل كل من سندات التوريق وسندات الشركات المصدرة نحو ٢٢,٥ مليار جنيه.

السوق الثانوية

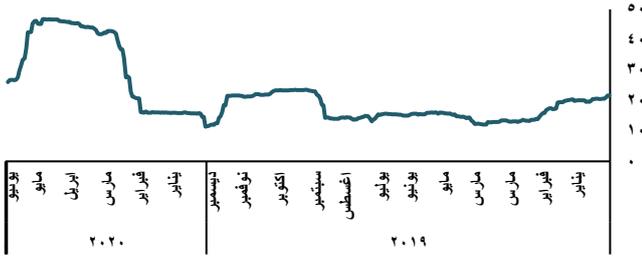
وفيما يتعلق بمؤشرات السوق الثانوي، سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٩، حيث سجل المؤشر الرئيسي EGX30 - مقوم بالجنيه المصري - ليصل إلى ١٣٩٦١,٦ نقطة في ديسمبر ٢٠١٩، بمعدل نمو بلغ ٧,١٪ مقارنةً بالعام السابق، وبالمثل ارتفع مؤشر EGX30 - مقوم بالدولار - إلى ٢٩٥٤ نقطة بمعدل ارتفاع ١٩,٦٪. أما عن مؤشر بورصة النيل الخاص بسوق الشركات المتوسطة والصغيرة، فقد ارتفع إلى ٤٨٣ نقطة بمعدل ٣,٤٪، وقد استمر المؤشر في الارتفاع ليصل إلى ٧٤٩,٢ نقطة في يونيو ٢٠٢٠ بمعدل ارتفاع ٦٧,٤٪ مقارنةً بيونيو ٢٠١٩. أما بالنسبة لرأس المال السوقي، فقد شهد انخفاضاً بنسبة ٥,٥٪ ليصل إلى ٧٠٨,٣ مليار جنيه خلال

^{٦٩} يعكس الانحراف المعياري للتقلبات التاريخية للعائد اليومي عن ٦٠ يوم تداول.

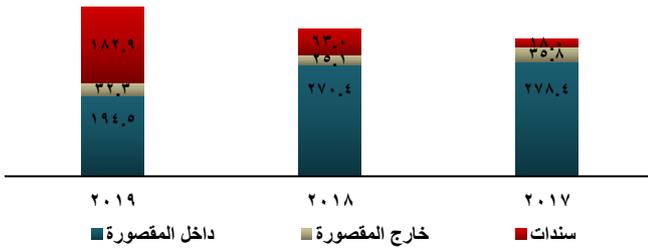
^{٦٧} يعد سوق رأس المال أحد أهم قطاعات الأسواق المالية غير المصرفية التي تخضع لرقابة هيئة الرقابة المالية.

^{٦٨} أخذاً في الاعتبار إصدارات تعديل القيم الاسمية، وإصدارات تخفيض رؤوس الأموال.

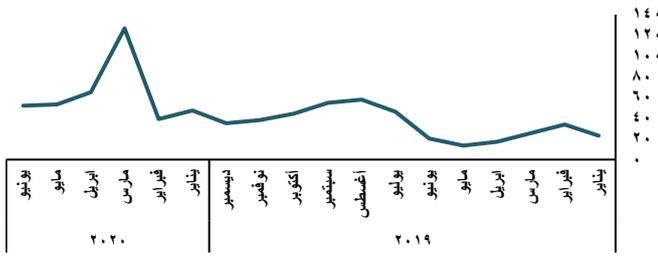
التقلبات التاريخية لمؤشر EGX 30 (بالنقطة)



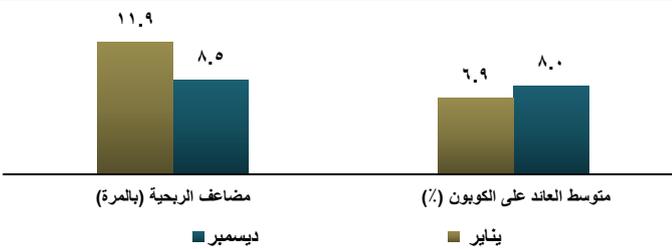
تطور قيمة التداول السنوي (بالمليار جنيه)



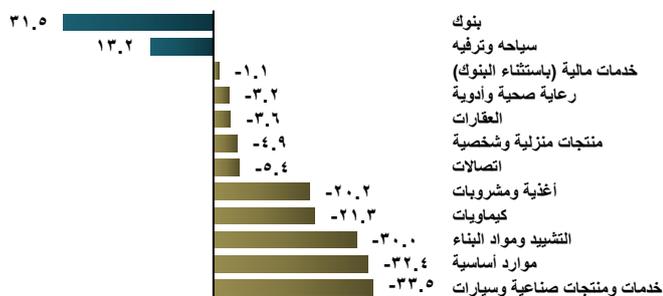
تطور قيمة التداول الشهري (بالمليار جنيه)



تطور مضاعف الربحية ومتوسط العائد على الكوبون في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة ببداية العام



أداء مؤشرات القطاعات في عام ٢٠١٩ (%)



مؤشرات السوق الجديدة وآلية اقتراض الأوراق المالية

وقد نجحت البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٩ في إطلاق العديد من مؤشرات السوق الجديدة مثل EGX30 Capped لأنشطة ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط، ويحدد المؤشر حداً أقصى للوزن النسبي لأي ورقة مالية داخل المؤشر بنحو ١٥٪، وذلك للحد من سيطرة عدد محدود من الشركات على حركة المؤشر في مجمله، بالإضافة إلى إطلاق مؤشر EGX30 TR لأنشطة ٣٠ شركة للعائد الكلي، وهو ما يعكس كل من التغير السعري للأوراق المالية والعائد من التوزيعات النقدية، كما تم تفعيل آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع Short Selling خلال عام ٢٠١٩، وتقوم هذه الآلية بتدعيم جانب العرض لتحقيق التوازن مع نظام الشراء بالهامش والذي يقوم بتدعيم جانب الطلب في السوق، وبالتالي تساهم في عملية التحوط وموازنة فروق الأسعار في حالة هبوط أسعار الأسهم.

وفيما يخص سيولة السوق الثانوي، ارتفعت قيمة التداول لتصل إلى ٤٠٩,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٤,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وجاء ارتفاع قيمة التداول مدفوعاً بالأساس بارتفاع قيمة تداول السندات بمعدل نمو بلغ ١٩٠,٥٪. ليسجل ١٨٢,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٩-٧ والتي تتركز في سندات الخزنة المصرية بنسبة ٩٩,٥٪ - في حين انخفض قيمة التداول لسوق داخل المقصورة بمعدل ٢٨,١٪، وارتفع قيمة التداول لسوق خارج المقصورة بمعدل ٢٨,٧٪، وقد حقق النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إجمالي قيمة تداول بنحو ٣٨٣,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ١٨٧,٢٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. أما عن إجمالي قيمة التداول الشهري، فقد ارتفع بمعدل ١٥٨,٥٪ ليسجل ٥٢,١ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٢٠,٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩، وعلى الجانب الآخر، انخفض معدل دوران الأسهم ٢٢ بنسبة ٨,٥٪ ليسجل ٢٧,٥٪ في عام ٢٠١٩، وتراجع مضاعف الربحية ٧٣ للبورصة المصرية بنسبة ٣,٤٪، في حين ارتفع متوسط العائد على الكوبون بمقدار ١,١٪.

هذا وقد حقق صافي مشتريات الأجانب ٤٢,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٩ مقابل ٥,٧ مليار جنيه العام السابق، محققاً طفرة هائلة بمعدل ٦٤٢,١٪، هذا وتشكل المؤسسات الأجنبية النسبة الأكبر ٩٢,٤٪ من إجمالي تعاملات الأجانب، كما سجل صافي تعاملات المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ صافي تدفق سالب بنحو ٤,١ مليار جنيه، وذلك للربع الثالث على التوالي، واستمر التدفق السالب في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بقيمة ٦,٩ مليار جنيه.

الأداء القطاعي

حقق رأس المال السوقي لقطاع البنوك ٣٠,٤٪ من إجمالي رأس المال السوقي للسوق الرئيسي في عام ٢٠١٩، يليه قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك بنسبة ١٠,٨٪، بينما جاء قطاع العقارات في المركز الثالث بنسبة ١٠,٢٪. وعلى مستوى إجمالي قيمة تداول الأسهم، استحوذ قطاعي العقارات والبنوك على نسبة ١٦,٨٪، و١٣,٨٪ منها، يليهما قطاع الرعاية الصحية والأدوية بنسبة ٦,٢٪. هذا وقد ارتفعت المؤشرات القطاعية لقطاع البنوك وقطاع السياحة والترفيه بنسب ٣١,٥٪، و١٣,٢٪ على التوالي، بينما انخفضت باقي المؤشرات القطاعية، وكان أقل القطاعات انخفاضاً قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك الذي سجل انخفاضاً بنسبة ١,١٪، في حين كان أكثر القطاعات انخفاضاً قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٣٣,٥٪.

^{٧٢} تم حساب معدل الدوران بعد استبعاد الصفقات وهو مقياس لمدى سيولة السوق، ويتم حسابه بقسمة قيمة تداول الأسهم المقيدة على رأس المال السوقي في نهاية العام.

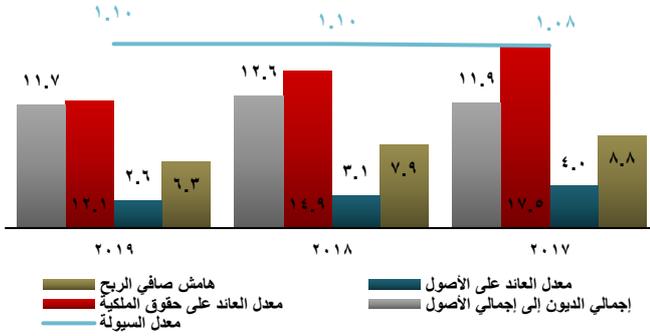
^{٧٣} والذي يتم حسابه بقسمة السعر على العائد.

^{٧٢} يأخذ مؤشر EGX30 TR في اعتباره التوزيعات النقدية التي تقوم بها الشركات المكونة لمؤشر EGX30، حيث يتم تحويل قيمة التوزيعات النقدية إلى نقاط في المؤشر الجديد.

^{٧٣} هذا وقد انخفض متوسط قيمة التداول اليومي خلال عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٠,٧ مليار جنيه مقابل ١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨.

وبتحليل الأداء المالي للشركات المدرجة^{٢٤} بالبورصة، فقد استقر معدل السيولة عند ١,١ خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وتحسنت نسبة الرافعة المالية، حيث انخفضت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول بنسبة ٠,٩٪ لتسجل ١١,٧٪ خلال عام ٢٠١٩. أما على جانب مؤشرات الربحية، فقد انخفض كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٠,٥٪، و٢,٨٪ على التوالي خلال عام ٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق.

المؤشرات المالية للشركات المدرجة في EGX100 (%)



مبادرات الهيئة العامة للرقابة المالية للتعامل مع تحديات جائحة فيروس كورونا

تكاملاً مع الإجراءات والمبادرات المختلفة للدولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا، قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في جلسته الطارئة المنعقدة بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ الموافقة على تقديم دعم مالي يقدر بـ ٢٥٠ مليون جنيه مصري للتخفيف من الآثار الاقتصادية، وبصفة خاصة الفئات الأكثر احتياجاً والمتوقع تأثرها بشكل أكثر حدة، كما قامت إدارة الهيئة باتخاذ العديد من المبادرات للتخفيف على المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وذلك على النحو:

إصدار حزمة من المبادرات للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة وإستقرار الأسواق المالية غير المصرفية كالتالي:

في مجال نشاط التأمين:

- ألزمت الهيئة شركات التأمين بمنح عملائها من حملة الوثائق مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين، وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، وبما يمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية الممنوحة من خلال وثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها، مثل وثائق التأمين الطبي والسيارات، وعملاء وثائق التأمين ضد مخاطر عدم السداد للمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعملاء وثائق التأمين على الحياة الفردي، وعملاء وثائق تأمين الشركات (حياة جماعي وتأمينات ممتلكات).
- توجيه عملاء شركات التأمين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة بشركات التأمين.
- التزام شركات التأمين بسداد التعويضات المستحقة حال تحقق الخطر المغطى تأمينياً بوثائق التأمين الصادرة في أسرع وقت ممكن عن طريق وسائل الدفع المتعددة لدى كل شركة، وبما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء وشركات التأمين.

في مجال أنشطة التمويل (التمويل العقاري - التأجير التمويلي - التخصيص):

بادرت الهيئة بتوجيه شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيص الخاضعة لرقابة الهيئة، بالقيام بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك.

في مجال نشاط التمويل متناهي الصغر:

- تقديم تيسيرات للعملاء المنتظمين في السداد من خلال تقديم خدمات مالية مجانية، وتخفيض تكلفة التمويل للعملاء المنتظمين في السداد، وكذلك تخفيض قيمة المصاريف الإدارية لتجديد التمويلات، فضلاً عن إعفاء العملاء من عمولة السداد المعجل للمديونيات القائمة،
- اتفاق جهات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين في قيام الجهة خيابة عن عملاءها- بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم - لحين تحسن الأوضاع.
- تقديم تيسيرات التعامل مع العملاء المتضررين من خلال تخفيض/ ترحيل قيمة الأقساط المستحقة من العملاء بما يعادل ٥٠٪ من قيمة كل قسط، وبما يسمح لجهات التمويل تغطية تكاليف وأعباء التمويل التي حصلت عليه جهات التمويل متناهي الصغر من مصادر التمويل المختلفة مثل البنوك، وجهاز تنمية المشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويستمر التخفيض لفترة التي تراها الجهة ملائمة لكل حالة على حدة.
- مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالتمويلات الجديدة من خلال الأخذ في الاعتبار آثار تخفيض سعر الفائدة للإيداع والإقراض الأخيرة، والصادر عن لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٠، وكذا أية مزايا أخرى قد تحصل عليها جهات التمويل متناهي الصغر خلال الفترة القادمة من تيسيرات يتيحها البنك المركزي المصري في سداد الاستحقاقات الائتمانية لعملاء البنوك من المؤسسات، مع اعتماد تلك المراجعة من مجلس إدارة/ أمناء الجهة الممولة في خلال فترة ثلاثة أسابيع على الأكثر من تاريخه.

- تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر على مستوى الجهة المانحة للتمويل متناهي الصغر للنظر في تقدير الظروف الاستثنائية الراهنة للعملاء ذوي حالات عدم الانتظام.

- مطالبة جهات التمويل بمراعاة المرونة اللازمة في تفعيل آلية الجدولة للتمويلات غير المنتظمة في وقت مناسب للحد من مخاطر التعثر، ووفقاً لدراسة كل حالة على حدة، وبما يسمح بالسداد الملائم لقدرة العميل الراهنة.

- اعتماد كل جهة لخطة استمرارية العمل وحالات الطوارئ بما يحقق إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية لديها.

- تشكيل مجموعة عمل بوحدة التمويل متناهي الصغر- بالهيئة العامة للرقابة المالية - لمتابعة واحتواء الآثار المترتبة على انتشار فيروس كورونا المستجد على نشاط التمويل متناهي الصغر بشكل مستمر، لتغطية عدد ٥٦ جهة من أكبر الجهات التي تزاوّل نشاط التمويل متناهي الصغر، وتمثل محافظتها ٩٨٪ من السوق.

في مجال سوق المال والبيورصة:

- إجازة تلقي شركات السمسرة في الأوراق المالية لأوامر العملاء من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول شريطة أن يكون منصوص على تلك الوسيلة بالمعقد الموقع من العميل عند فتح الحساب.
- مّد مدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبيورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.
- صدور القرار الخاص بإعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر.

^{٢٤} تم الاعتماد على الشركات المدرجة في مؤشر EGX100- وفقاً لبيانات Bloomberg.

ثالثاً: اختبارات الضغوط على النظام المالي

تعد اختبارات الضغوط من أهم الأدوات التحليلية للسياسة الاحترازية الكلية، والتي يتم استخدامها لقياس مدى قدرة النظام المالي على استيعاب وتحمل الصدمات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية، والتي يتم افتراض حدوثها في إطار سيناريوهات للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية، وتعد هذه السيناريوهات استثنائية ولكنها ممكنة الحدوث، غير أنها لا تعد توقعات للتطورات الاقتصادية والمالية الكلية.

وتمثل جانحة كورونا صدمة فعلية لكل من القطاع الحقيقي والنظام المالي على مستوى دول العالم، حيث شكلت صدمة للاقتصاد من خلال التوقف الجزئي للإنتاج، وتباطؤ الاستهلاك وحركتي النقل والتجارة، وتوقف حركة السياحة، كما شكلت صدمة للنظام المالي من خلال تأثيرها السلبي على التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والتي نتجت من خروج رؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى ارتفاع احتمالية إخفاق العملاء من الشركات والأفراد، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية فورية من قبل الحكومات والهيئات الرقابية لتحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار النظام المالي.

هذا وتضمنت هذه الإجراءات الاحترازية على مستوى الأنظمة المالية عالمياً خفض أسعار العائد والاحتياطي النقدي الإلزامي، وكذلك تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، بالإضافة إلى خفض أوزان المخاطر لبعض القطاعات وكذلك نسبة تغطية السيولة عن الحد الأدنى المقرر، علاوة على ذلك تم اتخاذ إجراءات أخرى من بينها الحد من توزيع الأرباح السنوية والمكافآت.

هذا ويهدف تطبيق اختبارات الضغوط على النظام المالي المصري - متضمناً المؤسسات المصرفية وغير المصرفية - إلى تقييم مدى قدرة المؤسسات المالية وسوق المال على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، والتي قد تنتج من تفشي الموجة الثانية لفيروس كورونا، وذلك من خلال تقييم مؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة للقطاع المصرفي، وبعض المؤشرات المالية الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي، إلى جانب تقدير مدى الحاجة إلى تدعيم رأس المال للقطاع المصرفي من خلال تحرير بعض أدوات رأس المال، أو تخفيض النسب المختلفة الإلزامية للسيولة، أو اتخاذ التدابير الوقائية الأخرى بواسطة كل من البنك المركزي أو الهيئة العامة للرقابة المالية.

اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي

تتعدد أنواع ومنهجيات اختبارات الضغوط الخاصة بالقطاع المصرفي، فهناك اختبارات تحليل الحساسية الذي يعتمد على تقييم تأثير أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتية على متغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة عند مستوياتها، بالإضافة إلى اختبارات تحليل السيناريوهات التي يتم من خلالها تقييم تأثير تلك الأحداث على عدة متغيرات في وقت واحد بناء على مجموعة من الافتراضات.

هذا وتشمل اختبارات الضغوط المطبقة بعض أنواع المخاطر الرئيسية مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وذلك على أكبر ١٥ بنك على مستوى القطاع المصرفي - والتي تضم مجموعة من بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة، ومن بينها البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً - وتستحوذ تلك البنوك على ٨٤,٢٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي، والذي سجل معدل

كفاية رأس المال الخاص بها ٢٠,٣٪ مقارنةً بمعدل ٢٠,١٪ للقطاع المصرفي ككل، وذلك في يونيو ٢٠٢٠.

وقد تم صياغة افتراضات اختبارات الضغوط في إطار سيناريوهات مرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي والتي تعكس التدايعات السلبية المحتملة للموجة الثانية من تفشي فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي، والأداء المالي الحكومي، والقطاع الخارجي، وقيمة العملة المحلية، وبالتالي التصنيف الائتماني للدولة.

المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية طبقاً لسيناريوهات اختبارات الضغوط^{٧٥}

- قد يترتب على الموجة الثانية من تفشي فيروس كورونا تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ - ولكن مع استمراره في تحقيق معدل نمو موجب بفضل تنوع أنشطة الاقتصاد المصري - ويرجع هذا التباطؤ إلى عدة عوامل منها انخفاض الاستهلاك والاستثمار المحلي، وتوقف قطاع السياحة، وتباطؤ قطاعي النقل والتجارة، بالإضافة إلى تأثر قطاع الصناعات التحويلية - والذي يعتمد على مدخلات مستوردة - نتيجة لتعطيل سلاسل الإنتاج العالمية، وكذلك الصناعات التي تعتمد على تصدير نسبة كبيرة من إنتاجها نتيجة انخفاض الطلب العالمي على المدى القصير، ذلك بالإضافة إلى تأثر القطاعات كثيفة العمالة نتيجة للتدابير الاحترازية فيما يخص تخفيض عدد العمالة وساعات العمل.
- أما على جانب الأداء المالي الحكومي، قد يرتفع عجز الموازنة العامة مؤقتاً خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو ما يرجع إلى الإجراءات الحكومية لاحتواء تداعيات الجائحة من خلال زيادة مستويات الإنفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية، بالإضافة إلى توجيه المزيد من الإنفاق للحد من تأثير الجائحة على القطاعات والفئات المتضررة، بما ينتج عنه أيضاً ارتفاع مؤقت في نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام.
- وعلى مستوى القطاع الخارجي، قد يؤدي تراجع نمو الاقتصاد العالمي مع انخفاض أسعار النفط العالمية إلى انخفاض الصادرات وخاصة البترولية، وكذلك تحويلات العاملين بالخارج، هذا إلى جانب التأثير السلبي لإيرادات قناة السويس والسياحة نتيجة تباطؤ حركتي التجارة والسياحة العالميتين، بالإضافة إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق الناشئة ومن بينها مصر، الأمر الذي يؤثر سلباً على مصادر النقد الأجنبي، وبالتالي ارتفاع نسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدهور وضع الميزان المالي بميزان المدفوعات، مما قد يؤدي إلى ضغط على قيمة العملة المحلية ومن ثم احتمالية خلق ضغوط تضخمية، مما يستدعي الاتجاه نحو تبني سياسة نقدية تقييدية من خلال رفع أسعار العائد^{٧٦}، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام.
- قد تؤدي تلك التطورات إلى تراجع ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة على سداد مديونيتها، وذلك لارتفاع العجز المالي للحكومة وزيادة نسب الاحتياجات التمويلية وخدمة الدين، الأمر الذي قد يترتب عليه ارتفاع أسعار مبادلة مخاطر الائتمان وخفض التصنيف الائتماني للدولة.

المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية طبقاً لسيناريوهات اختبارات الضغوط**١. مخاطر الائتمان**

تشمل اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر الائتمان الاختبارات الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية الناتجة عن توظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان لمحفظة الشركات.

^{٧٥} قد تكون منخفضة نظراً لتباطؤ الاستهلاك المحلي في ظل الجائحة واستقرار سعر الصرف، ولكن افتراض رفع سعر العائد المطبق في إطار اختبارات الضغوط يهدف إلى قياس مدى قدرة القطاع المصرفي على تحمل مخاطر اقتصادية استثنائية ذات احتمالية حدوث منخفضة.

^{٧٦} لا ينبغي أن تُفسر سيناريوهات المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية المطبقة في اختبارات الضغوط على أنها توقعات لأداء الاقتصاد الكلي، حيث أنها تُعبر عن تعرض الاقتصاد لمجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية ذات احتمالات حدوث منخفضة.

^{٧٦} قد تتجه السياسة النقدية في ظل تفشي الموجة الثانية من فيروس كورونا إلى تبني سياسة تيسيرية كما حدث في الموجة الأولى وذلك لدعم النشاط الاقتصادي، كما أن احتمالية الضغوط التضخمية

على انخفاض درجات الجدارة بعد الضغط لتحديد قيمة العجز في المخصص، ثم قياس تأثير قيمة التدعيم المطلوب للمخصص على معيار كفاية رأس المال.

النتائج

أظهرت النتائج تعرض القطاع لمستوى منخفض من مخاطر الائتمان الشركات وفقاً للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة.

نوع المخاطر	السيناريو المطبق	مستوى المخاطر
مخاطر الائتمان لمحفظه الشركات	السيناريو الأساسي	منخفضة
	السيناريو الأكثر حدة	منخفضة

٢. مخاطر التركيز

تشمل اختبارات الضغوط المرتبطة بمخاطر التركيز كل من اختبار الضغط الخاص بمخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالإضافة إلى مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات.

٢.١ مخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية

قدمت لجنة بازل مقترحات لمراجعة المعاملة التفضيلية للأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية من خلال إمكانية تطبيق وزن مخاطر إضافي على تلك الأوراق، والذي يتم تحديده طبقاً لنسبة تعرضات القطاع المصرفي للجهات السيادية إلى الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك باستخدام مجموعة من الأوزان تتراوح بين (٥٪ إلى ٣٠٪) والتي تطبق بشكل تصاعدي على شرائح تجاوز تلك التعرضات إلى الشريحة الأولى من رأس المال والتي تتراوح بين (١٠٠٪ إلى ١٥٠٪) وأعلى من ٣٠٠٪.

أوزان المخاطر الإضافية طبقاً لنسبة التعرضات للجهات السيادية من الشريحة الأولى من رأس المال

التعرضات للجهات السيادية (% الشريحة الأولى من رأس المال)	إضافة وزن مخاطر إضافي
< ١٠٠٪	٥٪
١٠٠٪ إلى ١٥٠٪	٦٪
١٥٠٪ إلى ٢٠٠٪	٩٪
٢٠٠٪ إلى ٢٥٠٪	١٥٪
٢٥٠٪ إلى ٣٠٠٪	٣٠٪

النتائج

أظهرت النتائج تعرض القطاع لمستوى منخفض من مخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية.

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية	منخفضة

٢.٢ مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات

تم افتراض إخفاق أكبر ثلاثة عملاء على مستوى كل بنك وذلك في السيناريو الأساسي، وإخفاق أكبر خمسة عملاء وفقاً للسيناريو الأكثر حدة.

النتائج

أظهرت النتائج تعرض القطاع لمستوى منخفض من مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات.

نوع المخاطر	السيناريو المطبق	مستوى المخاطر
مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات	السيناريو الأساسي	منخفضة
	السيناريو الأكثر حدة	منخفضة

٣. مخاطر السوق

يتم تطبيق اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السوق لقياس مدى قدرة البنوك على مواجهة التغيرات في أسعار العائد وأسعار الصرف، والتي قد ينتج عنها خسائر أو أرباح في القوائم المالية نتيجة لتأثير التغيير في سعر العائد على

١.١ مخاطر الائتمان لتوظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية

تمثل الأوراق المالية الحكومية نحو ٣٣٪ من أصول القطاع المصرفي في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وارتفعت إلى ٣٩٪ في يونيو ٢٠٢٠، الأمر الذي يرجع إلى اعتبارها أصولاً آمنة وخالية من المخاطر مقارنةً بالأصول المالية الأخرى، وذلك نظراً لقدرة الحكومة على توفير احتياجاتها من خدمة الدين من خلال اتخاذ العديد من إجراءات السياسة المالية.

إلا أنه قد تم تقديم مقترحات من قبل لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية للأوراق المالية الحكومية من الناحية الرقابية، وذلك للحد من تأثير تبعات اختلال الأداء المالي الحكومي على أداء القطاع المصرفي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وكذلك أزمة الديون السيادية في أوروبا، وتتضمن تلك الاقتراحات تطبيق أوزان مخاطر (من ٧٪ إلى ٩٪) للجهات السيادية ذات تقييم ائتماني أقل من (BBB-) ^{٧٧} - وذلك في حالة تطبيق الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان - وتحديد وزن مخاطر إضافي وفقاً لدرجة تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية إلى الشريحة الأولى من رأس المال، وكذلك تحديد نسب خصم لدرجة السيولة الخاصة بتلك الأوراق ^{٧٨}.

الافتراضات

افتراضات السيناريو الخاص بمخاطر الائتمان السيادية وفقاً لمقترحات لجنة بازل عند تطبيق البنوك للأسلوب المعياري	السيناريو الأساسي
استمرار درجة التصنيف الائتماني لمصر عند B وفقاً لمؤسسة S&P's	السيناريو الأساسي
تطبيق وزن مخاطر ٩٪ على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية	السيناريو الأكثر حدة
انخفاض درجة التصنيف الائتماني لمصر بدرجة ليصل إلى CCC+	السيناريو الأكثر حدة
تطبيق وزن مخاطر ١٥٪ على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية	السيناريو الأكثر حدة

النتائج

أظهرت نتائج الاختبار تعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض من مخاطر الائتمان لتوظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية وفقاً للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة.

نوع المخاطر	السيناريو المطبق	مستوى المخاطر
مخاطر الائتمان لتوظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية	السيناريو الأساسي	منخفضة
	السيناريو الأكثر حدة	منخفضة

١.٢ مخاطر الائتمان لمحفظه الشركات

تم إجراء اختبارات الضغوط الخاصة بمحفظة ائتمان الشركات - متضمنة قروض المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة - باستخدام سيناريو احتمالية تراجع أداء الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة تائراً بتفشي الموجة الثانية من فيروس كورونا، وذلك طبقاً لدرجة تعرض القطاع، حيث أن هناك بعض القطاعات العالية التعرض مثل قطاعي السياحة، والنقل والطيران، والمتوسطة التعرض مثل قطاعي البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، وصناعة وتجارة الأغذية والمشروبات، في حين أن هناك بعض القطاعات المنخفضة التعرض مثل قطاعات صناعة وتجارة التبغ، وصناعة وتجارة الأدوية والرعاية الصحية، والاتصالات.

الافتراضات

تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بدرجة واحدة وفقاً للسيناريو الأساسي، ثم درجتين وفقاً للسيناريو الأكثر حدة، وتراجعها لنسبة ٥٠٪ من التسهيلات الائتمانية المستخدمة في القطاعات متوسطة التعرض بدرجة واحدة في السيناريو الأساسي، ثم درجتين في السيناريو الأكثر حدة، وتم حساب مخصصات الجدارة الائتمانية المترتبة

^{٧٧} وفقاً لمؤسسة التقييم الائتماني Poor's & Standard.

^{٧٨} المصدر لتلك المراجعات ورقة تم إصدارها من قبل لجنة بازل والرابط الخاص بها <https://www.bis.org/bcbs/publ/d425.pdf>.

لمقابلة الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية على مدى ٣٠ يوم - وذلك بافتراض سيناريو أكثر حدة من السيناريو المقترض من قبل لجنة بازل، مثل تطبيق نسب خصم على الأصول عالية السيولة ونسب سحب أعلى على التدفقات النقدية الخارجة.

ويتم الضغط على السيولة طويلة الأجل باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر من خلال افتراض ارتفاع مخاطر عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل لتغطية التوظيفات في الأصول وأي مطالبات تمويلية أخرى، وذلك بتطبيق أوزان ترجيحية أقل لمصادر التمويل في بسط النسبة بما يشير إلى انخفاض درجة استقرارها، وتطبيق أوزان ترجيحية أعلى لبعض بنود الأصول في مقام النسبة في ضوء انخفاض درجة سيولتها مما يعنى أنها تتطلب تمويل أكثر استقراراً.

كما يتم قياس مدى كفاية الأصول السائلة - بعد تطبيق نسب خصم عليها - لتغطية الفجوات الناتجة من عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات وذلك لكل أجل استحقاق على حدة، وللجوة التراكمية لكل آجال الاستحقاق، وذلك بعد تطبيق نسب افتراضية على بعض البنود التي تمثل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

افتراضات سيناريو الضغط الخاص بمخاطر السيولة

تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة طبقاً لسيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية، والذي يفترض احتمالية انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه البنوك إلى بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي خلال فترة زمنية قصيرة، مما قد يترتب عليه انخفاض قيمتها المتخذة كضمانة في عمليات الريبو، بالإضافة إلى ذلك قد يتجه العملاء نحو سحب نسب منخفضة^{٢١} من الودائع.

أما فيما يخص استخدام هيكل آجال الاستحقاق، فقد تم تطبيق نسب افتراضية على التدفقات النقدية الداخلة على مستوى القروض والأوراق التجارية المخسومة، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض سيولة القطاع المصرفي، إلى جانب ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة من خلال حساب نسب سحب على ودائع العملاء، هذا إلى جانب تحديد نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية كأصول سائلة يمكن استخدامها في تغطية الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

إعادة تقييم السندات الحكومية بمحظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر باستخدام أسلوب القيمة الحالية، وكذلك التغيير في سعر الصرف على صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.

وبالنسبة لمخاطر سعر الصرف، فيتم تقييمها من خلال تقدير الخسائر أو الأرباح الناتجة من ضرب صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية والتغيير في سعر الصرف حسب السيناريو المستخدم، فإذا كان هناك فائضاً في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى البنك، فيحقق البنك أرباحاً في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، في حين يتحمل البنك خسائر في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح في حالة وجود عجز في صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية، أما بالنسبة لمخاطر سعر العائد تم إعادة تقييم القيمة الحالية للسندات الحكومية بغرض المتاجرة وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

افتراضات سيناريو الضغط الخاص بمخاطر السوق

تستخدم اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السوق سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية في ظل الموجة الثانية من تفشي فيروس كورونا، وما قد ينتج عنها من الضغط على قيمة العملة المحلية بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي. أما بالنسبة لمخاطر سعر العائد، تم إعادة تقييم القيمة الحالية للسندات الحكومية، وذلك برفع سعر العائد بقيمة ١٠٠ نقطة أساس في السيناريو الأساسي، و٣٠٠ نقطة أساس في السيناريو الأكثر حدة، بهدف احتواء الضغوط التضخمية وفقاً للسيناريو.

افتراضات سيناريو الضغط الخاص بمخاطر السوق		
السيناريو المستخدم	مخاطر سعر العائد (ارتفاع سعر العائد بقيمة)	مخاطر سعر الصرف (انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار)
السيناريو الأساسي	١٠٠ نقطة أساس	بنسبة ١٠٪
السيناريو الأكثر حدة	٣٠٠ نقطة أساس	بنسبة ٢٠٪

النتائج

أظهرت النتائج قدرة القطاع على تحمل الصدمات المتعلقة بمخاطر السوق والمتمثلة في مخاطر سعر العائد ومخاطر سعر الصرف، وهو ما انعكس في تعرض القطاع لمستوى منخفض من مخاطر السوق عند تطبيق السيناريو هين الأساسي والأكثر حدة.

نوع المخاطر	السيناريو المطبق	مستوى المخاطر
مخاطر سعر العائد	السيناريو الأساسي	منخفضة
	السيناريو الأكثر حدة	منخفضة
مخاطر سعر الصرف	السيناريو الأساسي	منخفضة
	السيناريو الأكثر حدة	منخفضة

هذا وأظهرت نتائج اختبارات الضغوط مجمعة - متضمنة كل من مخاطر الائتمان الحكومي والخاص، ومخاطر التركيز، والسوق - قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات المختلفة، حيث استمر معيار كفاية رأس المال في تحقيق معدلات أعلى من الحد الأدنى المقرر وفقاً لتعليمات بازل والبالغ ١٠,٥٪، وكذلك الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي والبالغ ١٢,٥٪.

٤. مخاطر السيولة

تهدف اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السيولة إلى قياس مقدرة البنوك على مواجهة أزمات السيولة خلال فترات زمنية معينة، وذلك باستخدام منهجية التدفقات النقدية للسيولة والتي تشمل تطبيق سيناريو صدمات على نسبة تغطية السيولة - والتي تقيس مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة

^{٢١} تم افتراض نسب سحب منخفضة على الودائع في ضوء عدم حدوث أي سحب على الودائع خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس ثقة المودعين في القطاع المصرفي.

النتائج

أظهرت النتائج تعرض القطاع لمستوى منخفض من مخاطر السيولة، ليتخطى كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر الحد الأدنى المقرر

السيناريوهات المستخدمة

اعتمدت منهجية الهيئة على تصميم نماذج السيناريوهات التدرج بدءاً من السيناريوهات الأساسية ثم المتفائلة ثم المتشائمة، بهدف قياس تأثير مؤشرات الملاءة المالية، والسيولة، والربحية، والكفاءة التشغيلية نتيجة المخاطر الناشئة والمرتبطة بجائحة فيروس كورونا، وتختلف المؤشرات المستخدمة وفقاً لاختلاف طبيعة النشاط، وأخذاً في الاعتبار أهم عوامل المخاطر تأثيراً على أداء كل نشاط.

قطاع التأمين

تم تطبيق اختبارات الضغط على هذا القطاع باستخدام عدة نماذج للسيناريوهات، وذلك لقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل معدلات الفائدة، وانخفاض مؤشرات سوق الأوراق المالية، وارتفاع معدلات تعثر معيدي التأمين، وزيادة تعاملات المدنيين، كما تم استخدام بعض عوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني مثل زيادة حجم التعويضات، وزيادة معدلات إلغاء وتصفية الوثائق، وكذلك انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين.

وقد هدف الجزء الأول من هذه السيناريوهات إلى قياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية التالية:

السيناريو الأول	السيناريو الثاني	عوامل المخاطر
٤%	٥%	انخفاض معدل الفائدة على الإيداع
٢٥%	٣٥%	انخفاض أسعار الأسهم المتداولة (مع افتراض عدم توزيع كوبيونات "ان وجدت")
٥٠%	١٠٠%	انخفاض قيم التوزيعات على الأسهم غير المتداولة (المغلقة)
نسبة الأقساط تحت التحصيل إلى جملة الأقساط المباشرة		
١٥%	٢٥%	التأمين على الأشخاص
٢٥%	٣٥%	التأمين على الممتلكات
٥%	١٠%	ارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه
١٠%	٢٠%	انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين
٢٠%	٣٠%	نسبة تعثر سداد القروض الممنوحة لحملة الوثائق- التأمين على الممتلكات فقط

وفي الجزء الثاني، تم دمج سيناريوهات المتغيرات الاقتصادية مع سيناريوهات للمخاطر التأمينية المتوقعة بسبب أزمة كورونا، لقياس تأثيرهما معاً على مؤشرات الأداء والملاءة المالية لشركات التأمين، ويبين الجدول التالي تلك السيناريوهات.

السيناريو الثالث + الأول	السيناريو الرابع + الأول	السيناريو الخامس + الثاني	السيناريو السادس + الثاني	عوامل المخاطر
سيناريوهات التأمين على الأشخاص				
٥%	١٥%	٥%	١٥%	ارتفاع معدل الوفيات/العجز عن معدلاتها بالجدول الاكتوارية المستخدمة في التسعير
٢%	٣%	٢%	٣%	انخفاض معدل العائد على الاستثمار بنسبة
٥%	١٥%	٥%	١٥%	ارتفاع قيمة المصاريف العمومية والإدارية، وتكاليف الإنتاج بنسبة
١٥%	٢٥%	١٥%	٢٥%	معدل الاسترداد (التصفية)
١٠%	٢٠%	١٠%	٢٠%	معدل الإلغاءات
سيناريوهات التأمين على الممتلكات				
١٠%	٢٠%	١٠%	٢٠%	ارتفاع معدل الخسائر Incurred Loss ratio بنسبة إضافية
١٠%	٢٠%	١٠%	٢٠%	ارتفاع أسعار إعادة التأمين
٥%	١٥%	٥%	١٥%	انخفاض معدل عمولات إعادة التأمين الصادر
١٠%	٢٠%	١٠%	٢٠%	ارتفاع قيمة المصاريف العمومية والإدارية، وتكاليف الإنتاج
٩٠%	٧٥%	٩٠%	٧٥%	معدل التجديد للوثائق

والذي يبلغ ١٠٠٪ وفقاً للجنة بازل، كما يترتب على استخدام هيكل آجال الاستحقاق قدرة الأصول السائلة لكافة البنوك - بعد تطبيق الضغط عليها - على تغطية الفجوات السالبة بنسبة ١٠٠٪.

نوع المخاطر	السيناريو المطبق	مستوى المخاطر
مخاطر السيولة	نسبة تغطية السيولة	منخفضة
	نسبة صافي التمويل المستقر	منخفضة

ويتضح مما سبق قدرة القطاع المصرفي - متمثلاً في ١٥ بنك - على تحمل اختبارات الضغط في ظل سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية والذي قد ينتج من الموجة الثانية لتفشي فيروس كورونا، حيث أظهرت نتائج تلك الاختبارات مقدرة القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي على استيعاب الخسائر الناتجة عن كافة السيناريوهات - طبقاً للموقف في يونيو ٢٠٢٠ - وببقاء معدل كفاية رأس المال للقطاع أعلى من الحد الأدنى المقرر وفقاً لتعليمات بازل والبالغ ١٠٥٪. وأعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي والبالغ ١٢٥٪. بالإضافة إلى ذلك تمتعت البنوك بقدر كافي من الأصول السائلة، حيث تخطت كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر - بعد تطبيق الاختبارات - الحد الأدنى المقرر والذي يبلغ ١٠٠٪ وفقاً للجنة بازل، كما يترتب على استخدام هيكل آجال الاستحقاق قدرة الأصول السائلة لكافة البنوك على تغطية الفجوات السالبة بنسبة ١٠٠٪، وهو ما يثبت قدرة القطاع المصرفي على مواجهة أية خسائر غير متوقعة.

اختبارات الضغط على القطاع المالي غير المصرفي

بادرت الهيئة العامة للرقابة المالية بتنفيذ اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات لقياس مدى تأثير جائحة فيروس كورونا على شركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، وذلك بهدف تحديد أولويات القطاع خلال هذه الأزمة وبحث آليات التعامل معها، واتخاذ الإجراءات بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بالجائحة على القطاع المالي غير المصرفي.

وقد جاء تنفيذ الهيئة لأول اختبار للضغط وتحليل السيناريوهات كجزء من تنفيذ أحد أهم محاور الإستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، والذي يركز على بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر، وخلق آلية فعالة للإنذار المبكر للقطاع. وقد استهدف تطبيق تلك الاختبارات تقدير الخسائر المحتملة للقطاع المالي غير المصرفي في ضوء المخاطر المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد، وتقدير مدى تأثير الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية للشركات والمؤسسات بالمخاطر الناشئة عن الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الفيروس، مع وضع تصور حول كيفية تعامل إدارات تلك الجهات مع الأزمة وإدارتها للمخاطر المالية الناشئة عنها.

نطاق التطبيق

قامت الهيئة باستهداف معظم الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تم التطبيق على ١٠٠٪ من شركات التأمين بنوعها سواء تأمينات الأشخاص أو الممتلكات والمسئوليات، و ٨٠٪ من شركات التمويل العقاري تمثل ٩٧٪ من حجم النشاط، كما شمل تطبيق الاختبار على شركات وجهات التمويل متناهي الصغر عدد ١٨ جهة، بحصة سوقية بلغت نحو ٨٥٪، بالإضافة إلى ٦٧٪ من شركات التأجير التمويلي تمثل ٨٥٪ من حجم النشاط، و ٦٠٪ من شركات التخصيم بحصة سوقية ٨٨٪. وبالنسبة لسوق رأس المال، تم استهداف شركات إدارة المحافظ وصناديق الاستثمار الأكثر تأثيراً في مؤشرات الأداء للنشاط، وعليه تم اختيار العينة بناء على حجم الأصول المدارة للشركات والتي تجاوز مليار جنيه مصري، وقد أسفر ذلك عن عدد ١٠ شركات من أكبر شركات إدارة الأصول والتي تمثل ٦٠٪ من سوق إدارة الأصول.

والتحليل وهم العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال، ومعدل دوران الأصول.

معدل الفائدة (%)		معدل التضخم (%)		معدل الناتج القومي (%)	
الصدمة الثانية	حالة الأساس	الصدمة الأولى	حالة الأساس	الصدمة الثانية	حالة الأساس
١٠,٨	٩,٨	١٥	١٣,٨	٠	٤,٥
٧,٨	٧,٨	١٥	١٣,٨	٠	٢,٢

نتائج الاختبارات

جاءت نتائج تطبيق السيناريوهات على مختلف الأنشطة على النحو التالي:

قطاع التأمين

أظهر تطبيق الاختبار مدى قدرة وملاءمة شركات التأمين بنوعها على مواجهة المخاطر المحتملة سواء من تداعيات الأزمة الراهنة الخاصة بتأثير فيروس كورونا المستجد أو في حالة الأزمات غير المتوقعة، وقد تبين مستوى المخاطر المرتبط بكل عامل من عوامل المخاطر المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
ضعف معدلات الملاءة المالية	منخفضة
ضعف معدلات السيولة	معتدلة
انخفاض الكفاءة التشغيلية	مناسبة
تراجع جودة المحفظة	مقبولة
تراجع الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما

نشاط التمويل العقاري

تمكنت كافة شركات التمويل العقاري محل الاختبار التغلب على مخاطر الملاءة المالية (القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول مرجحة بأوزان المخاطر + هامش تغطية مخاطر التشغيل)، وتراوح حجم التعرض فيها للمخاطر من منخفض إلى متوسط إلى مرتفع في كافة السيناريوهات، وبالنسبة لمخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي (الأموال السائلة نقداً وما في حكمها/ الالتزامات الجارية)، تحتفظ شركات التمويل العقاري بمعدلات آمنة نظراً لمنانة الموقف المالي لها.

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	معتدلة
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مقبولة إلى حد ما

نشاط التأجير التمويلي

يمكن إظهار تصنيف مستوى تعرض نشاط التمويل للمخاطر على المستوى الكلي له بشكل عام على النحو التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	معتدلة
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مقبولة إلى حد ما

نشاط التخصيم

جاءت نتيجة السيناريوهات ضمن اختبار تأثر الملاءة المالية لشركات التمويل العقاري معتدلة المخاطر، في حين جاءت نتيجة سيناريوهات تأثر معدلات السيولة واحتمالات العسر المالي بالمخاطر المقبولة لحد ما.

نشاط التمويل متناهي الصغر

يمكن تصنيف مستوى تعرض نشاط التمويل متناهي الصغر لعوامل المخاطر الناشئة عن جائحة كورونا بشكل عام كما يلي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
انخفاض الكفاءة التشغيلية	منخفضة
ضعف معدلات الملاءة المالية	معتدلة
ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مناسبة
تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	مقبولة
تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما

مؤسسات وجهات التمويل غير المصرفية

بالنسبة لأنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، تم تصميم السيناريوهات بغرض قياس عوامل مخاطر تأثر الملاءة المالية، وانخفاض معدلات السيولة المالية. ويتمثل المتغير الأساسي للاختبار في انخفاض قيمة المتحصلات النقدية من أقساط العملاء المستحقة.

هذا وقد تم إدخال عدة عوامل في عملية تصميم السيناريوهات، وتتمثل في طبيعة الأنشطة بمحفظة التمويل الخاصة بالجهة، ودرجة تأثرها بالقرارات الاقتصادية بالدولة مثل قرارات الدولة الاحترازية الخاصة بحظر التجول وتأثيرها على مواعيد عمل الأنشطة الاقتصادية وكذلك معدلات السداد، والنتائج المترتبة على قرار الهيئة بشأن قيام شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابتها بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر من تاريخه، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك، وكذلك انخفاض معدلات العائد المدين لألية الكوريدور الصادرة عن البنك المركزي وتأثيرها على تكلفة التسهيلات الائتمانية المستخدمة خلال العام، وكذا على تسعير التمويلات الجديدة الصادرة عن الجهة خلال الفترة المتبقية من العام ٢٠٢٠.

وبالنسبة لنشاط التمويل المتناهي الصغر، يتكون الاختبار من جزئين رئيسيين، هما قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأولوية على نشاط التمويل متناهي الصغر، وقياس تأثير ذات المتغيرات الاقتصادية الكلية مع سيناريوهات محددة لمخاطر المحفظة. وتتمثل بنود القوائم المالية الرئيسية التي تم قياس الأثر عليها في الإيرادات التشغيلية الناتجة عن منح التمويلات (العوائد والعمولات والمصرفيات الإدارية)، صافي الربح (الخسارة) أو الفائض (العجز)، حقوق الملكية أو الفائض والموارد الذاتية، أرصدة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن محفظة عملاء التمويل متناهي الصغر، أرصدة التسهيلات الائتمانية وغيرها من مصادر التمويل، الرصيد القائم لمحفظة عملاء التمويل متناهي الصغر، صافي التدفق النقدي آخر المدة.

سيناريوهات الاختبار الخاص بشركات التمويل العقاري	انخفاض قيمة المتحصلات النقدية من أقساط العملاء المستحقة		
	الربع المالي الأول ٢٠٢٠	الربع المالي الثاني ٢٠٢٠	الربع المالي الثالث والرابع ٢٠٢٠
القيمة المحققة فعلياً خلال الفترة المالية	٣٠٪	٣٥٪	٣٠٪
	٤٠٪	٤٥٪	٤٠٪
	٥٠٪	٥٥٪	٥٠٪
سيناريوهات الاختبار لشركات التأجير التمويلي			
القيمة المحققة فعلياً خلال الفترة المالية	٣٠٪	٤٠٪	٣٠٪
	٥٠٪	٦٠٪	٥٠٪
	٧٠٪	٨٠٪	٧٠٪
سيناريوهات الاختبار لشركات التخصيم			
القيمة المحققة فعلياً خلال الفترة المالية	٣٠٪	٤٠٪	٣٠٪
	٥٠٪	٦٠٪	٥٠٪
	٧٠٪	٨٠٪	٧٠٪
سيناريوهات الاختبار لنشاط التمويل متناهي الصغر			
القيمة المحققة فعلياً خلال الفترة المالية	٣٥٪	٤٠٪	٣٥٪
	٤٥٪	٥٥٪	٤٥٪
	٥٥٪	٦٥٪	٥٥٪

سوق رأس المال

قامت شركات إدارة المحافظ وصناديق الاستثمار باعتماد تطبيق السيناريوهات التالية طبقاً لصددمات في متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي معدلات الفائدة، معدلات التضخم، ومعدل الناتج القومي خلال الفترات الدورية الربع سنوية لعام ٢٠٢٠، وذلك كما هو موضح بالجدول، كما تم قياس تأثير تلك الصدمات على عدد من النسب المالية الواجبة الفحص

سوق رأس المال (شركات إدارة الأصول)

كشف الاختبار أن المؤسسات محل الفحص تتأثر بشكل غير مباشر بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ومعدل التضخم داخل مصر، بينما تتأثر بشكل مباشر وواضح بمعدلات الفائدة السائدة معتمدة في المقام الأول على مزيج المحفظة ذاتها، ومدى تنوعها ما بين أدوات الدخل ثابت وأدوات سوق رأس المال .

وفي حالة السيناريو الخاص بتخفيض أسعار الفائدة بمعدل ٢٠٠ نقطة أساس، أسفر الاختبار عن أن ٢٠٪ من الشركات قد تواجه مخاطر متوسطة، و ٢٠٪ قد تواجه مخاطر معتدلة، بينما نتج عن السيناريو الثاني- والخاص بارتفاع معدلات الفائدة بمعدل ١٠٠ نقطة أساس- أن ٩٠٪ من الشركات لن تواجه أي مخاطر، بينما ١٠٪ منها قد تواجه مخاطر معتدلة.

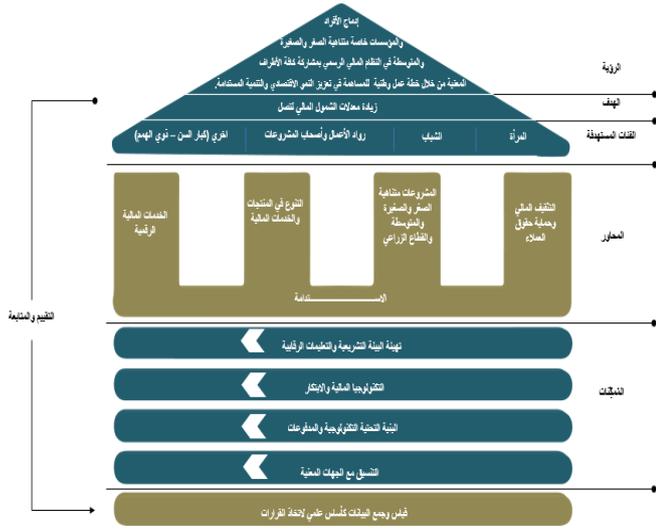
التوصيات

أظهر نتائج الاختبار وتحليل السيناريوهات قوة ومتانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، إلا أن هناك بعض النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار خلال الفترة القادمة مثل ضرورة العمل مع الجهات العاملة في القطاع على تطوير خطط استمرارية الأعمال، ودعم توجه الشركات نحو مزيد من التحول الرقمي في تنفيذ الأعمال في ظل معايير التباعد الاجتماعي واتجاه معظم دول العالم لتغيير نمط الأعمال.

هذا إلى جانب ضرورة متابعة بعض الشركات الأكثر عرضة لمخاطر تأثر الملاءة المالية بصورة مستمرة، وتحديد مدى الحاجة لزيادة رؤوس أموالها في العامين المقبلين، كما أن هناك شركات لم تستغل الطاقة الاستيعابية ورؤوس أموالها بصورة فعالة، وتحتاج إلى قيام الهيئة بمراجعة خطط النمو الخاصة بها، ومراجعة رؤيتها واستراتيجية المستقبلية، والوقوف على التحديات التي تقابلها.

كما تبين من نتائج الاختبارات أهمية تطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة معبرا عنه بالمخاطر الأخرى مثل الائتمان والسوق والسيولة، وذلك عن طريق تضمين الاختبارات لبعض السيناريوهات المتعلقة بأثر السمعة، بالإضافة إلى استخدام نتائج الاختبارات لتحديد ومراقبة والتحكم بمخاطر التركيز والأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في السوق التي قد تؤثر سلبا على تعرض الشركات لمخاطر التركيز، كما يتعين على الشركات أن تكون لديها سياسات وإجراءات مكتوبة، ومسؤوليات واضحة، مع التأكد من جودة البيانات ونظام إدارة المعلومات، وتخصيص الموارد الكافية لتطبيق الاختبارات. وأخيراً، من الهام المتابعة المستمرة لمعدلات السيولة التشغيلية والسريعة طرف جهات التمويل متناهي الصغر، مع ضرورة إيلاء الجهات مزيد من العناية بشأن التحسين المستمر لجودة المحفظة، وحجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيل.

مخطط بالرسم البياني التالي الذي يوضح الإطار العام المبدئي لاستراتيجية الشمول المالي كخطوة أولى في إعداد الاستراتيجية.



هذا وأنشأ البنك المركزي قاعدة بيانات الشمول المالي على جانب المعروض من الخدمات المالية، والتي تعتمد على استخدام الرقم القومي بالنسبة للمصريين كأساس لجمع البيانات من مقدمي الخدمات المالية ويجري حالياً تنقيح البيانات على أن يتم نشر المؤشرات الأساسية لقاعدة بيانات الشمول المالي بشكل دوري. وجدير بالذكر أن إطار الشمول المالي سوف يتضمن نسبة المواطنين والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية ويحتفظون بحسابات إما بالبنوك أو البريد المصري بناء على نتائج المسح الميداني للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القطاع الرسمي وغير الرسمي).

وفيما يلي عرض يوضح مساهمة الإطار العام للشمول المالي في أهداف التنمية المستدامة الدولية ورؤية مصر ٢٠٣٠:

أهداف أجندة التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) المرتبطة بالإطار العام للشمول المالي بالبنك المركزي المصري	محاور ومكونات الإطار العام للشمول المالي بالبنك المركزي المصري	
جودة الحياة - اقتصاد قوي - عدالة واندماج	التكثيف المالي وحماية حقوق العملاء	المحاور
اقتصاد قوي - جودة الحياة - الاستدامة البيئية	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي	
جودة الحياة - عدالة واندماج - معرفة وابتكار	التنوع في المنتجات والخدمات المالية	المكونات
الاستدامة البيئية - عدالة واندماج - معرفة وابتكار	الخدمات المالية الرقمية	
السلام والأمن - الحوكمة - المكاتب الريادية	تهيئة البيئة التشريعية والتعليمات الرقابية	
معرفة وابتكار - جودة الحياة	التكنولوجيا المالية والابتكار	
معرفة وابتكار - جودة الحياة - عدالة واندماج	البنية التحتية التكنولوجية والمدفوعات	
السلام والأمن - الحوكمة - المكاتب الريادية	التنسيق مع الجهات المعنية	

القسم الثالث: الشمول المالي والبنية التحتية المالية:

أولاً: الشمول المالي:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وذلك بإتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم^{٨٠}.

وفي سبيل تعزيز الشمول المالي اتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي والتي تقوم بدور محوري في التنسيق سواء على المستوي المحلي والإقليمي والدولي بهدف توحيد الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي. وتعزيزاً لدور البنك الريادي في مجال الشمول المالي على المستوي الدولي، تسلم البنك المركزي المصري في سبتمبر ٢٠١٩ رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولي للشمول المالي، وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري عضواً فاعلاً بالتحالف منذ عام ٢٠١٣، وتتيح هذه العضوية الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتبادل الخبرات العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم عن ٩٠ دولة.

وفي سياق متصل ونحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي، إصدار البنك المركزي تعليمات بشأن إنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه، وتتولى عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، كما تم حث البنوك على تطوير استراتيجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في الإتاحة، والاستخدام، والجودة.

وفي إطار وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد وتصميم استراتيجية وطنية للشمول المالي اعتماداً على قياس مستوياته على جانبي العرض والطلب والذي سوف يساهم في وضع الأطر والسياسات الداعمة لتضمين المواطنين داخل المنظومة المالية الرسمية، بادر البنك المركزي بإنشاء اللجنة العليا للشمول المالي بالبنك المركزي^{٨١}، وجاري تنفيذ مسح ميداني على جانب الطلب للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القطاع الرسمي وغير الرسمي)، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على عينة ممثلة لمحافظة الجمهورية، وأحد بيوت الخبرة الدولية في ذلك المجال. ولقد شارك أعضاء اللجنة سالف الذكر في تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات، فضلاً عن الاتفاق على المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، التي وضعت وفقاً للمؤشرات الدولية الصادرة في ذات الشأن.

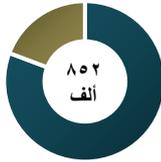
وبناء على نتائج المسح الميداني ودراسة الفجوات على جانب المعروض من الخدمات المالية، سيتم صياغة الإطار العام للشمول المالي والذي يركز على أربعة محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام بالإضافة إلى مجموعة من المكونات تتمثل في تهيئة البيئة التشريعية والتعليمات الرقابية، التكنولوجيا المالية والابتكار، البنية التحتية التكنولوجية والمدفوعات، والتنسيق مع الجهات المعنية. وخلال كافة مراحل إعداد وتصميم الاستراتيجية، يجري اعتماد آلية للتقييم والمتابعة لضمان التنفيذ وفق ما هو

^{٨٠} تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

^{٨١} وزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الهيئة العامة للرقابة المالية، البريد المصري، وزارة التضامن الاجتماعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني وبنك ناصر الاجتماعي.

المنطقة، واستكمالاً للمجهودات التي يبذلها البنك المركزي لبناء قدرات المجلس القومي للمرأة في مجال تأهيل مدربين على الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتوعية المالية، تم عقد جلسات تدريبية عن موضوع محفظة الهاتف المحمول بحضور ٧٠ متدرب من مكاتب المجلس ممثلين عن ٢٧ محافظة. حيث من المقرر الوصول الي أكثر من ١٠٠ ألف سيدة خلال عام ٢٠٢٠.

عدد المستفيدين



■ منشور تعريفي ■ ندوات تثقيفية

هذا وقد تم البدء في تنفيذ بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة للربط بين أنشطة مبادرة رواد النيل وأنشطة الوزارة في مجال ريادة الأعمال والتثقيف المالي لخلق نقاط تواجد بمراكز الشباب وتدريب مدربي الوزارة على أسس ريادة الأعمال، حيث ستقوم هذه النقاط بتقديم خدمات تطوير الأعمال على أن يتضمن نطاق عملها نشر ثقافة الشمول المالي والترويج للخدمات المالية للبنوك، وتم تدريب ٣٠ موظف من وزارة الشباب للقيام بهذا الدور، فضلاً عن دعم قطاع التمويل متناهي الصغر من خلال تبني مبادرة لبناء القدرات المؤسسية وعلى الأخص بالنسبة لجمعيات التمويل متناهي الصغر فئة (ج).

٣. بناء قدرات القطاع المصرفي

■ قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر بعمل جلسة تعريفية للرد على استفسارات لجنة الشمول المالي باتحاد بنوك مصر بخصوص القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ وإجراءات العناية الواجبة المبسطة الخاصة بذات العملاء الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ نوفمبر ٢٠١٨ وكيفية تطبيقها.

■ إنشاء قاعدة بيانات بالأسئلة المتكررة الخاصة بمبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة SME's FAQ وذلك بغرض توفير المزيد من الإيضاحات حول مبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

■ الانتهاء من إعداد وطرح شهادة خبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة Certified Expert in SME Finance في المعهد المصرفي المصري والتي تستهدف العاملين بقطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك بالتعاون مع الاعتماد من مؤسسة Frankfurt School of Finance and Management. هذا وجاري حالياً تدريب عدد ١٠٠ موظف من البنوك للمستوي الأول.

■ الاستمرار في تقديم برنامج شهادة أخصائي تطوير الأعمال من خلال المعهد المصرفي المصري وذلك لإكساب الأخصائي المعارف والمهارات المرتبطة بتقديم الخدمات الغير مالية، هذا وقد تم حتى الآن تدريب نحو ٩٠ أخصائي تطوير أعمال تابعين للبنوك.

ب. حماية حقوق العملاء

شدد البنك المركزي على ضرورة التزام البنوك بتعليمات حماية حقوق عملاء البنوك التي صدرت خلال عام ٢٠١٩ ووضعها حيز التنفيذ من جانب البنوك العاملة في مصر.

المحور الأول: التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء

أ. التثقيف المالي

يعمل البنك المركزي المصري علي ثلاث محاور رئيسية في مجال التثقيف المالي:



١. التثقيف والتوعية المالية للمواطنين

اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بغرض نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة، حيث قامت البنوك خلال فعاليات الشمول المالي عام ٢٠١٩ التي أقرها البنك المركزي بعقد ندوات تثقيفية وتوزيع منشورات استفاد منها نحو ٨٥٢ ألف مواطن .

وعلى صعيد آخر، نفذ البنك المركزي مجموعة من ندوات التثقيف المالي داخل بعض من الجامعات الحكومية والخاصة بحضور حوالي ٢٠٠٠ طالب وطالبة. كما استضاف البنك المركزي بمقره الرئيسي عدد من طلاب الجامعات الحكومية، حيث تم تقديم برنامج تأهيلي لإكسابهم المعرفة بجميع إدارات ونطاق أعمال البنوك المركزية، وشمل البرنامج ندوة للثقافة المالية وزيارة متحف النقود داخل مقر البنك المركزي بحضور حوالي ١٠٠ طالب وطالبة، وفي إطار تداعيات فيروس كورونا المستجد، تبنى البنك المركزي توجيه البنوك بالعمل على تقديم التوعية المالية من خلال القنوات البديلة والمتمثلة في الموقع الإلكتروني للبنك أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي لضمان الوصول إلى أكبر عدد من المواطنين.

٢. بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة

استضاف البنك المركزي المصري برنامج الريادة في الشمول المالي (8 Questions Method Training) الذي تنظمه كلية فلتشر بجامعة تافتس الأمريكية، بهدف توحيد الرؤي والمفاهيم عند صانعي القرارات حول وضع استراتيجية وإطار عام للشمول المالي في مصر، انعقد البرنامج خارج الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى، بمشاركة البنك المركزي المصري والعديد من الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة منها: وزارة المالية، والهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة التضامن الاجتماعي ممثلة في بنك ناصر الاجتماعي، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهيئة البريد بالإضافة إلى مشاركين من خارج مصر من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومن الأردن وبنجلاديش، وقد أسفر البرنامج عن تطوير ٩ سياسات للشمول المالي تشمل موضوعات (حماية حقوق العملاء والثقافة المالية، تمكين المرأة، الشباب وريادة الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الفئات المستبعدة، الخدمات الرقمية، تعزيز الشمول المالي في المناطق النائية، شركات التمويل متناهي الصغر، تعزيز الشمول المالي في المناطق النائية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

كما تضمن البرنامج تدريباً للمدربين من البنك المركزي المصري على صنع السياسات المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، بهدف اكتساب الخبرات في هذا المجال الهام ونقلها للعاملين في المؤسسات المعنية بالسوق المصري، ودول

أربعة محاور رئيسية وهي مراكز خدمات تطوير الأعمال، نقل المعرفة، النوعية والتدريب وبرامج حضانات الأعمال، وفيما يلي نتائج أنشطة وبرامج المبادرة:



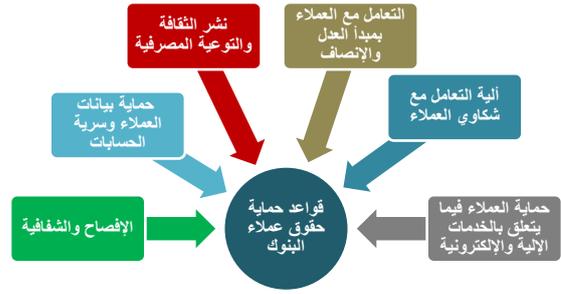
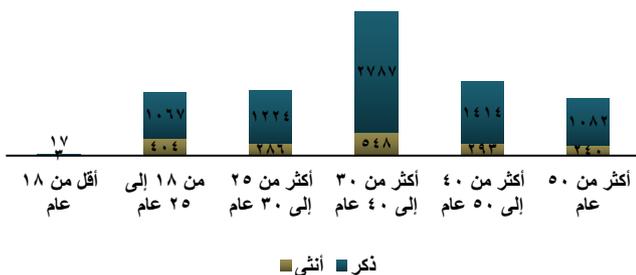
➤ منصة الدعم الفني Enablers Platform: تم البدء في تطوير منصة رقمية لتقديم الخدمات غير مالية/الخدمات الاستشارية التي تتطلبها الشركات الناشئة والصغيرة في ٦ مجالات: الاستشارات القانونية، المحاسبة والضرائب، الموارد البشرية، التسويق، التأهيل للتصدير، الدخول في منظومة المشتريات الحكومية وذلك بالتعاون بين الوكالة الألمانية GIZ والمعهد المصرفي ومن المتوقع الانتهاء من تلك المنصة نهاية عام ٢٠٢٠.

➤ استمرار العمل على تطوير منصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذا ربط النظام الآلي لكافة مراكز تطوير الأعمال بالمنصة وتطويره لاستخراج تقارير تحليلية تفصيلية بالخدمات غير المالية المقدمة، حيث بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز تطوير الأعمال حوالي ٩٦٠٠ عميل بتقديم أكثر من ٢١ ألف خدمة في الفترة من يوليو ٢٠١٩ وحتى يونيو ٢٠٢٠.

خزنة خدمات مراكز تطوير الأعمال من تاريخ بدء التشغيل في يوليو ٢٠١٩ حتى يونيو ٢٠٢٠



توزيع المستفيدين لخدمات مراكز تطوير الأعمال



المحور الثاني: تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مبادرات لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: استمرار سريان مبادرات البنك المركزي والتي بدأت منذ ١١ يناير ٢٠١٦ لتشجيع البنوك على ضخ تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار عائد مخفضة، بالإضافة إلى استمرار الضمانة المصدرة من البنك المركزي في عام ٢٠١٨ بقيمة ٢ مليار جنيه لشركة ضمان مخاطر الائتمان لقيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تحفيز البنوك على منح التسهيلات الائتمانية لتلك الفئات.

فيما يلي نتائج المبادرة على زيادة حجم التمويل الممنوح من البنوك للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:



➤ دعم التمويل متناهي الصغر:

وافق مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٩ علي تمويل المرحلة الأولى من برنامج الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للترقية المؤسسية لعدد ٤١ من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة (ج) ذات المحافظ النشطة (من ٤ وحتى ١٠ مليون جم) والتي لديها قدرة مستقبلية للتوسع لترقيتها من الفئة (ج) إلى الفئة (ب)، وذلك بغرض جعلها أكثر جذباً للبنوك والمستثمرين، من خلال العمل على خمس محاور رئيسية: (١) توفير النظم الآلية، (٢) صياغة السياسات وإجراءات العمل، (٣) بناء القدرات المؤسسية للعاملين، (٤) التوافق مع متطلبات الحوكمة، (٥) تيسير حصول الجمعيات على التمويل، وقد تم تشكيل لجنة تضم مختلف الجهات المعنية بالتمويل متناهي الصغر (البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، وجهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبعض شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر) لتكون مسؤولة عن إطلاق البرنامج وتنفيذه ومتابعته بالجودة والكفاءة المطلوبة.

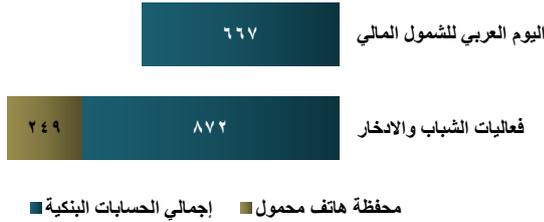
➤ مبادرة رواد النيل:

استمرار تنفيذ برامج وأنشطة مبادرة "رواد النيل" والتي أطلقها البنك المركزي في ١٧ فبراير ٢٠١٩ بالشراكة مع عدد من الجهات المحلية والدولية وتنفيذها جامعة النيل كأول جامعة من الجامعات التي شاركت في تنفيذ المبادرة بهدف دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة وجذب الشباب لتبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات صغيرة ناجحة، من خلال

➤ التمويل المستدام:

- القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي

○ حرصاً من البنك المركزي على تسهيل حصول العملاء على المنتجات والخدمات المصرفية، فقد تم إصدار القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي، وذلك بهدف تيسير تعاملات المواطنين مع البنوك، وتهيئة البيئة الرقابية وإرساء قواعد تخفيف متطلبات إجراءات العناية الواجبة للتعرف على هوية العملاء الواردة بإجراءات العناية الواجبة الخاصة بمنتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي أسفر على قيلم بعض البنوك بإصدار منتجات للشباب والشركات الفرعية لدى مقدمي خدمات الدفع وميسري عمليات الدفع الإلكتروني.



- المنتجات المصرفية للشباب والمرأة والمزارعين

في إطار حرص البنك المركزي على توجيه البنوك على ضرورة توفير وتصميم المنتجات التي تلبي احتياجات شرائح العملاء المختلفة، فقد تم توفير حزمة من المنتجات على النحو التالي:

- منتجات للشباب تتمثل في:
 - حساب توفير بعائد مميز، بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى إصدار بطاقات مدينة ودائنة مصممة لهم بدون مصاريف وخصومات مع عدد من التجار، فضلاً عن توفير فتح حساب لأصحاب المشاريع الناشئة مع توفير خصومات على التحويلات وإصدار الشيكات واستخدام الخدمات البنكية عبر الإنترنت والموبايل.
 - منتجات للمرأة تتمثل في:
 - حساب بكرة وهو عبارة عن حساب توفير يتم إيداع مبالغ بشكل دوري في صورة أقساط ثابتة شهرية قد تصل إلى ١٠ سنوات بناء على رغبة العميلة وبعد انتهاء المدة تحصل على أصل المبلغ والعائد التراكمي مع توفير ميزة التأمين على الحياة مع توفير قنوات مختلفة للإيداع في الحساب ممكن من خلال خدمة فوري، فضلاً إمكانية الاقتراض بضمانه.
 - قرض المرأة المعيلة بحد أدنى ١٠٠٠ جنية لقيمة القرض وحد أقصى ١٠ آلاف جنيه على أن يكون الغرض من طلب القرض تمويل مشروع متناهي الصغر قائم أو إنشاء مشروع جديد. وتصل مدة القرض من ١٢ شهراً إلى ٢٤ شهراً، تسدد على أقساط شهرية أو ربع سنوية في ضوء النفقات النقدية للمشروع، مع إمكانية السداد المعجل.
 - حساب توفير بدون مصاريف بأعلى عائد مطبق على حسابات التوفير، تخفيض المصاريف والعائد في حال الرغبة في الحصول على قرض
 - بطاقات مدينة ودائنة تتضمن حوافز على الاستخدام، خصومات لدى التجار، التأمين على الحياة مجاناً بمبلغ ٢٥ ألف جنيه، بالإضافة إلى إمكانية تقسيط الحركات لفترة تصل إلى ٣ سنوات بمعدل عائد بسيط

يعمل البنك المركزي المصري حالياً على إرساء قواعد و خارطة طريق "التمويل المستدام" بالقطاع المصرفي المصري وذلك بصورة تتماشى مع استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، كما يدعم في سياساته للسنوات القادمة على توجيه دفة الإقراض نحو تمويل مشاريع تحقق "التنمية المستدامة" وذلك عن طريق البحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو بشكل مسئول وفعال وضمن والربحية، وذلك لان مفهوم التمويل المستدام يكفل للبنوك تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بالتوازي مع مراعاتها لأبعاد البيئة والمجتمع والحوكمة. كما يستهدف البنك المركزي حث البنوك العاملة بالسوق المصري علي خلق الفرص بدلاً من التركيز فقط على التقليل من المخاطر وكذلك تعزيز الدور الأساسي للبنوك في تمويل المشروعات بما يكفل تحقيق المصلحة لكل الأطراف سواء المودعون أو المقترضون والاقتصاد ككل. دون الإضرار بالبيئة المحيطة وبشكل يراعي البعد الاجتماعي للشرائح الأقل دخلاً وكذلك تطبيق ممارسات الحوكمة

المحور الثالث: التنوع في المنتجات والخدمات المالية

- فعاليات الشمول المالي

في إطار نجاح تجربة اليوم العربي للشمول المالي عام ٢٠١٨، قام البنك المركزي بتخصيص ٤ فعاليات اعتباراً من عام ٢٠١٩ تزامناً مع الاحتفالات بمناسبة عالمية، حيث تم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً، حيث بلغ إجمالي الحسابات التي تم إصدارها للمواطنين خلال فعاليات الشباب والإدخار نحو ٨٧٢ ألف حساب مقارنةً بنحو ٦٦٧ ألف حساب في اليوم العربي للشمول المالي، بالإضافة إلى إصدار نحو ٢٤٩ ألف محفظة هاتف محمول.

- مجموعات الإدخار والإقراض

○ تهدف مجموعات الإدخار والإقراض إلى تشجيع الإدخار وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية من خلال الهاتف المحمول، حيث يعتمد المشروع على الاتفاق بين مجموعة من الأفراد (١٥-٢٠) سيدة على ادخار مبلغ من المال بصفة دورية يتم تحويله إلى محفظة الهاتف المحمول للمجموعة والتي تتولى رئاسة المجموعة إدارتها، حيث يتم استخدام تلك الأموال في الإدخار والإقراض.

○ وافق مجلس إدارة البنك المركزي خلال عام ٢٠٢٠ على رعاية ودعم المرحلة الأولى من التوسع بمشروع مجموعات الإدخار والإقراض بعدد ٧ محافظات والذي يستهدف ١٠٠ ألف سيدة، بهدف وضع نظام تشغيلي يربط مجموعات الإدخار والإقراض بالقطاع المالي الرسمي وسلاسل القيمة المضافة بهدف التمكين المالي والاقتصادي والاجتماعي للسيدات المستبعدات مالياً، وخلق فرص عمل وتهيئة بيئة ريادة الأعمال في ضوء نجاح المرحلة التجريبية وما أظهرته من نتائج. و جدير بالذكر أن المرحلة التجريبية قد تكونت من خمس مجموعات بإجمالي ١٠٠ سيدة تم إلحاقهم جميعاً في القطاع المالي الرسمي حيث وصل متوسط الإدخار بنهاية الدورة الواحدة للمجموعة حوالي ١٩٢٠٠ جنيه، بالإضافة إلي ذلك وصلت نسبة القروض بين أعضاء المجموعات حوالي ٤٠٪. بمتوسط ٧٠٥ جنيه للعضوة، وقد سمح التحول الرقمي لمجموعات الإدخار والإقراض للعضوات الاستفادة من المحافظ الإلكترونية في مدفوعات أخرى مثل فواتير المياه والكهرباء وتحويل الأموال.

- إطلاق أحد البنوك برنامجاً للتمويل متناهي الصغر خاص بالمرأة المصرية بالتعاون مع صندوق تحيا مصر بمبلغ وقدره ٢٥٠ مليون جنية (مشروعات دوارة) لمساعدتها حتى تصبح عنصراً فعالاً في المجتمع بديلاً من متلقيه للدعم وذلك على حسب طبيعة أنشطة كل محافظة.

- توفير فترة سماح لقروض المرأة خلال فترة الحمل / منح تغطية تأمينية مجانية ضد مرض سرطان الثدي، مع توفير التدريب اللازم بشبكة الفروع وخاصة في مناطق الدلتا والصعيد على كيفية إيلاء عناية خاصة لتسهيل إجراءات الحصول على كافة الخدمات المصرفية والاستشارات المالية للمشروعات التي تقوم المرأة بالمشاركة في ملكيتها وإدارتها.

○ منتجات للمزارعين تتمثل في:

التنسيق مع البنك الزراعي المصري لتحويل كارت الفلاح (Farmer Card) ٦ مليون كارت - من كارت حيازة فقط الى بطاقة مصرفية مدفوعة مقدماً مزدوجة التطبيقات بالمشاركة مع وزارة الزراعة (Co-Branded Card) وبالتوافق مع متطلبات إصدار بطاقات الدفع الوطنية "ميزة"، وقد تم الاتفاق على خريطة عمل خاصة بهذا المشروع بين البنك الزراعي وشركة بنوك مصر وشركة E-finance.

قيمة المبالغ المدفوعة إليها بهذه الوسيلة أو رد جزء منها وذلك بعد موافقة وزير المالية، كما منح القانون المخاطبين بأحكامه فترة كافية لتوفيق الأوضاع.

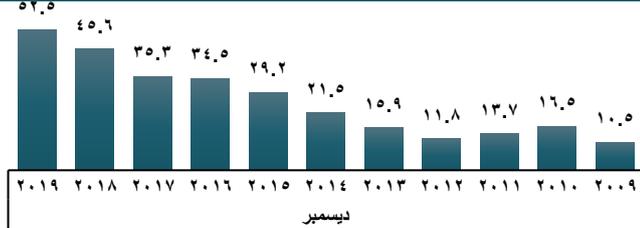
واستكمالاً للجهود المبذولة في تطوير الإطار القانوني والتشريعي، قام البنك المركزي المصري بإعداد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد، وبالفعل قد صدّق السيد رئيس الجمهورية على القانون رقم "١٩٤" لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون "البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي"؛ وتم نشره في الجريدة الرسمية في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، والذي يتضمّن باباً كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، بهدف مواكبة التطور السريع الذي يتم في مجال المدفوعات على مستوى العالم، وزيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي، وكذا إضافة عدد من المواد الجديدة التي تشجع تقديم المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية، وإضافة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع إلى الجهات المخاطبة بأحكام القانون.

وقد تم إعداد القانون استناداً إلى أفضل الممارسات والأعراف الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى وضع إطار تنظيمي للجهات العاملة في تشغيل نظم الدفع وتقديم خدمات الدفع، تلتمز بموجبه تلك الجهات بالضوابط والقواعد التي يصدرها البنك المركزي المصري في هذا الشأن، ورفع مستوى أداء الجهاز المصرفي وتحديثه وتطويره ودعم قدراته التنافسية، بما يؤهله للمنافسة العالمية، وتعزيز حوكمة واستقلالية البنك المركزي المصري بما يكفل تفعيل دوره وتحقيق أهدافه، وأيضاً تنظيم الرقابة والإشراف على نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، ووضع الأطر القانونية لتنظيم إصدار وتداول العملات الرقمية، كما أن القانون يدعم التوجه إلى المعاملات الإلكترونية وفتح السوق المصري لجذب الاستثمارات المختلفة في مجال خدمات الدفع. ومما لا شك فيه أن ما يتم بذله من جهود لتهيئة البنية التشريعية والقانونية سيسهم بشكل كبير في التحول إلى اقتصاد رقمي، وزيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

٢- إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية

في إطار تطوير البنية التحتية لقبول المعاملات المالية الرقمية وسوق المال، وحيث يُعد "نظام التسوية اللحظية" الذي يديره البنك المركزي العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، حيث يقوم بوظيفة "التسوية" فقد انتهى قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات في أكتوبر ٢٠١٨ من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تطوير الإصدار الحالي لنظام التسوية اللحظية لتسوية المدفوعات بالجنبة المصري لتضمين مجموعة من التحسينات والوظائف الجديدة وأهمها التسوية بالعملات الأجنبية، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الثانية وإطلاق مشروع نظام التسوية اللحظية الجديد متعدد العملات لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٢١، وقد بلغت قيمة المدفوعات بين البنوك على هذا النظام ٥٢,٥ تريليون جنبة خلال عام ٢٠١٩ بمعدل نمو عن عام سابق بقيمة ١٥٪ والذي يعد مؤشر قوى على كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية.

قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية ٢٠١٩-٢٠٠٩ (بالمليار جنيه)



ثانياً: البنية المالية التحتية (نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات):

تُعد أنظمة الدفع من أهم مكونات البنية الأساسية لعمل القطاع المصرفي وكفاءة أداءه، والتي تُسهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي وتعزيز سلامة واستقرار النظام المالي، ومن ثمّ دعم النمو الاقتصادي، وذلك نظراً لأن أنظمة الدفع من أهم القنوات التي يتم من خلالها نقل النقود بين المؤسسات المالية سواء المصرفية أو غير المصرفية، فضلاً عن أنها تتيح للعملاء استخدام القنوات والوسائل الإلكترونية في الدفع، مما يسهم في الارتقاء بمعايير وجودة الخدمات المقدمة لهم وإتاحة قدر أوسع من الفاعلية في تنفيذ معاملاتهم المصرفية بشكل فوري ومباشر، حيث أسهم توفير عدد من نظم ووسائل وقنوات الدفع الإلكتروني الأمانة في احتواء تداعيات جائحة كورونا بشكل كبير في الفترة الأخيرة.

ولتحقيق بنية تحتية قوية لنظم الدفع في مصر - بما تحتويه من إطار قانوني وتشريعي - تستطيع تحمل مثل هذه الصدمات، كان لا بد من تصافر جهود الدولة من كافة الأطراف ذات الصلة سواء كانت مؤسسات الدولة ووجهاتها الحكومية أو الجهات المعنية من القطاع الخاص، من أجل نجاح منظومة الدفع القومية والتي تهدف تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي والتحول إلى مجتمع لا نقدي، وتحقيقاً لتلك الرؤية والهدف فقد تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسة السيد رئيس الجمهورية في عام ٢٠١٧ وهو إن دل فإنما يدل على مدي أهمية نظم الدفع ووضعها كأولوية ضمن استراتيجية الدولة.

المجلس القومي للمدفوعات

في ضوء الأهمية المتزايدة لنظم الدفع، أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية بتحقيق أهداف واختصاصات المجلس ومنها؛ خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، مما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وقد قام المجلس بوضع الإطار العام للتحول إلى نظام المدفوعات غير النقدية كي يتم من خلاله تطوير أنظمة الدفع الحالية على النحو الذي يكفل التحول إلى الاقتصاد الرقمي المنشود، والذي يتضمّن عدداً من المحاور، ووفقاً لهذا الإطار قام المجلس خلال جلساته بإصدار العديد من القرارات الهامة التي أسهم تنفيذها في تحقيق تطور ملحوظ على أرض الواقع في نظم الدفع وفي مستوى الخدمات المالية التي يتم تقديمها للمواطنين، وكذلك في تحقيق المزيد من الاستقرار المالي.

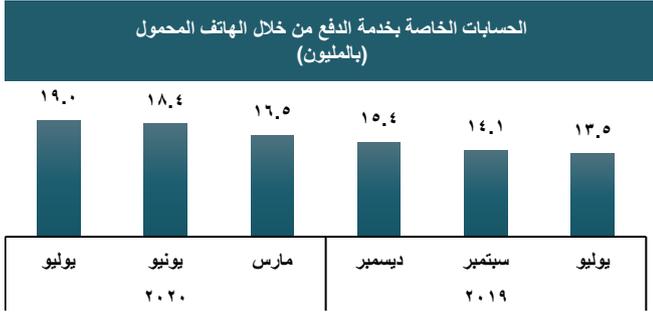
هذا وقد تم على مدار الأعوام القليلة الماضية بذل مجهودات كبيرة على جميع الأصعدة سواء على مستوى الإطار القانوني والتشريعي أو على مستوى تطوير البنية التحتية، لتحقيق التحول الرقمي ومن أهمها الآتي:

١- تطوير الإطار القانوني والتشريعي

على صعيد تطوير الإطار القانوني والتشريعي، فقد صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار "قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي" ٨٢، وقد روعي في إعداد القانون ولائحته التنفيذية بُعد الشمول المالي ومبدأ التطبيق المتدرج، وقابلية التنفيذ على أرض الواقع، ويهدف القانون ولائحته التنفيذية إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية، ملزم لكل من القطاع العام والخاص، علاوة على التشجيع على الاستفادة من المزايا التي يقدمها القانون، فقد أتاح القانون للجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور أن تمنح حوافز إيجابية للسداد بوسائل الدفع غير النقدي، بما في ذلك تقرير تخفيض على

^{٨٢} تم نشر القانون في الجريدة الرسمية في ١٦ أبريل ٢٠١٩، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون وتم نشره في الجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

٣- خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول



٦- استراتيجية البنك المركزي في مجال صناعة التكنولوجيا المالية

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، وفي ضوء حرص مصر على مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية الحيوي، فقد انتهج البنك المركزي سياسة قائمة على إحداث التوازن بين الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، مع ضمان حماية الاستقرار المالي، وحقوق العملاء، ولهذا السبب فقد قام البنك المركزي بإعداد استراتيجية البنك في مجال صناعة التكنولوجيا المالية، والتي تم صياغتها باعتبار أهم العوامل التي ساعدت في انتشار التكنولوجيا المالية، مثل وجود عدد كبير من العملاء الذين يعانون من نقص الخدمات ومزايا جانب العرض (زيادة الطلب وقلة العرض)، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات العالمي في مجال التكنولوجيا المالية الذي تجاوز ٥٤ مليار دولار أمريكي والذي من المتوقع أن تصل إيرادات التكنولوجيا المالية العالمية إلى ٢٦٥ مليار دولار أمريكي.

كما تم إعداد الاستراتيجية في إطار عدة معايير حاكمة والتي من أهمها تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وإطلاق العنان للابتكار، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وموطن للجلب القادم من الخدمات المالية وتطوير المواهب والابتكار والمساهمة في تطوير عقلية الريادة، وتلبية تطلعات المشاركين في السوق المصري، مثل خفض التكاليف وتعظيم العوائد، والحد من المخاطر، وتوفير فرص أكبر للابتكار، وتيسير الحصول على البيانات ومعالجتها، والحد من مخاطر المتعلقة بغسل الأموال والأمن السيبراني، بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية جديدة.

وقد حددت استراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار عدة مبادرات رئيسية للبدء الفوري في تنفيذها، والتي من أهمها تأسيس صندوق دعم الابتكارات (FinTech Fund) لتمويل الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، برأسمال قيمته ١ مليار جنيه ممول من البنك المركزي المصري، وإنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech Sandbox) لتوفير بيئة اختبار رقابية لإطلاق المزيد من ابتكارات التكنولوجيا المالية والحد من المخاطر المصاحبة لها، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية (FinTech Hub) والذي يعمل كمحطة واحدة لجميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك لتقديم الدعم للابتكارات الجديدة، والتعاون مع مراكز التكنولوجيا المالية الأخرى على مستوى العالم، مما يساعد في النهاية على الترويج للتكنولوجيا المالية في مصر محلياً وعالمياً، كما تم إنشاء بوابة التكنولوجيا المالية التي تمثل البوابة الإلكترونية لمركز التكنولوجيا المالية، والتي تُسهل التوفيق بين جميع الأطراف في النظام البيئي داخل وخارج مصر، حيث أثبتت الدراسة الخاصة بالبنك المركزي بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في هذا المجال، أن كل ١ جنيه مصري يتم استثماره في التكنولوجيا المالية يزيد ٢ جنيه مصري من الناتج المحلي الإجمالي وكل وظيفة تم توفيرها في التكنولوجيا المالية تدعم ٦ وظائف أخرى.

تعد خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول من أهم أنظمة وخدمات الدفع المؤثرة بشكل كبير على تحقيق الشمول المالي ومن ثم الاستقرار المالي، فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" ووصل عدد حسابات الهاتف المحمول بالخدمة الي ١٩ مليون حساب محفظة هاتف محمول في نهاية يوليو ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي قدره ٤١٪ (مقارنةً بشهر يوليو ٢٠١٩). كما بلغت قيمة المعاملات الشهرية للمحافظ نحو ٩,٦ مليار جنيه مصرياً في يوليو ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٩٣٪ عن نهاية فبراير ٢٠٢٠، كما بلغ عدد العمليات الشهرية للمحافظ نحو ١٠,٩ مليون عملية في شهر يوليو ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٧٦٪ عن نهاية فبراير ٢٠٢٠ أو ما قبل بدء تداعيات جائحة كورونا مباشرة.

هذا ويدل ما تم تحقيقه من زيادة كبيرة في نسب النمو الخاصة بخدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول خلال الفترة الأخيرة على نجاحها في اكتساب ثقة المواطنين في مصر واعتمادهم عليها بشكل كبير في إجراء معاملاتهم المالية اليومية كالتحويل ودفع الفواتير والشراء من التجار والإنترنت. بالإضافة الي ذلك فإن اعتماد البنك المركزي - بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - إجراءات مبسطة للتعرف على هوية عملاء الخدمة كان لها عامل كبير في هذا النمو، والذي برزت أهميته الكبيرة في ظل جائحة كورونا - خاصة مع وضع قواعد استثنائية للتسجيل الذاتي (الإلكتروني) للعملاء الجدد - لإقبال نسبة كبيرة من العملاء على فتح حساب محفظة الهاتف المحمول بشكل إلكتروني دون الذهاب إلى مقر البنك أو مقدمي الخدمة وتجنباً لمخاطر الإصابة، الأمر الذي أثبت نجاحاً وخطوة هامة في تحقيق استراتيجية البنك المركزي لتطبيق الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد الرقمي.

٤- خدمة الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً

القواعد التي اعتمدها البنك المركزي في مايو ٢٠١٩ تمثل خطوة للتيسير على المواطنين في استخدام وسائل الدفع غير النقدية، كما تدعم هذه القواعد أهداف الشمول المالي وتسهل سداد المدفوعات الحكومية الإلكترونية، وتعتبر البطاقات المدفوعة مقدماً أحد أهم وأبرز الوسائل التي يمكن أن تيسر على المواطنين استخدام وسائل الدفع غير النقدية؛ لما لها من قدرة على جذب شريحة جديدة من العملاء دون الحاجة لوجود حساب مصرفي قائم بالفعل، وكذا إمكانية استلام وتفعيل البطاقة فور شرائها؛ واعتماد وكلاء البنوك للقيام بعمليات التعرف على هوية العملاء وشحن البطاقات أو الخصم منها وما لذلك من آثار إيجابية في زيادة قبول بطاقات الدفع الإلكترونية لدى العديد من الجهات والهيئات، وكذا إقبال المواطنين على استخدامها وتحفيز استخدام وسائل الدفع غير النقدية ونشر قبول المدفوعات الإلكترونية الذي من شأنه المساهمة في تحقيق الشمول المالي.

٥- معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية

أصدر البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٩ القواعد الخاصة بمعايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية، والتي من شأنها تيسير المدفوعات للعملاء من خلال الخدمات اللاتلامسية وزيادة قبول بطاقات الدفع الإلكترونية لدى التجار نظراً للعديد من المزايا للعملاء الأفراد والتجار والتي نذكر منها سهولة وسرعة عملية السداد للعملاء (Tap & Go)، تنوع وسائل السداد بما يناسب العملاء، الأمان التام للعميل والتاجر فيما يخص تلك العمليات، عدم حاجة العميل لإدخال الرقم السري لأداة الدفع الإلكترونية للمعاملات الصغيرة.

وأيضاً حرصاً من الدولة على مراعاة كبار السن وتقديرها لهم، قام البنك المركزي بإلغاء كافة الرسوم الخاصة بعمليات السحب النقدي لبطاقات المعاشات لمدة ٦ أشهر بما يوفر نحو ٢٠٠ مليون جنيه لأصحاب المعاشات، حيث يمكن لأصحاب المعاشات سحب معاشهم الشهري كاملاً بدون أي رسوم مهما كانت بسيطة.

- إصدار البطاقات اللائحة مجانية لمدة ٦ أشهر:

قام البنك المركزي بالتوجيه للبنوك العاملة بمصر لإصدار هذه البطاقات مجاناً لمدة ٦ أشهر، وذلك بهدف تقليل التعاملات بالنقد الورقية والاستفادة بكل مميزات الكارت حيث تم إصدار نحو مليون ونصف بطاقة مجاناً للمواطنين.

- إطلاق مبادرة السداد الإلكتروني:

أطلق البنك المركزي "مبادرة السداد الإلكتروني" لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية، يستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم حالياً نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع. وحدد البنك المركزي مواصفات قياسية لنقاط البيع الإلكترونية التي سيتم نشرها لتدعم المعاملات اللائحة وتناسب ظروف العمل في المناطق النائية وتضمن سرعة وأمان تنفيذ المعاملات، حيث من المستهدف نشر عدد ١٠٠,٠٠٠ نقطة بيع إلكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي المصري وذلك لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية.

أما فيما يخص رمز الاستجابة السريع فيستهدف البنك المركزي المصري نشر عدد ٢٠٠,٠٠٠ رمز استجابة سريع لدي التجار والشركات مع تخصيص برامج تحفيزية للبنوك، كما ستقوم البنوك المصدرة بتقديم حوافز للعملاء لاستخدام أدوات الدفع الإلكترونية الخاصة بها في عمليات الشراء.

- إطلاق مبادرة لنشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية:

أطلق البنك المركزي مبادرة لنشر عدد كبير من ماكينات الصراف الآلي الجديدة بكافة المحافظات في موعد أقصاه ديسمبر ٢٠٢١، وذلك في إطار اهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين في شتى أنحاء الجمهورية، وتهدف المبادرة إلى نشر ما يقرب من ٦,٥٠٠ ماكينة صراف آلي جديدة بالإضافة إلى الـ ١٣,٦٠٠ ماكينة المتوفرة حالياً، أي زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي بحوالي ٤٨٪ ليصل إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ما يقرب من ٢٠ ألف ماكينة.

وتعدّ هذه المبادرة أحد الخطوات الهامة التي تتم في المرحلة الحالية لتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المصرفية لتحقيق الاستفادة القصوى من البنية التحتية المالية، وذلك ضمن منهجية مدروسة من البنك المركزي لنشر الخدمات المالية الرقمية، وإتاحة الخدمات المصرفية التي يمكن الحصول عليها من خلال ماكينات الصراف الآلي للمواطنين بكافة محافظات الجمهورية على مدار الساعة، حيث تم إلزام البنوك بوضع أولوية للأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية التي تنفق للخدمات المصرفية، وأن تدعم هذه الماكينات إتتمام العمليات المصرفية الخاصة بذوي الهمم، ونتيج عمليات الإيداع النقدي وقبول المعاملات اللائحة، بالإضافة إلى دعم تلك الماكينات لعمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً، ويأتي نشر هذا العدد من ماكينات الصراف الآلي الجديدة (٦,٥٠٠ ماكينة) كمرحلة أولى في مخططات البنك المركزي، وسيتم نشر المزيد من ماكينات الصراف الآلي للوصول إلى المتوسطات العالمية.

هذا وقد كان لخدمات وقنوات الدفع الرقمية دور كبير وفعل في تنفيذ خطة الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا الاستقرار المالي، وذلك بتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع التي من شأنها تيسير إجراء المعاملات المالية على المواطنين والمساهمة في الحد من انتشار الفيروس. وفي هذا السياق فقد أصدر البنك المركزي المصري خلال الجائحة عدة إجراءات وتدابير احترازية استوجب على البنوك تنفيذها حرصاً على سلامة وأمن القطاع المصرفي ولضمان استمرارية قيام البنوك بأعمالها وأنشطتها المختلفة لتلبية احتياجات العملاء، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة ٦ أشهر على عمليات السحب النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي:

قرر البنك المركزي إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة ٦ أشهر لعمليات السحب من البطاقات من خلال أي ماكينة صراف آلي؛ بهدف تشجيع المواطنين وحثهم على التعامل من خلال هذه الماكينات والحد من الذهاب لمقار البنوك.

- زيادة حدود الاستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف المحمول:

قرر البنك المركزي بإعفاء المواطنين من كافة الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات الإيداع والتحويل والسحب النقدي لمحافظ الهاتف المحمول من ماكينات الصراف الآلي لمدة ٦ أشهر وأيضاً زيادة حدود الاستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف المحمول من ٦ آلاف جنيه الي ٣٠ الف جنيه للأشخاص الطبيعيين و٤٠ الف جنيه للأشخاص الاعتباريين مع زيادة الحدود الشهرية إلى ١٠٠ الف جنيه للأشخاص الطبيعيين و ٢٠٠ الف جنيه للأشخاص الاعتباريين، لإتاحة المجال أمام المواطنين والكيانات الاعتبارية للتوسع في استخدام محافظ الهاتف المحمول، وذلك لما لمحافظ الهاتف المحمول من أهمية نحو تقليل استخدام النقود الورقية في المعاملات المالية وتحقيق الشمول المالي.

- إتاحة الاشتراك في خدمتي محافظ الهاتف المحمول والإنترنت البنكي دون الحاجة للذهاب لمقر البنك:

وجه البنك المركزي البنوك العاملة في مصر بإتاحة الاشتراك في الخدمات البنكية الإلكترونية دون الحاجة للذهاب لمقر البنك، أي أنه يمكن للعملاء الاشتراك في خدمة محفظة الهاتف المحمول سواء لعملاء البنك الحاليين أو العملاء الجدد وأيضاً خدمة الإنترنت البنكي لعملاء البنك الحاليين وذلك للشراء ودفع فواتيرك ولإجراء المعاملات والخدمات المالية والبنكية من أي مكان آخر دون الحاجة للذهاب لمقر البنك، وذلك باستخدام الهاتف المحمول أو جهاز الكمبيوتر فقط، مع إلغاء كافة العمولات على التحويلات البنكية الإلكترونية، وذلك تخفيفاً للزحام على مقار البنوك والمساهمة في تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي وحماية عملاء البنوك والعاملين في القطاع المصرفي.

- إلغاء رسوم استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في عمليات الشراء لمدة ٦ أشهر:

قرر البنك المركزي إلغاء الرسوم الخاصة بالتحصيل الإلكتروني لمدة ٦ أشهر أيضاً لتشجيع التجار على قبول المعاملات المالية غير النقدية من خلال استخدام أي كارت مصرفي (خصم - ائتمان - مدفوع مقدماً) في الشراء، والتي تعتبر أكثر أماناً ونقل من احتمال انتقال الأمراض عبر النقود الورقية، ومن الجدير بالذكر أن هذه الرسوم والعمولات التي تم إلغاؤها توفر للمواطنين والتجار نحو ٢ مليار جنيه يتحملها البنك المركزي بهدف تشجيع المنظومة.

وجدير بالذكر أنه قد تم بالفعل إطلاق النظام تجريبياً في فبراير ٢٠٢٠ ويتم العمل على تضمين العملات العربية كعملات تسوية مقبولة داخل المنظومة، وفي هذا الصدد فقد وافق محافظ البنك المركزي في مارس ٢٠٢٠ على تضمين الجنيه المصري كعملة تسوية عربية مقبولة داخل النظام ويتم العمل حالياً على تفعيل إطلاق العمل بالجنيه المصري على بيئة العمل الفعلية لمنصة "بنى" للمدفوعات الإقليمية العربية.

وأخيراً، فإن التحول الرقمي الذي تشهده مصر حالياً من أهم المشروعات القومية القائمة، والذي يتم إيلاء اهتمام كبير له خلال المرحلة الراهنة، وهو ما سيجعل من مصر مركزاً إقليمياً للبيانات، ويدعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، كما سيعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

- صرف إعانة العمالة المؤقتة على البطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول:

قام البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات المعنية المختلفة لصرف إعانة العمالة المؤقتة على البطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول الخاصة بهم، وهو إجراء يسهم بشكل كبير في الحد من تداعيات جائحة كورونا على قطاع العمالة المؤقتة الذي يعد من أكثر القطاعات المتضررة؛ وفي تجنب الازدحام بما يتضمنه من زيادة فرص العدوى ونقل الأمراض.

إجراءات تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطوير الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي:

يجري حالياً العمل على الانتهاء من إنشاء مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (EG-FinCIRT) ليكون نموذج استرشادي تقتدي به القطاعات الحيوية الأخرى بالدولة، ورؤعي أن يكون تصميم المنظومة التقنية المسئولة عن تقديم خدمات المركز متماثلاً مع أحدث النماذج العالمية، وباستخدام نظم مراقبة ورصد أمنية متطورة غير تقليدية تعتمد على تقنيات الربط الإلكتروني مع البنوك من أجل تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بالاستجابة والرصد الاستباقي والتحليل لحوادث أمن المعلومات، وتشاركتها مع البنوك في شكل تنبيهات وإنذارات مبكرة متضمنة على الإجراءات الواجب اتخاذها على ضوء جدة هذه الحوادث الإلكترونية، والمساعدة - إذا لزم الأمر- في تنفيذ هذه الإجراءات، هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى متخصصة في جودة أمن المعلومات منها علي سبيل المثال لا الحصر اختبار ومعالجة البرمجيات الخبيثة والهندسة العكسية، وتحليل الأدلة السيبرانية، وتقديم التقارير الفنية للجهات القضائية المختصة، وتنفيذ تجارب الاختراق وكشف الثغرات الأمنية من أجل اختبار قوة وصلابة البنية التحتية المصرفية.

كما يجري حالياً العمل أيضاً على عدة مشروعات استكمالاً لتحقيق استراتيجية التحول الرقمي ومن أهمها:

١. مشروع بطاقات المرتبات الحكومية

يقوم البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك المصدرة لبطاقات المرتبات الحكومية بوضع خطوات العمل اللازمة لإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة" اللاتلامسية المتوافقة مع أحدث ما توصلت إليه نظم الدفع العالمية، كما يجري التنسيق بين البنك المركزي المصري والعديد من الوزارات للاعتماد على منظومة الدفع الوطنية في صرف المستحقات النقدية للمواطنين.

٢. تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية

استكمالاً لتعاون البنك المركزي المصري مع صندوق النقد العربي، يتم العمل حالياً على إنشاء نظام "بني" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من ٢٠ دولة عربية، ليكون بمثابة منصة عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البيئية بين الدول العربية، ويشارك البنك المركزي المصري في تنفيذ هذا المشروع لارتفاع العائد الاقتصادي منه حيث يهدف إلى تنفيذ تحويلات العاملين المصريين من الخارج في وقت وتكلفة أقل وذلك يُعد عامل جذب لتضمين كافة تحويلات العاملين من الخارج تحت مظلة القنوات الرسمية، حيث تقدر قيمة التحويلات المتبادلة مع ٢١ دولة من الدول العربية خلال عام واحد ٦٣,٨ مليار دولار منهم ٤٧ مليار تحويلات واردة (تحويلات العاملين بالخارج و تحويلات تخص الصادرات الخدمية و السلعية)، ويدعم المشروع استخدام العملات العربية بشكل دولي والإسهام في تعزيز وتنشيط التجارة العربية البيئية ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي،

